AL-JAZEERA AL-ARABIA

الجزيرة العربية

شهرية سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية ، السعودية .

السنة الثانية ـ العدد التاسع عشر ـ أغسطس ١٩٩٢ م / صفر ١٤١٣ هـ
NO 19. August 1992. Year2

العلاقة المطلوبة بين المملكة والمعارضة العراقية

الدعم السعودي : العقاب والضحايا

دوائر أميركية : سلمان المرشح الأوفر حظاً بالحكم

تقارير دولية عن انتهاكات حقوق الإنسان في المملكة

النسق التاريخي للعلاقة بين السلطة السعودية والمثقفين

شيطانُ الأثير

لي صديقٌ بَتَرَ الوالي ذِراعهْ
عندما امتدتْ الى مائدةِ الشبعانِ
أيّامَ المجاعَهْ
فمضى يشكو الى الناسِ
ولكنْ
أعلنَ المذياعُ فوراً
أنّ شكواهُ إشاعَهْ
فازدراهُ الناسُ ، وانفضّوا
ولم يحتملوا حتّى سَمَاعَهْ .
وَصديقي مِثلُهمْ .. كَذّبَ شكواهُ
وأبدى بالبياناتِ اقتناعَهْ !

✵✵

لُعِنَ الشعبُ الذي
يَنفي وجودَ اللّهِ
إن لَمْ تُثبتِ اللّهَ بَياناتُ الإذاعهْ !

أحمد مطر ــ لافتات ٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الجزيرة العربية
AL - JAZEERA AL - ARABIA

شهرية سياسية
تُعنى بشؤون الجزيرة
العربية « السعودية »

السنة الثانية ــ العدد التاسع عشر ــ أغسطس ١٩٩٢ م / صفر ١٤١٣ هـ

رئيس التحرير ــ حمزة الحسن
مدير الإدارة ــ عبد الأمير موسى

مكتب لندن TEL. 081 9086084
مكتب واشنطن TEL. 202 6627046
FAX. 202 6627047

المثقفون والسلطة ١٢

لم يستفد المجتمع النجدي من فرصة الاستقرار والصدارة التي نتجت عن انبثاق السلطة منه ، في قيام حالة اجتماعية قادرة على التعبير عن ذاتها بصورة مستقلة عن السلطة السياسية ، كما لم تستطع القوى الاجتماعية غير المنسجمة تماما مع الخط العام للسلطة الحيلولة دون نجاح المحاولات الحثيثة لدفعها الى الهامش ، ولقد كان صعباً قيام نخبة مثقفة في نجد بعيدة عن الإطار الديني السلفي

المساعدات السعودية : العقاب والضحايا ٢٢

اصبح موضوع المساعدات مادة خلاف وعداء بين المملكة ومحيطها الجغرافي العربي . ودخلت الحكومة السعودية ساحة الجدل بقوة
المساعدات كسلاح سياسي لمعاقبة انظمة ومكافأة اخرى ، ويبدو أن خارطة المساعدات السعودية تغيّرت بشكل كبير ، حيث لا يتوفر مال كاف للدعم ، كما أن المساعدات ستذهب الى الأنظمة المتغربة المهددة بما يسمى بالخطر الأصولي ..

قمة سعودية ايرانية ١٨

بدأت المصادر السعودية تتحدث عن احتمال عقد لقاء قمة بين الملك فهد والرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني في المملكة قريبا . وينظر الى هذه القمة على انها رغبة سعودية في فتح صفحة جديدة في العلاقات الخليجية الايرانية
السعودية لا تمانع في تقوية علاقاتها التجارية والاقتصادية مع ايران ، لكن في الجانب السياسي فإن المملكة تقف اليوم في الجانب النقيض والمنافس

عار في البيت السعودي ٣٦

تمتلك السعودية قوات امنية تمارس عمليا وبدون حذر او تعقل اعتقال واحتجاز السعوديين وغيرهم من الاجانب . والاعتقالات العشوائية هي امر عادي في حين ان اكثر الذين يتعرضون للمضايقة هم من العمال الاجانب القادمين من الدول النامية ، وممن يشتبه في كونهم معارضين سياسيين شيعة . وعندما يتم اعتقال الاشخاص ، فإنهم في العادة يحتجزون في زنزانات انفرادية

سعر النسخة : في بريطانيا (جنيه استرليني) ــ في الولايات المتحدة (ثلاثة دولارات)
الإشتراك السنوي : بريطانيا (٢٥ جنيهاً) ــ أوروبا (٤٠ دولاراً) ــ بقية دول العالم (٥٠ دولاراً)
اشتراك المؤسسات السنوي : ٢٠٠ جنيه إسترليني
تكتب الشيكات لأمر H. ALQURAISH وترسل الى عنوان المجلة التالي : P.O.BOX 1532, LONDON W7 1EQ, U.K
مكتب المجلة في الولايات المتحدة : 1331 – A PENNSYLVANIA-AVE, N.W, SUITE 333 – WASHINGTON-D.C. 20004, U.S.A

قسيمة الاشتراك

الإسم ..... Name.....
العنوان ..... Adress.....
مدة الإشتراك ..... One year Two years
عدد النسخ ..... number of copies.....

العلاقة المطلوبة بين المملكة والمعارضة العراقية

❋ من الاخطاء التاريخية التي ارتكبتها الديبلوماسية السعودية .. الدعم الشامل لأنظمة حكم لا تحظى بتأييد شعوبها ، وقد كانت عواقب تلك السياسة وخيمة على المملكة التي صنعت بيدها أعداءها

من المتوقع ان يعقد المعارضون العراقيون مؤتمراً رئيسياً لجمع صفوفهم في المملكة بينما تعهدت الحكومة بدعم الهيئة التي سينتخبها المؤتمر لقيادة العمل السياسي ضد صدام حسين ، ان هذا الحدث يمثل اضافة الى اهميته الزمانية نموذجا لتحول ندعو اليه في السياسة الخارجية للمملكة .

حسنا تفعل الحكومة اذ تشارك في دعم المقاومة الشعبية في العراق ، فهي تؤسس لعلاقة مع الشعب بعد زمن طويل من التعاون غير المبرر مع حكامه .

نأمل ان تكون هذه التجربة الجديدة بداية جديدة لنهج في السياسة الخارجية يأخذ بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية المستقبلية بدل التعويل دائما على الراهن وان كان سيئا او مكروها .

ان التعامل مع الحكومات ايا كانت سياساتها الداخلية امر لامفر منه ، اذ لايمكن لدولة ان تقاطع العالم حتى يصلح حاله ، ولذلك فان العلاقات السياسية التي تقيمها الحكومة مع الانظمة الظالمة هي مسألة قابلة للتفهم ، شرط ان لاتكون خيارا وحيدا او مفتوحا بدون حدود .

لقد كان من الاخطاء التاريخية التي ارتكبتها الدبلوماسية السعودية هو دعمها لحكم الائمة في اليمن ودخولها الحرب ضد ثورة تحظى بتاييد اكثرية الشعب ، ونرى اليوم ان عواقب تلك السياسة لاتزال حية على شكل غضاضة وريبة في نفوس اليمنيين تجاه اشقائهم السعوديين .

وليت الحكومة استفادت من تلك التجربة ، لكنها على العكس من ذلك تركتها وراءها ، على الرغم من وضوح ماخلفته من اثار قاتمة ، فساندت شاه ايران حتى الاسبوع الاخير من حكمه ، حينما خرجت تصريحات الملك فهد الذي كان يومها ولي العهد هادرة « الشاه باق ، والثورة عليه شيوعية » بينما كان الشاه يوظب امتعته لمغادرة البلد الذي لم يكن قد بقي فيه من يرغب في رؤيته .

وتكرر المشهد في الدعم المتواصل الذي قدمته الحكومة لصدام حسين في حربه ضد شعبه وابادته لمئات الالاف من العراقيين والايرانيين في داخل البلاد وعلى الحدود ، ثم التجربة الاخرى في دعم متمردي الكونترا ضد الحكومة التي تحظى بتاييد غالبية الشعب في نيكاراغوا ، وثمة عشرات من الامثلة المشابهة ، تجارب متكررة لاتحصد البلاد من ورائها سوى الكراهية وخراب العلاقات مع الشعوب ، في الوقت الذي كان ينبغي ان تجسد الحكومة مثال الاسلام العطوف المدافع عن المستضعفين والمقهورين في وجه الظلمة والمستبدين .

ومع الاذعان لحقيقة ان العلاقات الدولية لن تكون دائما وفق مايشتهي الانسان ، وان اوضاع العالم لن تعود الى الصلاح بمجرد الرغبة في الاصلاح وان المسئولية عن هذه الاوضاع محدودة بالقدرة على اصلاحها ، فان من المنطقي ان لانلغي الحدود بين العلاقات التي تعبر عن حاجة ــ ضرورة وتلك التي تعبر عن صداقة وقبول بالطرف الاخر وماعنده .

وفي اعتقادنا ان معظم علاقاتنا مع الحكومات السيئة السمعة ، قد تجاوزت قدر الحاجة ليس الى القبول فقط بل الى الدعم والمساندة لها حتى في الاوقات التي كانت تشن حربا مفتوحة على شعوبها ، كما اوردنا في الامثلة السابقة .

ومن الامثلة الراهنة دعم الحكومة السعودية لرئيس الجزائر السابق بوضياف الذي لم يكن سوى واجهة لقادة الانقلاب على الشعب ليلة ظهور نتائج الانتخابات التشريعية ، لقد كان الملك فهد اول الرؤساء الذين هنأوه بنجاحه في القفز على السلطة ، فهل كان

ثمة ضرورة لهذه السياسة ؟ والمملكة تدعم اليوم خليفته علي كافي الذي لم يرحب به احد لافي الجزائر ولافي خارجها ، فهل ثمة حاجة الى هذه السياسة ؟ .

ان في الوسع التمعن ملياً في تجربة علاقاتنا مع المجاهدين الافغان ، فليس في افغانستان اليوم من لايشعر بالامتنان لمساندة المملكة خلال سنوات الجهاد الماضية ، ومع ان التعامل مع الافغان لم يخل من تجاوزات وتمييز الا انه في العموم كان عملاً حسناً ، تجني المملكة اليوم بعض ثماره في علاقة استراتيجية مع هذا البلد ، ترى ماذا سيكون موقفها اليوم لو انها ساندت الحكم الماركسي بدعوى انه الحكومة الشرعية ، وهي الحجة التي تبرر بها علاقتها مع كل الظلمة الاخرين ؟ .

لقد كان بوسع المملكة ان تسمح بايجاد خطوط متوازية في علاقاتها الخارجية ، فاذا اقامت الحكومة علاقة رسمية مع حكومة سيئة في بلد ، سمحت لفريق آخر رسمي او شعبي باقامة علاقة مع شعب ذلك البلد ، او قامت الحكومة ذاتها بالتنبيه الى انها في علاقاتها لاتستهدف التغطية على انتهاكات تلك الحكومة لحقوق شعبها ، ويمكن ممارسة هذه السياسة من خلال الغاء القيود المفرضة على الصحافة المحلية ولاسيما في معالجة سياسات الحكومات الحليفة للمملكة .

لانعتقد ان علاقاتنا مع مصر على سبيل المثال سوف تتدهور اذا ما ناقشنا على صفحات الصحف سياسات الحكومة المصرية ووجهنا النقد الى انتهاكاتها لحقوق الناس في بلدها ، ان ذلك لايمكن وصفه بالتدخل في الشئون الداخلية ولايمكن ان يؤدي حكماً الى تخريب العلاقات مع حكومة القاهرة ، ويجب ان لايضيرنا بطبيعة الحال ان يوجه الاخرون النقد الينا ، ممائلا لما نقول او مضاعفاً .

ان مثل هذا السلوك في العمل السياسي يجعل الحكومة اكثر صدقية تجاه نفسها والاخرين كما يعطي لشعوب البلدان المظلومة انطباعا بان لديها مايمكن الاستناد اليه في علاقاتها مع المملكة ، فضلا عن انه يحررنا من العبء الذي يفرضه الاضطرار الى امتداح سياسات لاتقنع احدا ولايرضى بها احد ، او الدخول في طابور التصفيق لحكومات يبكي من وجع سياساتها الالاف من ابناء شعبها ، كما هو حال الجزائر اليوم والعراق بالامس .

لم يكن العراق طوال تاريخه جاراً مريحا للمملكة ، كما لم تكن المملكة مريحة له ، ولم تستطع الحكومتان في افضل مواسم الحب بينهما محو الرواسب السيئة في تاريخ العلاقات ، اذ لم تتجاوز هذه العلاقات كواليس السياسيين المزدوجي الوجوه الى الشارع حيث الناس الذين يصنعون التاريخ ولايموتون حينما يموت حكامهم .

وليس المنحى المضطرب بين الرياض وبغداد وليد سياسات اليوم ، بل لقد ورثناه من حكام القرن الماضي يوم كان العراق عثمانيا ، ثم حينما اصبح مملكة وخسر والد الملك فيصل والاشراف الهاشميون عرش الحجاز ، واخيرا في العهد الجمهوري بمختلف ادواره .

لم يكن اهل الحكم في العراق ينطوون على مودة لجيرانهم في الجنوب كما لم يكن اهل الحكم في المملكة راغبين في التحرر من العقد الحاكمة على علاقاتهم مع اولئك الجيران وحينما بدأ الحكم الحاضر في ١٩٦٨ فانه قد بدأ بما يشبه اعلان الحرب على الحكم السعودي ، استمر حتى وفاة الملك فيصل في ١٩٧٥ حينما ظهر ان العراقيين يميلون الى تبديد السحب المخيمة على الاجواء بين البلدين ، لكن هذه النوايا لم تتحول الى فعل حتى انتصار الثورة الاسلامية في ايران ، حينما بدا ان المملكة قد قررت الدخول في حلف مفتوح مع صدام حسين لوقف المد الاسلامي ، الذي كان يستمد قوته من وجود الثورة الحديثة الانتصار ، لكن هذا التحالف كان فيما يبدو نوعا من الصفقة التجارية اضطر السعوديون الى حمل اعبائها تحت ضغط الولايات المتحدة من جهة ، والمخاوف التاريخية من التمدد الايراني من جهة ، وتهديدات صدام حسين السرية والعلنية من جهة ثالثة ، وبقايا التاريخ الذي يسيطر على عقول بعض المسئولين المغرمين بتكرار قصص النزاع الطائفي من جهة رابعة .

لكن صدام حسين لم يكن في اي وقت موضع اطمئنان ، هذا على الاقل مايمكن استنتاجه من اول حدث مهم في علاقات البدين بعد توقف الحرب العراقية الايرانية حينما زار الملك فهد العراق لاول مرة ، لا ليعلن اطلاق حملة لتعمير خرابات الحرب ، او لينصح صدام حسين بالكف عن مغامراته المكلفة ، بل ليطلب من العراقيين توقيع معاهدة عدم اعتداء هي الاولى بين دولتين عربيتين .

كان الواضح اذن ان الملك يخشى جدياً من ان تكون المملكة هي الهدف التالي بعد فشل المغامرة العراقية في ايران ، ولم يكلف العراقيون انفسهم عناء احترام مقتضيات الضيافة لحليفهم الرئيسي خلال مايقرب من عقد كامل من الحرب ، اذ بينما كان الضيوف ياكلون على مائدة الرئيس عرض التلفزيون العراقي مقابلة مع علي غنام زعيم الفرع السعودي لحزب البعث العراقي ، الذي ظهر لاول مرة بعد احتجاب طال سبع سنوات ونيف .

كانت تلك رسالة للملك واضحة الى حد السماجة ، بان لدى صدام حسين وسائل اخرى في العمل يستطيع استعمالها اذا قيدت يديه معاهدة عدم الاعتداء .

في ذلك اليوم كان يجب ان تبدأ الحكومة السعودية ــ ولو متاخرة ــ في تنظيم علاقاتها مع الشعب العراقي ، وبالخصوص مع المعارضة العراقية ، لكنها لم تفعل حتى قامت حرب الخليج وحدث محدث مماهو معلوم وما سيظهر في المستقبل .

اليوم وقد اتخذت الحكومة قرارها بدعم مقاومة العراقيين ، فإنها تصنع تاريخاً جديداً لعلاقاتها مع جار لم يكن على الدوام الا مخيفاً ، فهي تصفي في الحقيقة تلك الرواسب التي تكاثفت علي مدى التاريخ ، ان عملها هذا يتجاوز من حيث الأهمية الصراع الاني مع نظام صدام حسين الى المصالحة مع التاريخ المشترك بين البلدين ، ونعتقد ان اثار هذ المصالحة ستبقى الى امد طويل في المستقبل اذا ما سارت السياسة الجديدة الى آخر الشوط واذا ما تجاوزت ظرفها لتصبح نموذجا في سياسة المملكة الخارجية .

عبد الرحمن منيف في برنامج تلفزيوني

أحنّ الى الــوطن ، والعــودة مشروطة

جنسيتي وجـواز سفـري سحبا ، وتلك ضريبة الحريّة

إعداد : عبد الأمير موسى

في السادس عشر من يونيو الماضي ، عرض تلفزيون البريطاني ــ القناة الرابعة ــ برنامجاً حت عنوان : النافذة الخلفية ، خصّص للحديث عن الروائي العربي الكبير الأستاذ عبد الرحمن نيف ، وعن روايته الشهيرة : مدن الملح .

والأستاذ منيف ، سعودي الأصل ، إقتصادي ترول ، وعضو سابق في حزب البعث العربي لإشتراكي ، وبسبب خلافه السياسي مع ال سعود م تجريده من الجنسيّة السعودية ، وسحب جواز فره ، وهو يقيم حالياً في دمشق .. وقد اتجه في نواته الأخيرة للكتابة .

إن روايــة مـدن الملـح ، ذات الأجــزاء خمسـة ، والتي احتلت مكاناً بارزاً في عالم رواية العربية ، وترجمت الى العديد من اللغات عالمية .. هذه الرواية تحكي تاريخ المملكة التحولات السياسية والإجتماعية والثقافية فيها لى مدار العقود الماضية .

ويقـول منيف : « أنـا لستُ معنياً بأن أقدم سـورة موازنـة لتاريخ بلد معين ، ليس نتيجة خـوف ، أو عدم الـرغبـة ، ولكن أعتقد بأن رواية هي قراءة عميقة للمجتمع ، وأهم وأكبر ن التاريخ السياسي وخاصة التاريخ الرسمي ، لذلك كان مهماً أن تقدّم رواية نظيفة بمقدار ما ، متع وتفتح عيون إنسان المنطقة ، ويمكن أن ساعد الأميركي أو النرويجي ، أو الصيني ، في عرفة طبيعة المجتمع والمرحلة والناس في لادنا » .

ويعتقد منيف ، بأن النفط غيّر الأوضاع قلبها رأساً على عقب ، ويرى أن العلاقات مع لأميركيين تأثرت بسبب دعمهم للديكتاتورية جشعهم الإقتصادي : « أتذكر الأميركيين أوائل منتصف الأربعينات تقريبا ، وقد بدأوا يظهرون بشكل متزايد ، وفي أغلب الأحيان لم يكن هناك موقفاً سلبياً تجاههم ، لكن نتيجة التصرفات ، تغيرت العلاقات والحياة » .

وعن صناعة النفط يقول انها منفصلة عن التنمية والمجتمع : « في بلادنا صناعة النفط ، صناعة غريبة ، بمعنى أنها بقت صناعة وكأنها جزيرة ليس لها علاقة بما حولها .. فبريطانيا مثلا بلد نفطي ، ولكن النفط هو عبارة عن جزء من صناعة ، جزء من حالة عامة ، بينما في بلادنا ليس هناك سوى النفط ، وهذه مشكلة فعلاً كبيرة وخطيرة .. النفط كان يمكن أن يكون رافعة ، وأن يكون أداة لتغيير وضع هذه المنطقة ، وخلق إمكانية للحياة والإستمرار .

المسألة أن الغرب ليس له الفضل فيما يتعلق بالثروة الموجودة في الجزيرة والخليج ، لأن هذه الثروة من باطن الأرض ، كل ما حصل هو أن الغرب اكتشف هذه الثروة ، ولكن خرج بحصّة الأسد منها ، خرج بنسبة كبيرة منها مما يجب أن يكون لأهل المنطقة » .

أما الأنظمة الحاكمة فهم من وجهة الروائي عبد الرحمن منيف : « هؤلاء الحكام جاء بهم الغـرب ، وحـاول أن يجعل منهـم صنـائـع وأدوات ، وطـبيعـة الأنظمـة السيـاسيـة والإجتماعية الموجودة في الخليج هي من نوع مختلف . إن هؤلاء لا يهمهم مصلحة الناس ، قدر ما يهمهم مصالحهم ، وبالتالي فإن كل ماعملته ــ النظم الخليجية ــ خلال الفترات الماضية هي أن تكدس الثروة ، أن تأخذ من هذه الثروة القسم الأكبر لجيوب الخاصة ، وأن تحاول وضع أقل الأمكانيات في تنمية عقلانية من أجل التغيير ، وطبيعي كلنا نعرف نوع العلاقات الموجودة حاليا بين الغرب وبين هذه الأنظمة » .

وقال أنه « بالنسبة للأمتيازات النفطية كانت عبارة عن تاريخ جديد للمنطقة ، نقلتها نقلة كبيرة من وضـع الى وضـع اخر ، ولذلك يمكن أن نعتبرها بداية لشيء جديد ، في العلاقات بين دول وشعوب المنطقة ، وحتى بالنسبة للحضارة الإنسانية ، بمعنى أنها تحمل شيئاً من السوء وفيها شيء من إحتمالات الخير ، لكن المهم هو في طريقة إستعمالها ، فإذا ما استعملت بصورة جيدة فستكون نتائجها جيدة أيضاً .. ولكننا في الحقيقة استعملناها خطأ ، وكان بإمكان هذه الثروة أن تكون وسيلة للتغيير الإيجابي » .

ويعيب منيف على الغرب نظرته للخليجيين : « مع الأسف ، أنتم في الغرب ، لا ترون منّا الاّ برميل النفط ، هناك أشياء كثيرة لا ترونها ، مثلا .. عدد كبير من الناس مضطهدين ، ليس هناك إعتراف بحقوق الإنسان ، ليس هناك دستور لعدد كبير من البلدان ، وهناك أيضا كم كبير من الحزن والهموم عند المواطنين » .

ويقول مقدّم البرنامج أن هناك الكثير من المنفين والمبعدين السعوديين يعيشون في الخارج ، وحياتهم معرضة للخطر ، ويستعرض نماذج وصور للمناضل ناصر السعيد الذي اختطفه السعوديون في بيروت في ديسمبر ١٩٧٩ م ، وكذلك صور لأبناء محمد الفاسي الذي اختطف في أكتوبر من العام الماضي من قبل المخابرات الأردنيّة وسلّم الى السعوديين .

والأستاذ منيف يعلّق على المخاطر التي يمكن ان يتعرّض لها بالقول : « بمجرد ما يبدأ الكاتب في الكتابة ــ وكما يقول الناس في بلادنا ــ فانه وضع روحه على كفه .. وهذه بلا شك مغامرة ، وانا سلاحي الوحيد هو القلم ، وهذا سلاح بسيط ، يعني يجب الا يزعج الكثيرين ، وخاصة السلطات ، فرغم أن جنسيتي قد سحبت وأعتبر نفسي مغبون في أمور الحياة ، لكنني أعتبر ذلك جزءاً من الضريبة التي يجب أن أدفعها لاني أخترت هذا الطريق ، أما مسألة أن أخطف أو لا أخطف ، أن أقتل أو لا أقتل .. فهذا أمر لا أقرّره أنا ، وإنما يقرّره الاخرون ! » .

ويضيف : « اعتبرت الحكومة السعودية بأن لي مواقف سياسية لا ترضيها ، وما معنى مواقف سياسية ؟ ! .. ليس عندي جيوشاً أقاتل بها وأحارب ، وإنما عندي كلمة أقولها .. كلمة أقولها في مقال ، في محاضرة ، في كتاب ، وهذا كل ما لديّ من سلاح » .

وعن شعارات الوحدة والحرية والإشتراكية التي نادى بها حينما كان في حزب البعث ، يقول عبد الرحمن منيف : « هذه شعارات عامة ، يعني كما هو حال شعارات الثورة الفرنسية : المساواة والأخوة والعدالة .. هي عبارة عن أفكار ومبادي عامة ، لكن كيف تطبق ومتى تطبق ومن يطبقها ، وضمن أي مستوى ؟ ! ، هذا هو السؤال والتحدي » .

ويتابع قائلاً : « أتصور حاليا ، بأن هناك نظاماً عربياً واحداً ، وليس هناك فرق بين يمين ويسار ، وحتى هذه التسميات قابلة لإعادة النظر ، وعلى الدوام أذكر أمراً كنكتة ، أنه عندما تحدث إجتماعات وزراء الداخلية العرب فإنهم كلهم يأتون ، لا يتخلّف أي وزير لأن هناك قضية أسمها الأمن ، ويجب أن يحرصوا كلهم على أن يخلقوا أمناً عربياً موحداً ! » .

وسئل عبد الرحمن منيف عمّا إذا كانت لندن قد تحوّلت مركزاً للثقافة العربية وملتقى للكتاب العرب ، فعلّق بالقول : « إن كمّ الحرية الموجودة في بلادنا ، لا يتيح امكانية التفاعل لمعرفة ماذا يجري في العالم ، من هنا يمكن أن تكون لندن نافذة أو محطة يمكن الإستفادة منها » .

وعن احتمالات عودته الى وطنه ومسقط رأسه في المملكة بعد عقود طويلة من الإغتراب والنفي ، يقول منيف : « طبيعي أن كل إنسان يحنّ الى وطنه ، ويحنّ الى أيامه الأولى ، ومسألة العودة هي مسألة شروط ، يعني الى أي حد تتوفر الشروط المناسبة للعودة . هناك إمكانيّة للعودة ، ولكن إذا كانت الشروط غير مناسبة ، فليس هناك حاجة اليها .. ومن هنا أتمنى وأحاول بشكل لائق أن أرجع ، لكن هذه المحاولة متوقفة على أن تكون هناك صيغة إنسانية ، صيغة بالنسبة لي وللاخرين ، وحتى ذلك الوقت ننتظر » .

قوات أميركية جديدة وصلت الظهران

الصحف السعودية تقرع طبول الحرب ضد العراق

قالت مصادر مطلعة ، أن الملك فهد قدم موافقة مكتوبة لوزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر أثناء زيارته الأخيرة لجدة ، يفسح للولايات المتحدة الأميركية إستخدام قواتها في ضرب العراق مجدداً إنطلاقاً من الأراضي السعودية ، على الرغم من مخالفة ولي العهد السعودي ، ووزير الخارجية سعود الفيصل .

وانعكاساً للموقف الرسمي المؤيد لتوجيه ضربة عسكرية ضد العراق ، بدأت الصحافة السعودية تحرض على توجيه الضربة العسكرية باعتبارها لحل الوحيد الناجع ! .

وفي الوقت الذي وصلت فيه تعزيزات امريكية جديدة الى الظهران وسط اجواء محمومة ، بسبب التوتر الناتج عن رفض العراق السماح لفريق التفتيش التابع للامم المتحدة بتفتيش وزارة الري والزراعة حيث يعتقد ان العراق يخفي وثائق عن برنامجه النووي داخل الوزارة .

وتقول انباء مطلعة ان نحو ٢١ الف من سلاح الجو الأميركي وصلوا الظهران حتى مساء السادس والعشرين من يوليو الماضي ، كما أن ١٢٧ طائرة أميركية وصلت الى القواعد العسكرية السعودية في شرق المملكة ، وقامت بطلعات جوية مكثفة .

من جانبها دعت الصحف السعودية الى توجيه ضربة عسكرية أميركية ضد العراق ، وقالت تلك الصحف في افتتاحياتها بتاريخ الرابع والعشرين من يوليو الماضي ان الحرب هي اللغة الوحيدة التي يفهمها الرئيس العراقي .

واستخلصت صحيفة عكاظ من الازمة بين العراق وفريق التفتيش الدولي انه (لم يبق امام مجلس الامن سوى اللجوء الى القوة لاعادة صدام حسين الى عقله والى رشده) .

اما صحيفة المدينة فقالت ان (المأتم الذى طال أمده بشعب العراق نراه يبدأ فى عده التنازلى لان حقائق التاريخ لاتعرف الاستثناء فانهيار الاصول الالحادية والوضعية في فكرها وتطبيقها وفي منابعها يجعل من حقيقة انهيار البعث العراقي حكما صادرا في انتظار التنفيذ وفي القريب باذن الله) ! .

أما جريدة اليوم فقالت (ان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا حذرت النظام العراقي من مغبة افاعيله وعواقبها الوخيمة مؤكدين ان العمل العسكري هو أحد الخيارات لارغام بغداد على الامتثال لقرارات مجلس الامن التي صدرت عقب تحرير دولة الكويت وانهزام النظام العراقي) .

واختتمت الصحيفة تقول (ان النظام العراقي الحاقد لن يستيقظ من أوهامه وأحلامه الا بضربة عسكرية قاصمة جديدة يتعلم من خلالها درسا آخر في كيفية التعامل مع ارادة المجتمع الدولي) ! .

في حين قالت صحيفة الجزيرة في افتتاحيتها (ان ما يتهدد العراق اليوم من احتمال ضربة عسكرية لارغام الطاغية وسدنة نظامه على الانصياع والاذعان من جديد للقرارات الاممية يتحمله صدام وحده ومن حوله من الاحجار الادمية التي يحركها بنوازع شره وعدوانيته) .

وتحت عنوان (تحديات صدام ونهاية الطاغية) قالت صحيفة الندوة : (ان اوهام الطاغية واحلام العظمة التي تملأ نفسه هي التي تسوق الشعب العراقي اليوم الى القتال والدمار كما فعلت في السابق) وقالت الصحيفة (ان صدام يعلم جيدا اليوم ان احلامه في السيطرة والتوسع والعدوان قد ماتت الى الابد فى ظل نظام دولي يرفض العدوان والظلم) .

اما صحيفة الرياض فقالت (إن الحرب ضد صدام بكل تكاليفها وعمق مآسيها هي شيء مبرر ومنطقي لأن العالم لا بد أن يحاكم اخر بقايا النازيين والفاشيين) .

السعودية تقبل بالتفاوض على الحدود مع جارتها الجنوبية

قبول التفاوض : تكتيك سعودي للتملّص من الضغوط الخارجية

محمد الحسين

■ ينتظر أن يعود شيء من الدفء في العلاقات السعودية اليمنية التي أصابها ما أصابها بعيد أزمة الخليج ، وفق رأي أحد المقربين من صناع القرار في المملكة .

وقرار إعادة شيء من الدفء الى تلك العلاقات التي أصابها الصقيع في الماضي ، ليس قراراً يمنياً فحسب ، رغم أن اليمن الموحّد كان مستعداً لذلك منذ فترة طويلة ، وكان يسعى بكل طاقاته لتحسين العلاقات مع الجارة ــ نصف الإمبراطورية ! ــ في الشمال .. وإنما القرار المهمّ جاء من المملكة العربية السعودية نفسها .

وحسب مطلعين ، وبعكس ما تبديه الأجهزة الإعلامية السعودية فعلاً ، وبعكس ما بدا للمحللين في فترات سابقة ، فإن هناك توجهاً قوياً من قبل عدد من المسؤولين في المملكة يضغط باتجاه اصلاح العلاقة مع اليمن شعباً وحكومة .

ويضيف هؤلاء ، فإن السعوديين ليسوا في عجلة من أمرهم بشأن تطبيع العلاقات مع الدول العربية الأخرى التي اتخذت مواقف مناقضة للموقف السعودي بشأن استقدام القوات الأجنبية لمواجهة الغزو العراقي للكويت ، كالأردن والسودان ، وأيضاً العراق ومنظمة التحرير الفلسطينية .. وذلك أن المنظور الأمني المستقبلي للمملكة يدفع بقوّة في اتجاه اصلاح العلاقة مع اليمن .

ويبدو أن مراجعة للعلاقة السابقة قد تمّت من قبل الطرفين ، وإن كان اليمنيون قد سبقوا زملاءهم السعوديين في هذا الإتجاه .

فاليمنيون حريصون على علاقتهم مع المملكة لأسباب سياسية واقتصادية لا تخفى على كل ذي لبّ .. وهم ــ بعد الوحدة واعتماد الخيار الديمقراطي ــ أكثر إلحاحاً على تأمين استقلالهم الداخلي ، والتعامل من منطلق الندّ في العلاقات بين البلدين ، يدفعهم في ذلك شعورهم المتزايد بقوّة بلادهم وثقلها السكاني والجغرافي وإمكاناتهم الإقتصادية الواعدة ، خاصة بعد أن تخطّوا كثيراً من العوائق ، كان تجاوزها حلماً طالما راودهم .

والمسؤولون اليمنيّون ، مع هذا ، يشيرون الى استعدادهم للتنازل في مسائل الحدود وغيرها ، شرط أن يقدّم السعوديون تنازلات اخرى مقابلة ، تقنع المواطن اليمني بفائدة العلاقة المتميّزة مع المملكة وجيرانها الخليجيات ، وهم في هذا يطمحون لأن يطبقوا ذات المقاييس التي اتبعت في علاقاتهم مع سلطنة عمان ، وتعميمها لتشمل المملكة .

أمّا من الجانب السعودي ، فإن المراجعة جاءت في وقت متأخّر ، نظراً للإهتمام المتزايد التي تبديه السلطات السعودية بشأن التغيّرات السياسية والإقتصادية والأمنيّة على حدودها الجنوبيّة .

كان قبول المملكة بالتفاوض مع اليمن بشأن الخلافات الحدودية ، حدثاً بالغ الأهمية ، يؤكد ما ذهبنا اليه بشأن تطوّر الموقف الرسمي السعودي ، فهذا القبول يحمل في طيّاته استعداداً للتعاطي الواقعي مع الشأن اليمني ، خاصة وأن المملكة سبق لها وعلى مدار عقدين من الزمان على الأقل أن رفضت مجرد الحديث عن الحدود والاراضي المتنازع عليها . كانت من جانبها تقضم الأراضي وتشتبك مع الدوريات اليمنية ، ولم تكن على استعداد حتى لمجرد الحديث عن الموضوع .

بغض النظر عمّا إذا كان قبول التفاوض الذي بدأ في جنيف الشهر الماضي ، والذي سيستكمل في سبتمبر المقبل ، تكتيكاً سعودياً لا يستهدف التنازل عن أي شبر وصلته طلائع قواتها الحدودية ، أو كان عملاً استراتيجياً يستهدف حقاً وضع حدّ للخلاف المزمن منذ ستّة عقود ، من منظور التعايش مع موقع اليمن الكبير الذي سيحتلّه في السنوات القادمة ، معتمداً على الثقل البشري والموقع الجغرافي والتطور الإقتصادي الذي سيعتمد في جانب منه على النفط .

بغض النظر عن كل هذا ، فإن بادرة أمل كبيرة ظهرت في الأفق ، حين قبلت المملكة

رغم اجتماع جنيف
الخلاف اليمني السعودي لم يحلحل بعد

انتهت المفاوضات التمهيدية السعودية اليمنية التي عقدت بناء على رغبة الطرف السعودي في جنيف يوم الاثنين ٢٠ يوليو الماضي دون احراز اي تقدم ، سوى تمديد موعد الجولة الثانية الى شهر سبتمبر القادم .

وتشير نتائج الجولة الاولى التي عقدت في فندق انتركونتنتال في جنيف الى عدم جدية الطرف السعودي في التوصل الى حل نهائي لمشكلة الحدود العالقة بين البلدين .. وقد ترأس الوفد السعودي عبد العزيز الخويطر وزير المعارف بينما ترأس الوفد اليمني عبد العزيز الدالي وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية .

وقد اتفق الجانبان بعد لقائين اثنين عقداهما يومي الاثنين والثلاثاء ٢٠ ــ ٢١ يوليو الماضي على الاجتماع بشكل رسمي في وقت لاحق من العام الحالي .. وقال راديو صنعاء ان الجانبين اتفقا على اجراء اجتماع اخر في موعد يحدد فيما بعد لتشكيل لجنة من الخبراء لوضع اطار العمل الملائم والاجراءات الخاصة ببدء المفاوضات بشأن مسألة الحدود اليمنية السعودية . وقال مسؤولون في العاصمة اليمنية ان الهدف من هذه المحادثات سيكون التوصل الى اتفاق بشأن موعد ومكان اجراء مفاوضات رسمية .

وهذه هي اول محادثات تجري بشأن النزاع الحدودي القديم الذي تجدد مرة اخرى في وقت سابق هذا العام .. وقال اليمن ان مزاعم السعودية بأن مناطق حضرموت ومأرب والجوف الغنية بالنفط جزء من اراضيها يجعل من الضروري بحث قضية الحدود في اقرب وقت ممكن .

وقد مارست الحكومة السعودية عقب حرب الخليج ضغوطات على شركات نفط عالمية كانت تنقب عن النفط في المناطق الحدودية لاجبارها على التوقف ، وقررت شركة بريتيش بتروليوم في ذلك الوقت الغاء أو تأجيل خططها للتنقيب في مناطق امتياز في البحر الاحمر تقول كل من اليمن والسعودية انها تتبعها .. ويعتقد ايضا ان شركة الف اكيتين الفرنسية مهتمة ايضا بالتنقيب عن النفط في المنطقة .

واليمن وهو أفقر دول شبه الجزيرة العربية ، وافد جديد نسبيا في سوق النفط وليس عضوا في منظمة البلدان المصدرة للبترول « اوبيك » .. وقال حيدر ابو بكر العطاس رئيس الوزراء اليمنى فى جنيف في يونيو الماضي ، ان اليمن يأمل ان يزيد انتاجه الى اكثر من اربعة أضعاف الانتاج الحالي بحلول عام ١٩٩٦ ليصل الى ٧٥٠ الف برميل يوميا .

بمبدأ التفاوض الذي رفضته مراراً وتكراراً في الماضي .. وإن القبول يحمل في طيّاته شيئاً من التغيير في المواقف .

كان من المتوقع أن تستمر المملكة في مسعاها العلني الداعي لإسقاط النظام وتفتيت الوحدة ، وتخريب الأوضاع الأمنية .. ولكن التطورات الإقليمية والدوليّة لم تسعفها في ذلك ، كما يبدو .

ليس من عادة السعوديين التنازل بسهولة أمام الخصم أو المنافس « العربي ! » .. وكانت كل التوقعات تفيد بأن المملكة لن تقبل بالنظام الحالي في اليمن وأنها ستكرر تجربتها معه بعيد الإنقلاب الذي أطاح بالحكومة الملكية المتوكلية في ١٩٦٢ ، ولن ترضخ إلاّ بعد أن ترى أن لا محالة من قبول الواقع .. ويبدو أن المملكة لم تيأس بعد من مسعاها هذا ، ولكنها في الوقت نفسه ترى أن من الصعب عليها العيش في محيط من العداء ، فقد يمكن لها تجاهل الأردن لأنه ضعيف ، ويمكنها غض النظر عن العراق لأن هناك من يحمي المملكة من خطره الآني والمستقبلي ، وقد تتجاهل السودان لبعده عنها ، ولكنها لا تستطيع أن تتجاهل ما يجري في اليمن لأن أوضاعه مختلفة تماماً عن تلك الدول .

ومن هنا ، ظهر بعض النقد لسياسة طرد العمال اليمنيين من المملكة ، وحسب قول صحافي سعودي مقرب من الأسرة المالكة ، فإن الخطأ الوحيد الذي ارتكب في معمعة الصراع مع صدام هو : طرد العمال اليمنيين ، بحيث أضاعت تلك الخطوة البلهاء معظم سمعة المملكة العربية والدولية ، وأشاعت جواً من الحقد على المملكة وسياساتها ، وجعلها تخسر الكثير من نفوذها في اليمن وهو أمر سعت لتكثيفه مدة عقدين من السنين ! .

ورغم الترحيب اليمني بالخطوة السعودية بقبول مبدأ التفاوض على الحدود ، فإن المراقبين يشيرون الى عوامل عديدة جعلت المسؤولين في المملكة ينطلقون اليه تحت وطأة الضغوط .

من بين هذه العوامل : الموقف الغربي من اليمن .. فلا شك أن هناك ارتياحاً عاماً من التطورات الحاصلة في ذلك البلد .. من بينها تحقيق الوحدة على أنقاض الدولة اليسارية الوحيدة الموالية لموسكو في الخليج والجزيرة العربية .. ومن بينها الإهتمام الغربي بنجاح التجربة الديمقراطية والتعددية السياسية ، التي لم تأت حتى الآن بالأصولية الى الحكم ، تلك الأصولية القبلية المدعومة أساساً من المملكة نفسها ومن أعلى المقامات .

ولقد أبدى المسؤولون في المملكة الكثير من الإنزعاج بسبب الدبلوماسية اليمنية النشطة ، وارتفاع رصيد اليمن السياسي المستقل لديهم ، وجاءت الأحداث والتطورات التي وقعت على الحدود بين البلدين بشأن التنقيب عن النفط ، لتضعف الموقف السعودي ، وهناك تقديراً كبيراً من قبل الخبراء الغربيين للدور المحتمل الذي ستلعبه اليمن في السنوات القليلة القادمة على صعيد المنطقة العربية نفسها .

ولا شك أن الأمراء السعوديين تلقوا الكثير من النصائح والضغوط بشأن مواضيع الخلاف مع الجارة الجنوبية من الدول الغربية الحليفة لهم ، وخاصة الولايات المتحدة ، التي — كما تفيد القرائن — ضغطت باتجاه حلّ سلمي للمشاكل ، واعتبرت تصرفات الرياض غير عقلانيّة وخاطئة .

وهناك أمرٌ آخر يحمل أهميّة خاصة ، فقد استطاع اليمن أن يحل خلافاته الحدودية مع سلطنة عمان ، فيما اعتبرته السعودية خرقاً للجدار الخليجي ، وخشيت من قيام تحالف يمني ،عماني مناهض لنفوذها في منطقة الخليج .. ولذا أصرّت على تأجيل موضوع ترسيم الحدود بين البلدين ، ولكن سلطان عمان ، كما الرئيس اليمني لم يعيرا الضغوط التي مارستها السعودية — وبينها تحريك القبائل في المناطق المتنازع عليها — أي أهميّة .

ولا يخفى هنا أن اليمن شديدة الإرتياح للسياسة الحكيمة التي ينتهجها السلطان قابوس ، الذي لا يزال على علاقة جيدة مع العراق ، فقد اختطّ قابوس سياسة عدم الصدام مع أحد ، إلاّ ضمن حدود .. وكانت السلطنة وفي أشد أوقات المنطقة حرجاً تقيم علاقات طيبة مع إيران كما هي مع العراق ، بل كانت من الدول الأولى التي رفضت مقاطعة مصر ولم تلتزم بها .

إن مثل هذه التطورات جعلت المملكة محاصرة على الصعيدين الإقليمي والدولي ، وقد كان بإمكانها أن تحصل على الدعم الدولي في كثير من القضايا ، إلاّ قضيّة الصراع مع اليمن .

إن خطوة المملكة بقبول مبدأ التفاوض على الحدود مع اليمن ، تستحق الثناء والتأييد ، من شأنها إذا ما صدقت النيّات ان تنزع فتيل المشاكل التي قد تتطور الى حرب ، وتقضي على خلافات استمرت منذ الثلاثينات الميلادية .

يريد اليمنيون حل مشكل الحدود ووقف التدخلات السعودية في الشؤون الداخلية اليمنية ، ضمن إطار العلاقات المتوازنة ، إذ لم تعد اليمن ، ولا يبدو أنها ستعود في المستقبل ، أياً كان الحكم فيها ، لأن تكون الطرف الأضعف الذي يقدم التنازلات ويمتص الضربات .. ما يريده اليمنيون علاقات الندّ والتنازلات المتقابلة .. فهل يقبل الأمراء السعوديون بذلك ؟ .

ذلك هو السؤال ! □

البردوني ومرارة الخضوع !

■ المرارة التي أشعلتها التدخلات السعودية في النفوس شديدة ، رغم أنها جاءت عبر المساعدات ، ولعلّ اليمن من بين أكثر الدول التي تلقت تلك المساعدات ، وبالتالي كانت أكثر عرضة من غيرها للتدخلات السعودية ، وهذا ما أثار الكره والغضب للملوك السعوديين لدى الشارع اليمني .. ويصور البردوني — شاعر اليمن — تلك المرارة في ديوانه « السفر الى الأيام الخضر » فيقول موجهاً كلامه للملك السعودي :

فظيعٌ جهل ما يجري
وأفظعُ منه أن تدري

* * *

أمير النفط نحن يداك
نحن أحدّ أنيابك
ونحنُ القادة العطشى
الى فضلات أكوابك
ومسؤولون في صنعاء
وفرّاشون في بابك
ومن دمنا على دمنا
نموقع جيش إرهابك
لقد جئنا نجرّ الشعب
في أعتاب أعتابك
ونأتي كلّما تهوى
نمسح نعل حجّابك
ونستجديك ألقابا
نتوّجها بألقابك
فمرنا كيفما شاءتْ
نوايا ليل سردابك
نعم يا سيّد الأذناب
إنّا خير أذنابك

* * *

فظيع جهل ما يجري
وأفظع منه أن تدري

وله قصيدة أخرى وجهها الى الملك السعودي بعنوان « الغزو من الداخل » يقول :

شعاري اليوم يا مولاي
نحن بنات إخصابك
لأن غناك أركعنا
على أقدام أحبابك
فألهمناك قلنا : الشمس
من أقباس أحسابك
فنمْ يا « بابك الخرمي »
على « بلقيس » يا « بابك »
وباسم الله — جلّ الله —
نحسو كأس أنخابك

السعودية تموّل مشروع المقاتلة الاوروبية

تدخلت الحكومة السعودية في اللحظات الاخيرة لانتشال مشروع المقاتلة الاوروبية « ايفا » من الفشل بعد ان انسحبت منه المانيا بسبب تكاليفه الباهظة التي تبلغ ٢٨ مليار دولار وتشارك فيه اربع دول اوروبية هي : بريطانيا ، المانيا ، اسبانيا ، وايطاليا . وقد أدّى انسحاب المانيا الى إثارة المخاوف من امكانية انسحاب كل من ايطاليا واسبانيا، لذا نشط المبعوثون البريطانيون لايجاد « شريك ممول للمشروع » الى ان استطاعوا اقناع وسطاء سعوديين ينتمون للعائلة المالكة ويمتلكون خبرة في عقد صفقات الاسلحة في حث حكومتهم على المشاركة فيه .

ويعتقد محللون بريطانيون ان الاميرين بندر بن سلطان وخالد بن سلطان كان لهما دوراً أساسياً في إقناع الملك فهد بالمشاركة . وتقول انباء ان الحكومة السعودية تهدف من وراء هذا الاستثمار الضخم التهرب من ضغوط الكونغرس الامريكي الذي يمتنع عن السماح ببيعها ٧٢ طائرة مقاتلة من طراز « اف ١٥ » . والهدف الاخر ايجاد بديل لطائرات التورنادو التي اشترتها الحكومة السعودية من بريطانيا بقيمة ١٥ مليار جنيه حيث تنتهي كفاءة الطائرة البريطانية بنهاية العقد الحالي ، ويطمح المسؤولون السعوديون ان تكون لهم حصة مشاركة في الطائرة الاوروبية التي تعادل كفاءة التورنادو ، لكن محللين يقولون ان الطموح السعودي بعيد المنال سيما بعد ان يقف المشروع على قدميه ، ويؤكد اولئك بأن الاوروبيين يرغبون في العثور على « ممولين » عرب وليس « مشاركين » سيما اذا كانت مشاركتهم ستؤثر على السياسة الاوروبية الدفاعية التي قد تصطدم بتسليح اطراف عربية في الشرق الاوسط باسلحة متطورة .

وقد تعرضت مشاريع خليجية في اوروبا الى التصفية من قبل شركائهم الاوروبيين الذي لا يؤيدون تسنم العرب دورا اقتصاديا في السوق العالمية ، كان من تلك المشاريع حصة الكويت في شركة بريتش بتروليوم ، واستثماراتها في اسبانيا ، هذا إضافة الى بنك الإعتماد والتجارة والضجّة التي لاتزال مثارة حول ارتباط المليونير السعودي خالد بامحفوظ .

ونسبت صحيفة « التايمز » اللندنية الصادرة في السادس عشر من يوليو الى مصادر في الصناعة العسكرية في بريطانيا قولها ان السعودية قد تساعد بريطانيا ماليا للنهوض وحدها بمشروع انتاج الطائرة المقاتلة الاوروبية اذا ماقررت اسبانيا وايطاليا ان تحذوا حذو المانيا وتنسحبا من المشروع . وتابعت الصحيفة بان السعوديين الذين تربطهم بالصناعات العسكرية البريطانية عقود بقيمة ١٥ مليار جنيه استرليني في اطار مشروع اليمامة ابدوا اهتماما بالطائرة التي يستهدف المشروع المتعثر انتاجها . وقد اثيرت ضجة كبيرة حول مشروع اليمامة المذكور بسبب جم العمولات الكبير الذي تقاسمه بعض الامراء في العائلة الحاكمة بينهم وزير الدفاع السعودي نفسه .

وقالت مجلة « ميد نيوز » المتخصصة بشؤون الدفاع ان امتناع واشنطن عن بيع الرياض مقاتلات متقدمة يعد سببا رئيسيا لان يجعل الرياض تنظر بعين الاعتبار الى تملك حصة في مشروع المقاتلة ايضا .. وقالت ان السعودية كانت قد ابلغت واشنطن رسمياً برغبتها في شراء ٧٢ مقاتلة اضافية من نوع « اف – ١٥ » المتقدمة ، لكن طلبها ارجيء النظر فيه الى حين انتهاء الانتخابات الامريكية .

وقد حذرت ماكدونال دوغلاس ، الشركة المصنعة للمقاتلة « اف ــ ١٥ » الكونغرس من ان رفض الطلب السعودي قد يعرض الشركة الى خسائر باهظة ، ويلحق ضررا فادحا بالصناعة الجوية الامريكية .

ولاحظ محللون سياسيون بأن المملكة السعودية ، لم تعد قادرة بعد أزمة الخليج على رفض أي طلب يتقدّم به الغربيون الذين يريدون إستثمار حربهم مع العراق من أجل تحرير الكويت لابتزاز الحكومات الخليجية .

ملحق دعائي للسعودية في جريدة مصرية

تبذل الحكومة السعودية جهودا مضنية للتأثير على وسائل الاعلام المصرية لمنع نشر اية انباء تسيىء الى سمعة العائلة المالكة. فبعد الضجة التي رافقت تدخل الحكومة السعودية لعزل رئيس حزب مصر الفتاة ورئيس تحرير صحيفته مصطفى بكري ، تقوم الحكومة السعودية بتمويل العديد من الصحف من أجل نشر ملاحق دعائية للملك فهد واخوته وحكومته .

وفي هذا الصدد نشرت صحيفة الجمهورية بتاريخ ٢١ يوليو ملحقا دعائيا من ثلاث صفحات تحدثت فيه عن المنجزات السعودية في ظل الملك فهد قائلة انها تضاهي اهم المنجزات العالمية .

وكان من الطبيعي ان يتركز الملحق الدعائي على مشاريع الحكومة السعودية في توسيع الاماكن المقدسة ، حيث صورت الصحيفة المصرية تلك المشاريع وكأنها هبة خاصة من خزينة الملك فهد .

وكانت الحكومة المصرية قد رضخت لضغوطات سعودية وافتعلت انقلابا داخل حزب مصر الفتاة ، فتدخلت لجنة الاحزاب في مجلس الشورى المصري التي ينتمي اغلب اعضائها الى الحزب الوطني الحاكم ، في عزل علي الدين صالح من زعامة الحزب . بيد ان محللين يقولون ان الحكومة المصرية تلعب من خلال الحريات الصحفية لعبة ذكية مع الحكومات الخليجية ، فعندما تتأخر أي من تلك الحكومات في الوفاء بتعهداتها تجاه مصر او ترفض اي مطالب مصرية في الحصول على مساعدات او استثمارات ، تفتح الحكومة المجال واسعا امام صحافة المعارضة وفي احيان كثيرة الصحافة القومية حتى تضغط على تلك الدول ، ويبدو من خلال اعادة علي الدين صالح الى حزب مصر الفتاة ان السعودية لم تكافئيء القاهرة على موقفها .

وقد ادان العديد من الصحفيين والمثقفين المصريين التدخلات السعودية في حرياتهم المهنية وطالبوا الحكومة بعدم الرضوخ لاموال البترول .

عزل مدير الامن العام بسبب فشل موسم الحج

قرر الملك فهد احالة الفريق اول عبد الله عبدالرحمن آل الشيخ مدير الامن العام على التقاعد ، بسبب اتهامه بالتسبب في العديد من المآزق التي شهدها موسم الحج الماضي ، والذي أدى الى وفاة المئات من الحجاج ، وقد وضعت اللائمة على جهاز المرور الذي طلب آل الشيخ الإشراف عليه في الموسم .

وقد لوحظ في البيان الملكي الذي قضى بإقالة آل الشيخ ، اشارة الى ان الاحالة على التقاعد تمت بناء على طلب الفريق آل الشيخ ، أما الآخرون الذين أقيلوا معه من الضباط فاكتفى البيان بإحالتهم على التقاعد دون الإشارة فيما إذا كان ذلك قد تم بناء على طلبهم أم لا ، وقد اعتادت العائلة المالكة أن تبدي بعض الإحترام للمقالين ممن يرتبطون معها بعلاقات نسب ومصاهرة .

واصدر الملك فهد مرسوما آخر يقضي بترقية اللواء ركن احمد بن محمد عبدالله بلال الى رتبة فريق ركن وتعيينه مديرا للامن العام في المملكة .

واللواء بلال من الشخصيات الامنية المقربة من الملك فهد ، وقد عمل في قسم الاستخبارات الخاص بمكتب الامير نايف وزير الداخلية ــ المكتب الخاص ــ ، وهو قسم مستقل عن الاستخبارات الخارجية التي يرأسها الامير تركي الفيصل ، او قسم المباحث العامة .

من جهة اخرى اصدر الملك فهد في الخامس عشر من يوليو الماضي مرسوما يقضي باحالة ناصر العساف الحسين رئيس الطيران المدني على التقاعد (بناء على طلبه) وتعيين الدكتور علي بن عبدالرحمن الخلف رئيسا للطيران المدني بالمرتبة الممتازة .

والعساف تربطه صلة بالعائلة المالكة فإبنته متزوجة من الامير عبد الله الفيصل ، وقد أشيع عن وجود خلافات أدت الى عزله من الطيران المدني .

السعودية نحو تأسيس صندوق إعمار شرق المانيا

قالت وزارة الاقتصاد الالمانية في الخامس عشر من يوليو الماضي ان المملكة العربية السعودية تدرس تأسيس صندوق استثمار للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شرق المانيا ، وقال بيان للوزارة ان المانيا والسعودية تبحثان ايضا اتفاقا للنهوض بالاستثمارات واتفاقية بشان الازدواج الضريبي ، وقال ان وزير الاقتصاد الالماني يورجن موليمان أجرى مع محمد علي أبا الخيل ، وزير المالية والاقتصاد الوطني السعودي محادثات بهذا الشأن في بون يوم الثلاثاء ١٤ يوليو الماضي .

وتوقع الوزيران ان يؤدي التوصل لاتمام الاتفاقيات المقترحة الى دعم الاستثمارات في البلدين .. وكان الوزيران قد ناقشا ايضا إقامة مشروعات في المملكة تهم مؤسسات المانية كبناء السفن والطائرات وشبكات إتصال .. وقال بيان الوزارة الألمانية بان صادرات المانيا الى السعودية زادت نحو ٥٠ ٪ لتبلغ اربعة مليارات مارك « ٧ر٢ مليار دولار » عام ١٩٩١ ، وانها ارتفعت من جديد في بداية عام ١٩٩٢ ، وأضاف البيان بأن واردات المانيا من النفط السعودي ارتفعت ايضا خلال نفس الفترة .

وكان وزير المالية السعودي قد صرّح خلال محادثاته مع نظيره الالماني نيو فيغل بأن بلاده مستعدة للاشتراك في صندوق دولي بهدف ضمان استقرار سعر الروبل الروسي .

البنك الاهلي السعودي يلحق ببنك الاعتماد والبقية تأتي

لأهداف ليست برينة تمت تصفية بنك الاعتماد ولنفس الاهداف بدأ الغربيون حملة لتصفية البنك الاهلي التجاري السعودي .. وحجتهم هذه المرة ليس التعامل مع اموال تجارة المخدرات او القيام باعمال مصرفية غير مشروعة كما هو الحال مع بنك الاعتماد بل اصبح التعامل مع الاخير هو السبب كما يقولون .

وقال خالد بن محفوظ الذي تدير عائلته البنك الاهلي التجاري السعودي من خلال متحدث ان ليس هناك ما يبرر الاتهامات الموجهة له ، وان جميع التهم الموجّهة إليه لا أساس لها من الصحة .

وجاءت ازمة البنك الاهلي السعودي بعد ان وجهت هيئة محلفين أميركيين كبرى اتهاما لمحفوظ بتحويل مئات الملايين من الدولارات الى بنك الاعتماد والتجارة الدولي في عام ١٩٨٦ وسحبها سرا مضللا المنظمين .

وقد اغلق الغربيون ــ في أميركا وبريطانيا ــ بنك الاعتماد والتجارة الدولي في العام الماضي ليعلنوا عن فضيحة قالوا أنها أكبر فضيحة مصرفية في التاريخ .. في حين قال آخرون بأن إغلاق البنك كان مجرد مؤامرة غربية على العالم الثالث ، وأن الإتهاكات التي ارتكبها بنك الإعتماد والتجارة ، ترتكبها معظم البنوك الغربية ، وأن السبب في إغلاق البنك ، أنه أصبح متحكما في السوق المصرفية ومنافسا خطيرا ، ولقد كان الغربيون يريدون مستثمراً ، أما من يسعى الى السيطرة وينافسهم فيها فإن مصيره لن يكون أقل من مصير بنك الإعتماد .

وقال متحدث باسم خالد بن محفوظ انه يرفض اي اشارة الى تورطه في اي مخالفات . واضاف قوله بأن خالد لم يكن طرفا في المجموعة التي أسست وأدارت بنك الاعتماد والتجارة الدولي ، وان إبن محفوظ الذي تكبد خسائر ضخمة وكان يتعاون بشكل كامل مع كل المحققين دهش لهذه الاتهامات .

تجدر الإشارة الى أن البنك الاهلي التجاري يعدّ اكبر بنك تجاري في المملكة ويدير فرعا في نيويورك .

وكانت هيئة المحلفين الاميركيين قد اتهمت الشيخ خالد بن محفوظ وشريكا له بتحويل مئات الملايين من الدولارات الى بنك الاعتماد والتجارة الدولي في عام ١٩٨٦ وبانه باع اسهمه في بنك الاعتماد في عام ١٩٨٨ وفي عام ١٩٨٩ باع اسهمه في بنك فيرست امريكان بنكشيرز وهو اكبر بنوك واشنطن والذي كان بنك الاعتماد والتجارة الدولي يديره سرا .

وجاء في قرار الاتهام ان ٣٠٠ مليون دولار على الاقل من المدفوعات جاءت من بنك الاعتماد والتجارة الدولي ، ولكن هذه الاموال سجلت على انها قروض .

القلق يدفع المستثمرين الى تحويل اموالهم الى خارج المملكة

أبدت الحكومة السعودية امتعاضها من قيام شركات استثمارية وجهات اخرى في المملكة بتهريب الاموال من المملكة الى الخارج بعد ان عادت اثر ازدهار سوق الاسهم بعد حرب الخليج .. وقال مصرفيون ومصادر بالسوق في السعودية ان الاخيرة تشعر بالقلق من ان اموالا يعيدها مستثمرون سعوديون من الخارج تحولها شركات تحقق ارباحا من ازدهار سوق الاسهم المحلية الى خارج البلاد .

ولا توجد تقديرات يعتمد عليها لحجم الاموال التي ارسلتها للخارج الشركات التى تجنى ارباحا من سوق الاسهم السعودية التى يبلغ حجمها ثلاثة مليارات دولار .. لكن الاتجاه يبدو مزعجا للغاية حتى ان وزير المالية والاقتصاد بعث برسالة الى احدى الصحف المحلية بهذا الشأن . وجاء التدخل غير المعتاد لوزير المالية محمد علي أبا الخيل ردا على مناقشة في اجتماع لحملة أسهم واحدة من كبرى الشركات السعودية المدرجة فى البورصة بشأن خططها للاستثمار في الخارج .

وفي تعليق نشرته صحيفة الشرق الاوسط في الاول من يوليو الماضي ، اتهم ابا الخيل بعض الشركات دون ان يسميها بانها تريد « ان تستفيد من توفر السيولة المالية في الداخل وعودة المدخرات الوطنية المستثمرة في الخارج الى الاستثمار الداخلي لتحول نفسها الى قنوات لاعادة تدوير هذه المدخرات للخارج مرة اخرى » . وكان غضبه موجها الى شركة صافولا المورد الرئيسي لزيوت الطعام في السعودية والتي جمعت نحو ١٠٠ مليون دولار بطرح أسهم جديدة في السوق السعودية خلال الشهور الستة الماضية . واعلنت صافولا خططا لاقامة مصنع في مصر وفتح مكتب في لوكسمبورج لمتابعة استثماراتها في الخارج .

ومنذ انتهاء حرب الخليج العام الماضي شهدت سوق الاسهم السعودية نموا مذهلا يرجع اساسا الى السيولة المالية التي قدمها السعوديون الذين اعادوا اموالهم من الغرب . وقال مصرفيون في المملكة ان هناك سببين رئيسيين لعودة الاموال الى البلاد وهما الاستياء من ضعف العائدات في الخارج اذ لم تظهر الاقتصاديات الغربية بعد بوادر حقيقية على الانتعاش ، إضافة الى النمو الكبير للاقتصاد المحلي السعودى . وقد فاق النمو فى أرباح الشركات المدرجة فى البورصة حتى الان معظم التوقعات ، كما زادت قيمة الاسهم السعودية المتداولة اكثر من ٤٠ ٪ منذ بداية العام عندما كانت تقدر بنحو ١ر٢ مليار دولار .

وعندما ارادت شركة التنمية الصناعية السعودية الجديدة فى احدث اصدار للاسهم جمع ٢٥٠ مليون ريال سعودى « ٦٦ مليون دولار » .. وصل مجموع الطلبات على شراء الاسهم الى خمسة امثال حد الاكتتاب فيها . ويرى المصرفيون فى المملكة ان الشركات تجمع اموالا من سوق الاسهم لان ذلك ارخص واسهل من الاقتراض من البنك وهو الطريقة الاكثر اعتيادا للحصول على اموال .

ويسود قلق اوساط كبار المستثمرين السعوديين من قيام الحكومة تحت ضغوط رجال العائلة المالكة بمحاولة تحطيمهم أو القبول بمشاركتهم ، ومن بين البنوك التي تشعر بهذا القلق شركة الراجحي للصرافة والاستثمار التي نقلت جميع رأسمالها الى الخارج ، بعد ان ساور المسؤولين فيها القلق من قيام الحكومة السعودية بتصفيتها .. ويطبق على كبريات شركات الاستثمار والبنوك المحلية امراء من الاسرة الحاكمة ، وهو ما يثير قلق المستثمرين من استيلاء اولئك الامراء على شركاتهم .

السعوديون لا يحبّون شولتز!

قبل أشهر قليلة أهدى وزير الدفاع الأميركي السابق كاسبار واينبرغر متحفاً أميركيا ، كلّ أوراقه ومذكراته اليومية الخاصة المتعلّقة بعمله كوزير للدفاع مع الرئيس الأميركي السابق رونالد ريغان .

ولما كانت أزمة الكونترا التي كانت السعودية أحد أطرافها الأساسيين من خلال التمويل المالي لم تنتّه بعد ، فقد استفاد أحد الصحافيين الأميركيين من تلك المذكرات في إدانة الرئيس الأميركي ، وإدانة كاسبار واينبرغر نفسه . وقد تعرّض الأخير للمساءلة والتحقيق قبل أشهر قليلة ، بناء على مذكراته اليومية التي كان قد دوّنها عن تلك القضية ، وفتح ملفّ التحقيق مجدداً لهذا السبب .

من جهة أخرى ، حوت مذكرات واينبرغر الكثير من المسائل والقضايا والملاحظات ، بينها ملاحظة أبداها السفير السعودي في واشنطن بندر بن سلطان حول وزير الخارجية الأميركي الأسبق جورج شولتز .

ففي اجتماع ضمّ ريغان وبوش وواينبرغر إضافة الى بندر ، هاجم الأخير وزير الخارجية يومئذ ، ووجّه سؤالاً الى ريغان : لماذا لا تستبدل شولتز بهذا وأشار الى واينبرغر ! .

ولا يعلم سرّ كره السعوديين لشولتز ، الذي كان مقرباً منهم من خلال إدراة شركة بكتل الأميركية ، والتي لاتزال إحدى أكبر الشركات الإنشائية الأميركية العاملة في السعودية .

ويقول صحافي أميركي : إنها إحدى المناسبات النادرة التي يتدخّل فيها دبلوماسي أجنبي في شؤون أميركية خاصة ! .. وأضاف بأن الولايات المتحدة لا بدّ وأن تتلوّث بفساد المسؤولين السعوديين ، خاصة وأن عهدي ريغان وبوش كانا من أهم العهود التي توثّقت فيها العلاقات بين الإدارة الأميركية والعائلة السعودية المالكة .

هل يشتري السعوديون صحيفة الأوبزيرفر ؟

قالت مصادر مطلعة ، أن الحكومة السعودية قدّمت عرضاً قبل أسابيع لشراء صحيفة الأوبزيرفر البريطانية ، ولكن العقد لم يبتّ فيه حتى الآن .

وأضافت هذه المصادر ، بأن أحد الصحافيين الغربيين المعروفين ، وهو باتريك سيل ، يتفاوض بالنيابة عن السعوديين في هذا المضمار ، فيما أبدى محررون في صحيفة الأوبزيرفر ، بأن شراء السعوديين لها سيصيب سمعة الجريدة في المقتل ، وأنها لن تكون إذا ما تمّ بيعها للسعوديين ، متنفساً للصحافيين والكتاب الليبراليين البريطانيين .

والمعلوم أن باتريك سيل ، يعكف الآن على كتابة مذكرات خالد بن سلطان ، وقيل ان العرض يصل الى خمسة ملايين دولار فقط ! .

وكان خالد بن سلطان قد استقرّ في لندن لإدارة مشاريعه التجارية والسياسية في آن واحد ، مستفيداً من مستشاره جهاد الخازن ، رئيس تحرير الحياة .

من جهة أخرى ، قالت مصادر مطلعة بأن المسؤولين السعوديين قد رصدوا ميزانية تقدر بأكثر من ١٢ مليون دولار لتطوير عمل وكالة يونايتد برس الأميركية التي اشترتها الحكومة السعودية مؤخراً — من خلال الإم بي سي — في حين يقول آخرون بأن ما تنوي الحكومة السعودية صرفه على الوكالة وتطوير أجهزتها يصل الى خمسين مليون دولار .

إضطرابات في صفوف الحرس الوطني

ترددت إشاعات قوية خلال الأسابيع الثلاثة الماضية ، عن وقوع إضطرابات في صفوف الحرس الوطني ، قيل أنها نتجت بسبب طرد بعض الضباط « غير الموالين » لجناح الأمير عبد الله ، ولي العهد ورئيس الحرس الوطني .

وكانت أنباء سابقة قد تحدثت عن محاولات حثيثة يقوم بها جناح الملك فهد وأشقاؤه المعروفين بالسديريين السبعة ، من أجل مدّ نفوذهم للحرس بشراء الضباط الكبار في محاولة لتدبير « إنقلاب أبيض ! » قدر الإمكان يطيح بولي العهد ، ويبعده عن الحرس ، ليتمّ لاحقاً تصفية مركزه كملك قادم للمملكة .

تجدر الإشارة الى ان الغربيين لا يحبذون وصول عبد الله الى كرسي الملك ، ويتمنّون أن يتخطّى سلطان — وزير الدفاع الحالي — أو شقيقه سلمان — أمير الرياض — الأمير عبدالله فيكون أحدهما ملكاً بعد أن يرحل الملك الحالي .

والملك فهد ، كما تقول مصادر مطلعة ، لا يزال يعاني من أمراض شديدة في الركبة والكبد والقلب ، إضافة الى مرض السكر ! .

نداء عاجل من منظمة العفو

وجهت منظمة العفو الدولية ، في منتصف يوليو الماضي ، نداءاً عاجلاً الى أعضائها تحثّهم فيه مناشدة السلطات السعودية التحقيق في مقتل المواطن الشاب محمد المطير ، الذي قتلته السلطات الأمنيّة في أوائل شوال الماضي ، ومحاكمة المتهمين في مقتله .

وكان المواطن محمد المطير قد أعتقل آخر أيام رمضان الماضي بتهمة سرقة في البنك الذي يعمل به في الرياض ، وتبيّن فيما بعد مقتله أنه كان بريئاً وضحيّة لتصرّفات رجال الأمن .

وقالت مصادر مقرّبة من الملك فهد ، أن الأخير كان شديد الإنزعاج بسبب القضية التي جاءت بعد فترة وجيزة من إعلان أنظمة الحكم ، والتي قيل أنها جاءت للحفاظ على المواطن وكرامته من التعديات التي يقوم بها رجال الأمن .

وكانت عائلة الضحيّة قد رفضت إستلام جثّة إبنها قبل التحقيق في مقتله ، وبقيت الجثّة أشهراً طويلة في ثلاجة المستشفى قبل أن يفرج عنها مؤخراً وتدفن .

خلاف قطري بحريني على طريقة التقاضي حول الحدود

دخل موضوع الخلاف الحدودي بين قطر والبحرين مرحلة جديدة اعتبرها المراقبون مهمة رغم الاشكالات الفنية التي قد تأخذ وقتاً طويلاً ، فيما بدا من خلال تصريحات المسؤولين في كل من قطر والبحرين أن الاجراءات التي اعتبرها البعض شكلية تأتي في اطار قضايا جوهرية وذات صلة وثيقة بها على حد اعتقاد القطريين بالدرجة الاولى .فقد حثت قطر في التاسع والعشرين من يوليو الماضي الحكومة البحرينية على سحب اعتراضاتها على الطلب الذى قدمته الدوحة بشكل منفرد الى محكمة العدل الدولية للفصل فى النزاع الاقليمي بين البلدين . وقد جاء في تصريح لوكيل وزارة الخارجية القطري أحمد بن عبدالله المحمود ان دعوات البحرين للتوصل الى اتفاق جديد بشان هذه القضية تضييع للوقت لان اتفاق ديسمبر كانون الاول عام ١٩٩٠ مهد الطريق الى تقديم قطر طلبها بشكل منفرد الى المحكمة . وأضاف المحمود ان قطر تدعو البحرين الشقيقة الى التعاون معها لحل هذا الخلاف بابلاغ محكمة العدل الدولية بتخليها عن اعتراضاتها.

الملك فهد والإسترخاء الداخلي

العداء الخارجي يؤجّج مشاكل الداخل

■ في الوقت الذي تخوض فيه المملكة صراعاً سياسياً مع معظم دول الجوار ، باتباع سياسة صدامية عنيفة شهدنا الكثير من فصولها خلال الأشهر القليلة الماضية ، سواء مع الأردن او السودان ، او العراق ، او اليمن ، إضافة الى العراق .. بل وحتى مع بعض بلدان الخليج كقطر .. في هذا الوقت يشير بعض المراقبين — وبعضهم مقربون من الدوائر السياسية السعودية العليا — الى ان الملك فهد ، ينتهج سياسة ليّنة فيما يتعلق بالأوضاع الداخلية ، وأنه يسعى لإعادة الجسور بينه وبين شرائح متعددة من شعبه ، كانت قد تضررت بحدّة بسبب مواقفه أثناء أزمة الغزو العراقي للكويت .

ويشير هؤلاء الى أن السياسة الداخلية شابها شيء من الإنفتاح ، وأن طريقة معالجة المشاكل تحسّنت بنسبة غير ضئيلة ، إذ لم تعد الأجهزة الحكومية تنظر الى حل المشاكل عبر فرق الأمن والشرطة والمباحث ، وأصبحت تبحث عن حل سياسيّ للمشاكل ، وليس عن حلٍ أمني يفاقمها ، كما حدث في السنوات الماضية . مع ان الأجهزة الأمنيّة لاتزال تتعاطى بسلاح القمع ، لكن هناك ميولاً — حسبما يقول مطلعون — باتجاه ترجيح الحل السياسي وتقديمه على الحلول الأمنيّة ، وهذا تطور حسن على اية حال .

ومن جانب آخر — يقول المراقبون لأوضاع الداخل — فإن تسامحاً في مجال النشر والإعلام قد تمت ملاحظته خلال الأشهر القليلة الماضية .. فكثير من الكتب التي كانت تصنّف ضمن خانة المخالفة للسياسة الحكومية أو المذهب الرسمي ، أفسح لها المجال لأن توزع ، وخففت بقرار رسمي تلك الرقابة الصارمة على المطبوعات الخارجية وتداولها في الداخل .

ومن جانب ثالث ، فإن تلك الشراسة التي اتصفت بها اجهزة الأمن ، وخروقاتها الفاضحة لكل ما يمت لكرامة المواطن وإنسانيته وحقه ، جرى تقييدها بصورة جزئية ، فالمعتقلون السياسيون رغم كثرتهم ، أُطلق سراح معظمهم بعد أسابيع أو شهور من الإعتقال ، بعكس ما كان يجري في الماضي .. ولقد أمر الملك فهد في سبيل التخفيف من حدّة معارضة السلفيين وامتصاص نقمتهم ، بإطلاق سراح معتقليهم ، فأُطلق معظمهم ، ولكن لا يزال يقبع في السجون السعودية عشرات من المعتقلين السياسيين الشيعة مضى على اعتقالهم أكثر من أربع سنوات .

غير أن الأمر لا يخلو من صعوبات .. فأجهزة الأمن التي اعتادت كسر كل الحواجز وممارسة كل التجاوزات يصعب ضبطها ، لأن القانون المناسب والتفصيلي لم يوضع بعد ، والرغبة في الإصلاح لا يعبّر عنها بالتمنيّات وإنما باحترام القانون ووضعه قبل أي شيء آخر .. وقد حدث في أواخر شهر رمضان ما أثار المواطنين تجاه اجهزة الأمن ، التي قتلت مواطناً شاباً تحت التعذيب بعد أيام قلائل من اعتقاله بتهمة سرقة بنك كان يعمل فيه ، وتبيّن فيما بعد بأن الرجل لا علاقة له بالموضوع ، ولاتزال التحقيقات جارية ويرفض أهل الضحيّة استلام جثّة إبنهم ومواراته قبل أن تتمّ معاقبة المسؤولين .. وقد قيل أن الملك فهد كان ولايزال منزعجاً من الحادثة وما سببته من رد فعل عنيف ضد حكومته ، خاصة وأن الحادثة لم تكن الأولى التي يتجاوز فيها رجال المباحث صلاحياتهم ويقتلون فيها مواطنين أبرياء ، سواء بتهم جنائيّة أو سياسيّة .

هذه الإشارات ، فسرها مقربون من الجهاز الحاكم ، بأن الملك غير راغب أساساً في خلق مشاكل إضافيّة لنفسه ، وهو — على حد تعبير الدكتور القصيبي ، سفير المملكة في لندن — يريد ان يترك ومملكته بسلام ! . وبلا شك فإن الملك سيجد صعوبة بالغة في الحرب على جبهتين : الداخلية والخارجية .. ففي الوقت الذي تسوء علاقات المملكة بكل جيرانها تقريباً ، يحاول الملك أن يرخي الحبال في الداخل ، ويسيطر على الأوضاع . مع أن خلافات المملكة المستعرة مع جيرانها لا تشجّع على الإسترخاء الداخلي ، خاصة مع دول أو جماعات لها علاقات بجماعات معارضة في المملكة ، كما هو الحال مع السودان .

ولربما اعتبرت أنظمة الحكم التي أصدرها الملك في الأول من مارس الماضي بداية للبحث عن حلول سلميّة سياسية للمشاكل الداخلية ، رغم ما يقال عن تهافت تلك الأنظمة وعدم مواكبتها للتطورات السياسية والإجتماعية .

إن مسببات القلق والإضطراب في البلاد لاتزال موجودة ، وإذا كان الملك فهد راغباً حقاً في الإسترخاء ، فإن طريق ذلك لا يتأتّى إلاّ بحكم القانون ، وبذل المزيد من الإنفتاح ، وتوسيع هامش حريّة الصحافة والنشر ، وإتاحة الفرصة للنقد والتقويم ، وإشراك المواطنين في صنع القرار السياسي ، وتخفيف حدّة الصراع مع دول الجوار .

بمثل هذه الأمور يمكن للملك فهد أن يخفف من نقاط التفجّر وأن يصلح علاقته مع شعبه ، وأن يسترخي قليلاً إن أراد الإسترخاء ! □

دعوات ايرانية لتوثيق العلاقات مع المملكة

قال محمد علي بشارتي أن العلاقات الإيرانية السعودية تمر بأفضل مراحلها منذ ١٢ عاما . وكان بشارتي قد سلم الشهر الماضي رسالة من رفسنجاني الى الملك فهد ، وقال انه وجد المملكة « متحمسة لتحسين العلاقات الايرانية — السعودية على أساس الاحترام المتبادل دون التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما » .

وتجدر الإشارة الى أن ايران والسعودية بدأتا بتنفيذ اتفاق يقضي بزيارة ثلاثة الاف معتمر ايراني اسبوعياً الى الاماكن المقدسة ، وأشار تجار سعوديون بأن ذلك سيحرك السوق التي أصابها شيء من الكساد .

الى ذلك دعا وزير المالية الايراني محسن نوربخش الذي زار جدة اوائل الشهر الماضي لحضور اجتماع للبنك الاسلامي للتنمية ، الى تعاون سعودي ايراني في انشاء خط للسكك الحديدية يربط الخليج بالدول الاسلامية الحديثة الاستقلال في اسيا الوسطى .

وقال ان مثل هذه الرابطة مع اسواق الجمهوريات السوفيتية السابقة ، يمكن ان تساعد في زيادة حجم السوق المربحة بالفعل في الخليج ٢٠ مليار دولار اضافية ، كما ودعا ايضا الى التعاون من أجل إنعاش إقتصاديات هذه الدول الاسلامية التي تنطوي على فرص للربح .

توفيق الشيخ

مدخل لدراسة العلاقة بين المثقفين والسياسة في المملكة

النسق التاريخي للعلاقة بين المجتمع والسلطة وتأثيره على المثقفين (٢)

● موقع المؤسسة الدينية في السلّم الإجتماعي النجدي أخّر ظهور نخبة مثقفة ذات دور مستقل في الحياة العامّة لنجد

نموذج المنطقة الوسطى (نجد)

■ لم يستفد المجتمع النجدي من فرصة الإستقرار والصدارة التي نتجت عن انبثاق السلطة منه ، في قيام حالة اجتماعية قادرة على التعبير عن ذاتها بصورة مستقلة عن السلطة السياسية ، كما لم تستطع القوى الإجتماعية غير المنسجمة تماما مع الخط العام للسلطة الحيلولة دون نجاح المحاولات الحثيثة لدفعها الى الهامش ، في حركة متوازية عكسيا مع تزايد مركزية السلطة وانحصار خيوطها في يد عدد محدود من الافراد ينتمون الى عائلة محددة .

وهذه الظاهرة هي احدى العلامات الفارقة في تاريخ العلاقة بين المجتمع والدولة في الجزيرة العربية ، والتي يبدو انها لاتختلف كثيرا عن نظائرها في انحاء العالم العربي الأخرى ، فبقدر مايتصاعد دور الدولة ينكمش في المقابل دور الفاعليات الإجتماعية وبقدر ما ينكمش دورها تنتعش الحياة الإجتماعية .

لقد تاثرت نجد سلبيا بوجود سلطة قوية فيها ، كما تاثرت بحالة عدم الإستقرار الإجتماعي ، على الرغم من قيام حالة استقرار سياسي لفترات طويلة من الزمن ، ان الانفصال المدهش بين الإستقرار الإجتماعي والسياسي ، يرجع الى طريقة تكون الدولة التي اتخذت من اقليم نجد مركزا ، كما يرجع الى التشكيل الإجتماعي للاقليم من حيث غلبة العلاقات القبلية الاقرب الى البدوية منها الى المدنية ، والتي لاتتيح فرصة واسعة لاستثمار الإستقرار السياسي في اقامة حياة مدنية .

تأخر ظهور نخبة مثقفة في نجد وسط البلاد الى اواخر النصف الاول من القرن العشرين ، وسنجد من خلال متابعة أولية لتاريخ الحركة الثقافية في هذه المنطقة ، ان مساهمتها في النشاط الثقافي العام للبلاد بقيت حتى السنوات الاخيرة محدودة ، على الرغم من توفر العناصر الاولية لتنشيط الثقافة ، لاسيما كونها مركزا لدعوة دينية يفترض ان يؤدي وجودها الى تنشيط الحياة الثقافية في الإقليم .

فقد صدرت اول دورية في الرياض العاصمة في اواخر العام ١٩٥٣ اي بعد نحو اربعين عاما على صدور اول دورية في مكة المكرمة ، هي صحيفة (الحجاز) التي صدر عددها الأول في ١٩٠٩ ، ومن غريب الصدف ان دورية نجد الاولى (اليمامة) قد صدرت على يد مثقف ينتمي فكريا الى خارج نجد هو الاستاذ حمد الجاسر الذي قضى شبابه متعلما ومعلما في الحجاز ، ثم القاهرة ، قبل ان يعود الى الرياض ليصدر (اليمامة) .

وحيما تولى الملك سعود السلطة في ١٩٥٣ استطاعت هذه النخبة عقد تحالف وثيق مع اجنحة في العائلة المالكة والدخول في الصراع على السلطة بين تلك الاجنحة وحققت مكاسب مهمة لفترة وجيزة من الزمن ، كانت ذروتها اقناع الملك سعود بتوسيع قاعدة حكمه وتشكيل وزارة ضمت لأول مرة في تاريخ البلاد عددا من المثقفين حصلوا على مناصبهم دون النظر الى خلفيتهم القبلية ، بل لكفاءتهم او تمثيلهم المتوقع للمبقات الجديدة من السكان ، كما كان بين ابرز النجاحات ــ التي كادت ان تتحقق لولا انها وئدت في الساعات الاخيرة ــ هي اقناع الملك سعود باعلان دستور للبلاد ، تراجع الملك عنه بعد ان اعلن رسميا انه بصدد اصداره وذلك في أواخر العام ١٩٥٧ ، وخلال تلك المرحلة حاول عدد من هؤلاء المثقفين ان يقيموا اطارا لعملهم الإجتماعي والسياسي ، هو حركة نجد الفتاة ، التي كانت ايضا اولى الحركات غير الدينية في الإقليم ، وقد عكست الاهداف المعلنة لهذه الحركة طموحات اكثرية الفاعليات الإجتماعية خارج المؤسسة الدينية ، على الرغم من انها كانت متشددة في بيان انتمائها الى هذا الإقليم بصورة خاصة دون غيره من اقاليم البلاد ، وبالطبع عدم تعبيرها عن الهم الوطني العام ، رغم ان اهدافها لم تكن تختلف عن اهداف اي جماعة اخرى في المملكة ، لكن هذه الحركة التي كانت فعالة في النصف الثاني من الخمسينات والنصف الاول من عقد الستينات مالبثت ان انهارت مع اعادة تمركز السلطة الذي اعقب عزل الملك سعود واستيلاء اخيه فيصل على عرش البلاد .

وفيما يبدو فان للعلاقة الخاصة بين المجتمع النجدي والسلطة ، وموضع المؤسسة الدينية الرسمية ضمن السلم الإجتماعي دورا بارزا في تاخير ظهور نخبة مثقفة ذات دور مستقل في الحياة العامة لهذا الإقليم بدرجة اكثر تميزا من بقية اقاليم البلاد .

كان لظهور دعوة الشيخ محمد بن عبد الوهاب أثر كبير في انعاش

□ تحوّل التيار الديني النجدي الى كيان يمارس قدراً من الزعامة ، ولكنه متداخل سياسياً مع العائلة المالكة بحيث لا يمكن فصله عنها ، وأصبح عمل التيار يصنّف كأحد وسائل عمل السلطة في المجتمع

الحركة العلمية ، فشهدت العاصمة الدرعية ظهور مدارس ووفود طلبة من خارجها للدراسة ، وخروج دعاة منها للتبليغ الديني في المناطق الأخرى ، وهو النشاط الذي لحظه معظم الذين ارخوا لتلك الفترة ، وجعل العاصمة الدرعية ثم الرياض في مقام المقارنة بالحواضر العلمية في الحجاز والأحساء ، بعد ان كانت فيما سبق من تاريخها مجرد مركز قبلي لاوجود فيه للعلم او النشاط العلمي ، الا ضمن اطارات فردية .

لقد ساعد هذا النشاط الذي استمر حتى اليوم بفعل الإستقرار السياسي على تعزيز مكانة الهيئة الدينية ، وعزز من نفوذها الإجتماعي ، كما عزز من شعور العائلة الحاكمة بالحاجة الى صيانة علاقتها معها ، بالدرجة التي يمكن القول الان انها قد ادت الى اقامة نخبة دينية ، لا بمعنى انحصار التدين في وسطها او انفرادها بالتعبير عن التيار الديني ، بل بمعنى تحولها الى كيان يمارس قدرا من الزعامة ، لكنه متداخل في المستوى السياسي مع العائلة الحاكمة بحيث لايمكن فصله عند هذا المستوى عن السلطة ، كنسق عمل وعلاقة مع المجتمع .

إن هذا التداخل هو الذي جعل النشاط الثقافي الديني الذي تزعمته القيادة الدينية التقليدية ، يصنف باعتباره احد وسائل عمل السلطة في المجتمع ، حيث يعتبر جميع الباحثين ان استتباع العائلة الحاكمة السعودية للمؤسسة الدينية ، جعل استعمال النخبة السياسية للدين فعالا كاطار ومبرر لخطابها السياسي ، لاسيما الموجه للداخل ، ولذلك فان وجود هذا التلازم بين الدين والسلطة العائلية قد اعاق اطلاق حركة ثقافية على مستوى الإقليم او على المستوى الوطني ، وبالتالي فلم يترتب على العمل الثقافي الديني قيام حالة نشاط ثقافي عام او ظهور نخبة مثقفة خارج اطار التخصص الدقيق للمدرسة الدينية ، التي ماكانت تعتني بما هو ابعد من الفقه والعقيدة والى حد ما اللغة العربية .

وفي تقديرنا ان هذا القصور يرجع الى ثلاثة اسباب رئيسية ، هي :

أ ــ اقتصار النشاط العلمي على ماهو داخل الاطارات المؤسسية للدعوة وزعامتها ، في ظل قيادة الشيخ محمد بن عبد الوهاب او تلاميذه وابنائه من بعده ، ومع ملاحظة ان النشاط التبليغي للدعوة ، الذي شكل العصب الاساس لحركتها ، كان منصهرا تماما في استراتيجية الدولة ، التي قامت يوم ذاك على التوسع المستمر باستعمال القوة العسكرية الموازية للعمل التبليغي الديني ، فقد حال هذا الانصهار في المشروع الحكومي دون قيام بيئة علمية او ثقافية خارج اطار السلطة ومشروعاتها ، التي لم تكن يومها تتجاوز تسويغ التوسع السياسي ، ويذكر الباحث السعودي د . عبد الله الحامد الذي ارخ لتطور الادب في المملكة ان معظم المثقفين الذين ارادوا الاستقلال عن المؤسسة الدينية قد واجهوا صعوبات شديدة وضغوطات اضطرتهم للهجرة من البلاد ، مثل المؤرخ عثمان بن سند ، الذي اصبح ينسب الى البصرة بعد ان هاجر اليها من موطنه في نجد ، وعثمان بن منصور وحسين النفيسة واحمد البسام وهم من الادباء المبرزين الذين فشلوا في محاولاتهم للبقاء في البلاد منفصلين عن السلطة ، في الوقت الذي كانت ترفض ان يتمتع اي شخص بمكانة اجتماعية خاصة مالم يكن ملحقا بها او بالمؤسسة الدينية التابعة لها .

جدير بالذكر ان الإقليم لم يشهد اي نشاط علمي يذكر قبل ظهور الشيخ محمد بن عبد الوهاب ، ولاتوجد معلومات كثيرة حول نشاط ثقافي واسع النطاق في اي من حواضر الإقليم قبل ظهور الدعوة ، ولذلك فلعل من المنطقي تمحور العمل الثقافي والتعليمي بعد ذلك في اطارها وحول محاورها بالنظر الى ان ذلك النشاط قد انبثق عنها ، واملته الحاجات التي واجهها رجالها .

ب ــ ان قيام المذهب على نفي التوجهات الفكرية الأخرى ، لاسيما في مراحل تأسيسه الأولى ، اوجد حاجزا بين اتباعه وبين النتاج الثقافي للاخرين ، في ميدان العلوم غير المرتبطة مباشرة بالفقه والعقيدة التي كانت محور عمل الدعاة ، او في ميدان العلوم الدينية المنسوبة الى بيئات اخرى سواء من الموروث الاسلامي او من النتاج الراهن ، باستثناء الموروث الذي ينتمي للمدرسة الحنبلية ، وهي على اي حال من اقل المدارس الاسلامية انتاجا فكريا .

وقد ترتب على هذا الحال ان اصبح الفكر محصورا ضمن دائرة ضيقة محدودة يتحرك ضمن اتجاه واحد ويدور حول نفسه ، ضمن ما اسماه وضاح شرارة ب(سوية ثقافية شاملة لايجوز الكلام الا في داخلها او في جوارها المباشر) .

سنجد مثالا على هذا الحال في جانبين اولهما رفض رجال المؤسسة الدينية الاستفادة من الدراسات الدينية التي كانت نشطة دائما في المناطق القريبة من نجد مثل الأحساء ، اذ على الرغم من ان بعض علمائها قد وافقوا صاحب الدعوة على بعض الاسس التي تبناها الا انه وخلفاءه استبعدوا فكرة ارسال طلاب الى تلك المنطقة ، التي كان من بين علمائها من هو في مقام المرجعية للفتيا ، لأتباع المذاهب الاسلامية على مستوى الخليج العربي كله ، وفي الجانب الثاني فقد رفض اولئك الدعاة الاعتراف بقيمة العلوم الأخرى غير علم العقيدة والفقه ، في الوقت الذي كانت تزدهر في بقية انحاء الجزيرة العربية .

لقد تركز العلم والتعليم على الفقه والحديث والتفسير ، بالاعتماد على المصادر الحنبلية خاصة ، بينما اهملت العلوم المرتبطة بها او العلوم المتعارفة حينها في المدارس والبيئات العلمية الدينية الأخرى مثل الادب والشعر والفلسفة والمنطق والفلك والتاريخ وسواها ، وهو مايفسر ضمور حركة الأدب والشعر الفصيح على الرغم من كثرة الشعراء المجيدين في العامية .

وتروي المصادر التاريخية ان عبد العزيز بن محمد بن سعود الامير الثاني من امراء الدولة السعودية قد شعر بالنقص غير المبرر في دراسة اللغة العربية في الدرعية على الرغم من كثرة المشائخ فحاول تعميم دراسة النحو لكنه لم يجد من بين المتعلمين والمشايخ من هو في مستوى التخصص في النحو فارسل الى الاديب والمؤرخ المعروف ابن غنام الذي كان يستوطن الأحساء يدعوه للاقامة في الدرعية والتصدي لتدريس علم النحو ، ومما يروى ايضا ان الامير نفسه كان شاعرا يتكتم على موهبته ، وقد اشتهرت بين الناس قصائد في الدعوة الى الخير موقعة باسم (احد خدام الشريعة) وظهر بعد مدة انها كانت للامير الذي خشي من الاعلان عن شاعريته خوف السنة المؤمنين الذين كانوا يعتبرون الشعر ايحاء من

□ارتبطت الثقافة بالعمل الديني ، ولم يستطع مثقفو نجد الفكاك من سيطرة المؤسسة الدينية إلا بعد وفاة الملك عبد العزيز ، حيث قام بعضهم المثقفين السياسيين بالتمرّد على الأطار الديني

عند الشيطان ، تأولا للاية المباركة (الشعراء يتبعهم الغاوون) ، ويعتقد د .
عبد الله الحامد ان هذا التقييم الخاطىء قد حرم نجد من موهبة الكثير من شعرائها الذين كان بوسعهم ان ينافسوا اقوى شعراء العربية لو لم تلاحقهم خرافة الشيطان المرادفة عند الناس للشعر .

وفي وقت لاحق ، عندما اصبحت الدعوة الوهابية في حاجة للدفاع عن نفسها في وجه المنتقدين ، ولاسيما في اعقاب وفاة مؤسسها ، فانها لم تجد في مجتمعها شعراء يدافعون عنها ، فقد كان المدافعون الذين نسبوا الى نجد ، بالنظر لكونها حاضنهم الإجتماعي ينتمون في الحقيقة الى اقاليم اخرى في الجزيرة العربية ، ومن بينهم ابن غنام و ابن مشرف وابن سحمان .

لقد ادى اعتزال القائمين على التعليم للمدارس الفكرية والانتاج الثقافي القادم من خارج البيئة الخاصة للدعوة ، والتهوين من قيمة العلوم الأخرى غير المرتبطة بالمذهب ارتباطا وثيقا ، الى جعل الحركة العلمية التي بعثتها الدعوة في اقليم نجد ، محدودة الاثر في انشاء حالة ثقافية عامة او في تخريج مثقفين ، وبالتالي نخبة مثقفة تسعى لدور اجتماعي مستقل عن دور المؤسسة الدينية او السلطة السياسية .

ج ــ الثالث: اعتماد الحياة المعيشية في الإقليم على التوسع والنفوذ في الاقاليم الأخرى ، الامر الذي كان سببا مباشرا في تمركز السلطة وحصرها في عائلة محددة ، هي العائلة التي تقود الجهد العسكري الضروري للتوسع ، وقد لازمت هذه السياسة جميع الامراء الذين توالوا على حكمها ، منذ أن تحالفت العائلة الحاكمة مع محمد بن عبد الوهاب .

وقبل الدعوة كانت الدرعية تعتمد على التموين الذي يرسله حكام الأحساء من الخوالد ، الذين ضمنوا ولاء معظم الامارات الصغيرة في نجد في مقابل التموين السنوي من الغذاء الذي توفره اراضي الأحساء الغنية ، او تستورده من الثغور البحرية الأخرى على السواحل المجاورة .

ويروي ابرز مؤرخي نجد عثمان بن بشر بعض ملامح الحياة في الدرعية في الحقبة اللاحقة لتوسع الدعوة وتحقيقها انتصارات عسكرية على الامارات المجاورة ، بالمقارنة مع ما كانت عليها قبيل تحالف امير الدرعية محمد بن سعود مع مؤسس الدعوة الوهابية ، فيقول انه رآها في زمن الأمير الثالث سعود (وما فيه اهلها من الاموال وكثرة الرجال والسلاح المحلى بالذهب والفضة والجياد والنجائب العمانيات والملابس الفاخرة ، وغير ذلك من الرفاهيات مايعجز عن عده اللسان ويكل عن حصره الجنان والبنان) .. ولاتسمع في اسواقها (الا كدوي النحل من النجناج وقول بعت واشتريت والدكاكين على جانبيه الشرقي والغربي وفيها من الهدوم والسلاح والقماش ما لايعرف ولايوصف فسبحان من لايزول ملكه) بينما لم تكن الدرعية عندما نزلها الشيخ الا قرية فقيرة اهلها (في غاية الضعف وضيق المؤنة) وزاد الامر سوءا عندما وفد عليها اتباع الشيخ الذين عاشوا ايضا في (اضيق عيش واشد حاجة وابتلوا بلاء شديدا) .

وفي ظل هذا الوضع فقد اصبحت دائرة القيم تدور حول تسويغ مركزية السلطة وانحصارها باعتبارها ضرورة لاستمرار الازدهار ، الامر الذي قلل من فاعلية القيم الموازية ، كما قلل من قيمة القوى الإجتماعية الخارجة عن دائرة السلطة ، والتي كان ابرزها يومئذ زعماء القبائل والعوائل المدينية الكبيرة ، وكنتيجة لهذا الحال فلم يعد ثمة موضوع لقيام نخبة ذات دور مستقل خارج الاطار الخاص بالسلطة ، او الهيئة الدينية .

كما ادى اعتماد البلاد لفترة طويلة على اقتصاد الحرب ، الى تغير متواصل في تركيبة المجتمع ، بسبب التفريغ والاحلال المتواصل للسكان الذين كانوا يهاجرون من المنطقة او يفدون اليها تبعا لتقلب الاحوال السياسية والمعيشية .

وقد استمرت تاثيرات هذا الوضع تتفاعل في المجتمع النجدي الذي حصل على نصيب وافر من السلطة لكنه حرم من ان يكون لنخبته دور مستقل خارج الاطار المحدود للسلطة ، لكن ثمة مؤشرات مهمة تدل الان على بداية تحول بين مثقفي الإقليم باتجاه التفاعل مع بقية الاقاليم ومحاولة الحصول على دور مستقل عن السلطة السياسية .

ترافق اعلان توحيد المملكة في ١٩٣٣ مع انحسار ملحوظ في نفوذ المؤسسة الدينية لصالح النخبة السياسية لاسيما مع اتساع علاقات المملكة بدول اثر ظهور البترول وماتلاه من تحول المملكة الى عضو بارز في النظام العالمي ، الامر الذي اتاح فرصة لانطلاق التعليم بخطى واسعة وشعور المثقفين بفسحة في الظروف العامة المحيطة بنشاطهم وادوارهم اخذت في التبلور حتى نهاية عقد الاربعينات ، عندما اصبح واضحا ان المؤسسة الدينية لم تعد قادرة على الانفراد بالعمل الثقافي وان العائلة الحاكمة لم تعد قادرة على ادعاء الانفراد بتمثيل المجتمع في نجد ، لكن كان على الإقليم ان ينتظر وفاة الملك عبد العزيز ، لكي يبدأ عصر جديد يتيح بعض الفرص للطامحين للتعبير عن ذاتهم .

لقد انطلق معظم مثقفي الأقليم الذين بروزا في هذه المرحلة من المدارس الدينية ، وهو ظرف يشابه حسبما نعتقد معظم المجتمعات العربية التي ارتبط فيها التعليم والثقافة بالعمل الديني ارتباطا وثيقا لاسيما قبل ظهور الدولة الحديثة ، لكن تميزت نجد بان ظهور النخبة المثقفة لم يتأت الا بعد انفصال المثقفين عن اطار العمل الديني ، بل وتمردهم عليه ، وينطبق هذا الوصف على معظم جيل الرواد المعاصرين ، وتعكس سيرة الاستاذين عبد الله القصيمي و حمد الجاسر ذلك النوع من التحديات التي واجهها مثقفو الإقليم في محاولتهم للاستقلال بدورهم في موازاة الهيئات الأخرى ، فقد بدأ الجاسر تعليمه في الاطار الديني ثم عمل قاضيا ، في ضبا بالمنطقة الغربية ، وخلافا لما يتوقعه المسئولون من قاض حديث التعيين فقد حاول الجاسر ان يستفيد من مكانته في تلك القرية للدفاع عن مصالح اهاليها ، فكتب رسائل الى الملك في هذا الشأن ، لكنه فوجىء يوما بامر اعتزال منصبه وتسليم مهماته الى قاض اخر وصل القرية للتو ، ويقول الجاسر في مذكراته انه قد حاول عبثا معرفة الاسباب التي دعت رئيس القضاء الى فصله ، فلم يفلح سوى انه وجده مدبرا عنه يوم التقاه ، واخيرا علم ان امر الفصل جاء من المقام السامي اي الملك .

أما القصيمي فقد قام بما يمكن اعتباره مغامرة حينما غادر نجد الى

□خلافاً لما كان في نجد ، فقد كانت المدارس الدينية في الأحساء والقطيف حاضناً للنشاط الثقافي والأدبي ، وقلّما نجد بين دارسي العلوم الدينية من ليس مهتماً بالأدب أو ممارساً له

القاهرة سعيا وراء التعلم ، ثم وفي وقت متاخرا تصاعد رفضه للمؤسسة الدينية الى رفض للدين كله ونفى نفسه عن البلاد حيث تفرغ للكتابة ضمن سياق الحادي يرفض الكون والقومية والدين والله ــ تعالى الله ــ .

وفي تقديرنا ان الفرصة كانت مواتية لظهور حركة ثقافية نشطة في نجد بعد انتهاء اخر حروب الملك عبد العزيز في النصف الثاني من الثلاثينات ، اذ بدأ عدد من المتعلمين من ابناء الإقليم الذين اقاموا في الخارج ، في العودة الى البلاد التي اصبحت مستقرة الى حد معقول ، فضلا عن ان بعضهم قد جرى استدعاؤه من جانب الملك الذي وجد نفسه محتاجا الى اعوان من اهل البلد قادرين على العمل في ديوانه الذي ازدادت مهماته وتشعبت سيما بعد توحيد المملكة ، على ان الذين عادوا لم يسهموا بنصيب ملحوظ في العمل الثقافي ، ويبدو ان السبب كان يعود الى انشغالهم في الوظائف التي اوكلت لهم في الديوان الملكي او الاجهزة الحكومية التي جرى تاسيسها حديثا ، مما اعاق قيامهم باي دور جانبي ، هذا اذا استبعدنا احتمالات التضييق على اي نشاط من هذا النوع ربما كانوا يعتزمون القيام به .

■ نمـــوذج المـنطقـــة الشـــرقيـــة (الأحساء) ■

يشبه المجتمع في اقليم الأحساء في معظم سماته المجتمعات العربية في الخليج ولاسيما الكويت وبدرجة اكبر البحرين .

ويعكس التطور المضطرب للحياة الإجتماعية في الأحساء ، المضمون الحرج للعلاقة وشدة التجاذب بين مجتمعات الساحل ذات الطبيعة المدنية و مجتمعات الداخل الصحراوي ، لاسيما محاولات القوى السياسية المحيطة تفريغ مجتمع الساحل من عناصر قوته الخاصة وتحويله الى مصدر تمويل فحسب ، وهو الامر الذي حال لمايزيد عن ثلاثة قرون من الزمن دون قيام حكم مستقل يمثل تمثيلا حقيقيا بيئته الإجتماعية ، اسوة بالامارات الأخرى في المنطقة .

فمنذ اوائل القرن الثامن عشر كانت الأحساء هدفا لمحاولات السيطرة من جانب العثمانيين الذين حلوا مكان البرتغاليين ثم القبائل البدوية الساكنة في الجوار واخيرا الامارات المتعاقبة للسعوديين ، وقد حظيت المنطقة بفترات استقرار طويلة نسبيا في ظل تحالفات غير قوية مع العثمانيين تارة والقبائل المجاورة تارة اخرى ، يخرقها بين حين واخر محاولات من جانب الحليف لزيادة موارده بالضغط علي السكان مما يؤزم الاوضاع الامنية وينعكس اتوماتيكيا على احوال المجتمع ككل .

وهو في هذا الحال يشبه الوضع الذي كان عليه اقليم الحجاز ، لكنه يختلف عن ذلك الإقليم في وجود حكومة مركزية في الحجاز خلال فترة طويلة ، بينما كانت الأحساء في معظم الاوقات تابعة للحكم العثماني ثم السعودي الذي امتد اليها قبل الحجاز بنحو عشر سنين ، كما يختلف عنه بان الحجاز استطاع ان يفرض على الحكم السعودي توسيع اطار السلطة كيما تتسع لمشاركة ممثلي الإقليم فيه ، بينما فشل سكان الأحساء في ان يشاركوا في السلطة في اي وقت من الاوقات وحتى اليوم .

يطلق اسم الأحساء على المنطقة الواقعة الى الشرق من هضبة نجد حتى ساحل الخليج العربي وتمتد من حدود الكويت الحالية الى حدود دولة الامارات العربية وسلطنة عمان ، ويتركز سكانها في الواحات القريبة من الساحل ، وابرزها القطيف والأحساء التي يتكون كل منهما من مجموعات من القرى والمدن الصغيرة تصل في حالة الأحساء الى نحو خمسين والقطيف الى نحو ثلاثين قرية ومدينة ، اضيف اليها الان المدن التي بنيت بعد تدفق البترول مثل الدمام وهي العاصمة الادارية للمنطقة والخبر التي تعتبر المركز التجاري والظهران مركز شركات البترول .

وخلال الحكم العثماني ، سمح العثمانيون بنوع من الادارة الذاتية للاقليم ، فلم يكن لهم سوى حاميات عسكرية صغيرة ، كانت تستهدف فيما يظهر تاكيد سيادتهم على المنطقة وضمان انتظام جمع الضرائب والرسوم ، اما في العهد السعودي فقد الغيت جميع اشكال الادارة الذاتية للاقليم وتم استبدالها بحكم مركزي يتضمن ابعاد كل المسئولين المحليين واستبدالهم باخرين ارسلوا من العاصمة الرياض .

وعلى الرغم من ان العثمانيين كانوا يتبنون مذهب الامام ابي حنيفة وهم اصطحبوا مرشدين لجندهم حينما قدموا الى المنطقة ، الا انهم نادرا ما مارسوا التضييق على المذاهب الأخرى ، بل ان عائلة الملا التي وصل مؤسسها الشيخ بكر الملا مع الجند العثماني ، سرعان ما وجد نفسه قريبا من اهل البلاد حيث قرر الاقامة فيها ، واصبح مرجعا للاحناف ، ليس في الإقليم فقط بل في جميع مدن الساحل القريبة ، وحتى في ايام الصراع بين العثمانيين والحكومة الشيعية في ايران ، التي رافقتها تعبئة طائفية من جانب الطرفين ضد الاخر فان ذلك لم ينعكس على علاقاتهم بالإقليم .

وليس من المعروف ما اذا كان العثمانيون قد قاموا بهذه السياسة من تلقاء انفسهم ، ام انهم وجدوا الإقليم مستقرا فلم يرغبوا في اثارة نزاعات لاطائل من تحتها ، لكن من المؤكد ان تلك السياسة قد تركت اثارا ايجابية في علاقة اتباع المذاهب ببعضهم وفي علاقة الامراء الذين توالوا على حكم الإقليم ببقية الاطراف في المجتمع .

على ان من المفيد الاشارة الى ان طبيعة الحياة في هذا الإقليم ربما كانت سببا من الاسباب المهمة لقيام العلاقة بين سكانه على التسامح ، فهو كثغر ساحلي ، اعتمدت حياة سكانه على التجارة والتبادل مع الخارج ، كما لعب دور الوسيط لمرور التجارة بين المناطق الداخلية في الجزيرة العربية والثغور البحرية الأخرى خارجها ، وتقتضي الحياة التجارية علاقات لينة تقوم على المساومة و التفاهم ، كما ان الإستقرار هو ضرورة لاستمرار الازدهار التجاري الذي يبدو ان الجميع حكاما وسكانا كانوا حريصين عليه .

وأدى الإستقرار الداخلي وازدهار المعيشة الى تشجيع النشاط العلمي والثقافي ، فوصف مؤرخو الحوزات العلمية ــ المدارس الدينية الشيعية ــ القطيف وهي ثاني اكبر الواحات في الإقليم بانها (النجف الصغرى) في اشارة الى العدد الكبير من الدارسين والعلماء من سكانها ، وكثرة المدارس الدينية ، وخلافا لما كان عليه الحال في اقليم نجد فقد كانت المدارس الدينية حاضنا للنشاط الثقافي والادبي ، بل قل ان تجد بين دارسي العلوم الدينية من ليس مهتما بالادب او ممارسا له ، وخلال القرن الحالي

كان معظم رواد الثقافة ورجال السياسة في المنطقة قد حصلوا على الجزء الاكبر من تعليمهم في المدارس الدينية .

وبالنظر لجو التسامح فقد نشط اتباع جميع المذاهب الاسلامية وظهر في الإقليم عوائل علمية عديدة تصدى بعض ابنائها للفتيا في العديد من مدن الساحل كما كان حال الشيخ عبد اللطيف المبارك الذي وصف في زمنه بانه مرجع المالكية في الخليج والشيخ ابو بكر الملا مرجع الاحناف .

وساعد وجود التنوع المذهبي على تنشيط المنافسة الايجابية بين رجال المذاهب الامر الذي ادى الى تنشيط العلوم حيث يرجع د . عبد الله الحامد عدم انتشار مذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب في الإقليم الى تقدم العلم الديني ونشاط اصحابه الى الدرجة التي كان بعضهم يرى نفسه في مقام الاستاذية لابن عبد الوهاب ، فهم (في حجمهم العلمي الكبير لم يكن من الطبيعي ان ينقلبوا جنودا متحمسين في سبيل الدعوة التي ربما اعتبر بعضهم صاحبها تلميذا من تلاميذهم ، وهم اهل مذاهب في الفقه والاصول مستقلة ذات طرق معبدة فليس من بديه الامور ان يذوبوا في التيار الجديد) بل ان الشيخ نفسه قد اشار الى علو مقام علماء الأحساء في رسالة له الى عبد الله بن عبد اللطيف يعتذر اليه عن عدم الكتابة قائلا ان مايمنعه من الكتابة ليس الا (ظني انك لاتقبل ذلك من مثلي وقد تتعاظم ان يدعوك مثلي) .

وفي اعتقادنا ان الاتصال الوثيق بين سكان الإقليم والمراكز العلمية الأخرى ، كان سببا مهما لتطور ثقافته وتفاعلها مع التيارات الجديدة وتحول العلم والثقافة الى معيار في التقييم ، و بروز الدور الإجتماعي للمثقفين ، وبالنسبة للشيعة فقد كان اكثر تلك المراكز تاثيرا هو النجف الاشرف ، الذي رحل اليه المئات من طلبة العلم وتفاعلوا مع بيئته ، وهو مايفسر التشابه الكبير لادب المنطقة مع الادب في العراق ، وتاثره بالتطورات المختلفة فيه .

اما بروز المثقفين كقوة اجتماعية رئيسية فهو في تقديرنا امتداد للنظام الإجتماعي في المجتمعات الشيعية ، فمعظم سكان الأحساء هم من هذه الطائفة .

يفترض الفقه التقليدي للمذهب الشيعي ان الزعيم الجدير بالطاعة ، لابد ان يكون فقيها او ممثلا للفقيه ، ويحرم من الناحية الشرعية طاعة الزعيم غير الفقيه في الشريعة او المعين من جانبه ، ليس فقط في الامر بالمعصية كما عند اخوتهم السنة ، بل في كل شأن انطلاقا قاعدة انحصار ولاية الامر في الفقهاء ، فوصول الحاكم الى سدة الزعامة بطريقة مشروعة هو مايمنحه المشروعية في الاساس وليس فقط سياساته الحسنة ، فالحاكم يبقى غير شرعي حتى لو كان عادلا مالم يحصل على اجازة الفقهاء .

وقد جعل هذا القانون للعلماء دورا محوريا في الحياة الإجتماعية ، كما اعطى للعلم قيمة لاتدانيها اي قيمة اخرى ، فضلا عن انه امتص الاهمية السياسية او الإجتماعية للتجمعات القبلية او العائلية ، لصالح المثقفين .

ومع ارتفاع قيمة العلم وتحوله الى معيار لتحديد سلم القوى الإجتماعية ، فقد تصاعد دور المثقفين وازداد الارتباط بين المؤسسة الدينية والمجتمع ، كما اهتم الفقهاء بالانفتاح على مختلف العلوم والثقافات حتى لاينسبوا الى الجهل بما عند غيرهم في شأن من الشئون ، سنجد مثالا لهذا الحال في الزعيم احمد مهدي نصر الله الذي رغم انتسابه الى عائلة بارزة خرجت العديد من الامراء ، الا انه لم يكن قادرا على الحصول على مكانته لولا دراسته وتعاطيه في الشأن الثقافي على مستوى رفيع ، حيث يعتبر احد المبرزين في الادب وله ديوان شعر في مجلدين ، حوى قصائد مطولة جارى في بعضها المعلقات السبع وعلويات ابن ابي الحديد ، كما نجد مثاله الاخر في رد فعل السكان على التحديات الرئيسية التي تعرض لها الإقليم ، لاسيما في العلاقة بينه وبين القوى الخارجية والتي قررها في جميع الاحوال مجلس يضم علماء ومثقفين .

■ التعليم ■

بدا التعليم في وقت مبكر جدا لانعرف تاريخه على وجه الدقة ، لكن مؤرخي الحوزات العلمية أشاروا دائما الى وجود عدد كبير من العلماء من المنطقة كانوا يفدون على النجف الاشرف ، منذ اوائل القرن التاسع عشر على الاقل ، كما ان الرحالة الذين زاروا المنطقة في ذلك الوقت تحدثوا عن حركة علمية مزدهرة ، وكان في معظم المساجد دروس للوعظ تشارك فيها النساء ، كما اقام اعيان واحة الأحساء اربطة (مدارس) تقام فيها الدروس صباحا ومساء على شكل قريب من الدراسة الحديثة فكان لكل من العوائل العلمية مدرسة او اكثر يدرس فيها التلاميذ ، مثل اربطة آل الملا التي درس تلاميذها على المذهب الحنفي في الفقه ، والعفالق على المذهب الحنبلي ، وآل عبد القادر على المذهب الشافعي ، والمبارك على المالكي وآل عبد القادر على الشافعي وال بوخمسين على المذهب الشيعي ، اما في القطيف فكان هناك عدد كبير من المدارس خرجت فقهاء ومحتهدين من بينها المدارس التي اقامها الشيخ محمد بن نمر والعلامة على البلادي .

ولم يبدأ التعليم النظامي الا في أواخر القرن التاسع عشر حيث روى المبشر المسيحي زويمر الذي زار المنطقة عام ١٩٠٠ م انه وجد فيها ثلاث مدارس تشبه المدارس النظامية العثمانية بلغ عدد طلابها ٣٥٤٠ ، ونقل لوريمر في دليل الخليج ان الوالي العثماني افتتح في العام ١٣١٩هـ (حوالي ١٩٠١م) المدرسة الرشيدية في الهفوف ، لكن يبدو ان الاهالي اعرضوا عن ارسال ابنائهم اليها بالنظر لكون اللغة التركية هي لغة الدراسة فيها ، سيما مع وجود مدارس بديلة ، لم تكن الدراسة فيها اقل مما توفره مدرسة الوالي ، وفي العام ١٣٤٣ هـ (حوالي ١٩٢٥م) اقام الشيخ حمد النعيم وهو رجل علم مدرسة النجاح لتعليم القراءة والكتابة والحساب في الهفوف ، وفي مختلف الاوقات كان هناك عدد كبير جدا من الكتاتيب التي تقدم التعليم الاولي للفتيات والفتيان ، تتضمن تحفيظ القران والكتابة وشيئا من الادب والحساب ، وكان هناك انواع من الدراسات للشباب الاكبر سنا .

وبدأ تعليم البنات على النمط الحديث في اقليم الأحساء قبيل بدء الحكومة السعودية فيه ، حيث اتفق الاهالي مع نساء المهاجرين المصريين الذين قدموا للعمل في المنطقة على تنظيم دروس للفتيات على الطريقة المتبعة في المدارس المصرية ، ثم اسسوا في اواخر الخمسينات مدرستين للفتيات في القطيف كانتا المنطلق للتعليم الرسمي حين ضمتا الى الرئاسة العامة لتعليم البنات التي تاسست في العام ١٩٦٠ ، كما افتتح سكان الدمام مدرسة البنات النموذجية عام ١٩٥٨ .

واقامت الحكومة السعودية اول مدرسة ابتدائية للفتيان في الهفوف في منتصف ١٣٥٦ (حوالي ١٩٣٨م) غطت دروس الفقه والعقيدة السلفية واللغة العربية ٦ر٨٩ بالمائة من المساحة الدراسية المقررة فيها ، اما التعليم الثانوي فقد تأخر الى العام ١٣٦٧ حينما افتتحت اول ثانوية في الهفوف .

■ السياسة والثقافة ■

في جميع الحالات التي اصيب النشاط الثقافي بالتدهور ، فقد كان ذلك انعكاسا مباشرا لتازم العلاقة بين الإقليم ومحيطه الصحراوي ، لكنه كان في العادة انحسارا مؤقتا سرعان ماتعود الحركة الثقافية الى نشاطها مع تسوية آثار الازمة ، لكن منذ العام ١٩١٦ فقد ادى احتلال السعوديين

للاقليم الى سقوط متسارع للحركة الثقافية تجسدت في توقف المدارس الدينية ومعظم الاربطة وهجرة العشرات من العلماء والطلاب الى الخارج ، واغلاق المنتديات الثقافية الكثيرة التي يطلق عليها الحسينيات ، بل ان الزعماء الدينيين الذين مالوا في البداية الى الانسجام مع الحكم الجديد ، مالبثوا ان وجدوا الطرق امامهم مسدودة فاختار البارزون منهم الهجرة الى خارج البلاد ، الى النجف الاشرف كما فعل الشيخ بن نمر او قطر كما فعل آل المبارك والكويت كما فعل آل فيروز وآل العفالق وهم زعماء الحنابلة ، كما اختار آخرون البحرين ، ورحل بعضهم الى بوشهر الميناء الايراني المعروف على الجانب الاخر من الخليج .

يرجع السبب في هذا الانهيار السريع الى عاملين .. اولهما : الضغط الاقتصادي الهائل على المنطقة ، حيث فرض الحكم الجديد ضرائب عالية جدا لم يكن في الوسع تحملها مما ادى الى افقار السكان ، وضياع الاوقاف التي كانت موردا هاما للانفاق على العمل الديني و الثقافي .

لقد ادت الازمة الاقتصادية الى هجرة واسعة من المنطقة كما انصرف الناس عن طلب العلم الى تدبير معيشتهم ، ولم يعد ثمة من ينفق على المدارس العلمية او المنتديات .

اما العامل الثاني فهو التناقض المذهبي الذي اثاره الجند السعودي عند احتلاله المنطقة ، والذي اطاح بالسلام الإجتماعي والانسجام بين اتباع المذاهب المختلفة الذي كان بين اسباب النشاط الثقافي فيما مضى .

لقد اعتبر الجند السعوديون دخولهم الأحساء انتصارا للمذهب الوهابي على الشيعة ، الموصوفين عند علمائه بالشرك في العقيدة ، وقام السعوديون باغلاق مساجد الشيعة وحسينياتهم كما منعوا العلماء من ارتداء الزي الخاص برجال الدين ، وصادروا المكتبات والكتب ، ثم في وقت لاحق اصدروا اوامر بوجوب مثول العلماء امام القاضي المعين لاداء الشهادتين واعلان اسلامهم ، كما اجبروهم على حضور المساجد في الاوقات الخمس لاداء صلاة الجماعة خلف احد حراس الامير الذين يطلق عليهم الفداوية .

وقد استطاع السعوديون استيعاب بعض افرع الخوالد ، وفصلهم عن حلفائهم الشيعة في المنطقة ، وكانت قبيلة الخوالد التي حكمت المنطقة لفترات متعددة مالكية المذهب ، وسبق لها ان خاضت حروبا طويلة مع السعوديين الا ان الحكم الجديد حاول استمالتها على ارضية التوافق المذهبي ، باعتبار الطرفين من السنة ضد الشيعة ، وساعد على هذا ان آل المبارك مراجع المالكية في الأحساء مالوا الى التحالف مع الوهابيين ، واعلنوا توافقهم معهم على العقيدة السلفية ، بعد ان اظهر لهم السعوديون بعض المودة ريثما يحكمون امرهم .

ومنذ ذلك الحين انشق الإقليم الى فريقين ، السنة المتحالفين مع الحكم والشيعة المعارضين له ، واستمر تاثير هذا الانشقاق بوتائر تتصاعد او تهبط حسب الظروف المختلفة حتى اليوم .

لقد اثر انسجام العلماء المالكيين مع الحكم في تغيير طريقة تعاطيهم مع التطورات الجديدة في البلاد ، فبعد ان كانوا من ابرز مشجعي التعليم ، بدأوا في التعاطي معه بصورة مشابهة لتلك التي اتبعها علماء نجد ، ففي ١٣٥٠ (حوالي ١٩٣٢م) وقف مشايخ الأحساء بقوة لمنع افتتاح اول مدرسة حكومية ، رغم محاولات حثيثة بذلها الشيخ راغب القباني وهو من علماء الازهر ابتعثته مديرية المعارف بالحجاز لإقامتها في الهفوف ، وفي ١٣٥٦ عندما قام مدير مالية الأحساء بمحاولة ثانية فقد اضطر محمد علي النحاس وهو معلم من مصر انتدب لافتتاح المدرسة ، اضطر لكتابة تعهد الى العلماء ممثلين في الشيخ عبد الرحمن المبارك ، يحدد فيه العلوم التي ينوي تدريسها للطلاب والتي تتالف من القران والتجويد وعلوم الدين على العقيدة السلفية والتفسير والفه على المذهب الحنبلي وعلوم العربية والحساب ، وفي وقت لاحق اضطر لسحب كتاب عن طرق التدريس من التداول لانه كان يحوي كلاما عن الجغرافيا وهي من العلوم المحرمة في رايهم .

ويشبه هذا النمط من التفكير ذلك الذي واجهه مؤسسو دائرة المعارف في مكة المكرمة عام ١٩٢٧ حينما افتى العلماء النجديون بتحريم الدراسة لانها تتضمن الجغرافيا واللغات الاجنبية .

بعد مرور زمن على استقرار الامر للحكم السعودي عادت الحركة الثقافية لكن ببطء ملحوظ ، وبسبب الضغط الحكومي على المثقفين في الإقليم فقد اتجه النشطون منهم لاسيما من القطيف الى الخارج ، كما برز في النجف الاشرف خلال هذه الحقبة عدد ملحوظ من الكتاب والادباء المهاجرين من الإقليم ، لكن بالنظر الى منعهم من طباعة اي نتاج لهم في داخل البلاد فقد اتجهوا الى مراسلة الصحافة العربية في الخارج وكتب بعضهم في الاديب والعرفان اللبنانيتين والرسالة المصرية والغري النجفية ، وصوت البحرين ، وشارك عدد منهم في النهضة الثقافية التي شهدتها النجف الاشرف قبيل الحرب العالمية الثانية وبعد انتهائها ، فكان منهم شعراء وادباء معروفون بينهم عبد الرسول الجشي الذي تولى رئاسة تحرير الغري النجفية لبعض الوقت ، وسلمان الصفواني الذي اصدر في بغداد صحيفة الراي العام ثم اليقضة ، وشارك في وزارة ثاني رئيس للجمهورية العراقية عبد السلام عارف ، كما صدرت لعلماء وادباء قطيفيين كتب وابحاث ، بقيت جميعها ممنوعة من دخول المملكة .

ومثلما عادت الحياة الثقافية الى النشاط بعد وفاة الملك عبد العزيز في كل مناطق المملكة فقد حدث الامر نفسه في الأحساء ، فصدرت سبع صحف منذ نهاية ١٩٥٣ وهي سنة وفاة الملك حتى تولي الملك فيصل السلطة في ١٩٦٢ ، كما وجد مثقفون من المنطقة الوسطى في الأحساء مكانا ملائما للتعبير عن طموحاتهم فاصدر عبد الله الملحوق صحيفة اخبار الظهران ، و اصدر سعد البواردي مجلة الاشعاع في المنطقة وكتب البواردي معللا اسباب اهتمامه باصدرا صحيفته في هذا الإقليم بالقول ان (في المنطقة الشرقية من الوعي والمواهب ماسيضمن لنا بناء شخصية ادبية مستقلة بذاتها .. وحين اعني الشخصية الادبية فانما اؤكد قوة الفعالية والاثار التي ستخلقها هذه الروح الادبية ... ان المنطقة الشرقية تستطيع بحكم وضعها الفكري المتحرر ان ترسم خطوط انطلاق مستقبلها الادبي ضمن اطار مستقبل اخاذ يحوي الى جانب الروعة رصانة وقوة التعبير والانطلاق) كما افتتحت فيها خلال الفترة ذاتها خمس مطابع تجارية مما يكشف عن التصاعد السريع في حركة الطباعة والنشر .

وشهدت المنطقة فترة ارتخاء متقطعة خلال حكم الملك سعود ، ظهرت فيها تيارات ثقافية جديدة كما افرزت اولى مبادرات الاحتجاج السياسي بالمفهوم الحديث ، ان جميع الحركات السياسية المعبرة عن الطبقات الإجتماعية الحديثة ، التي ظهرت في المملكة منذ بداية الخمسينات وحتى اليوم ، ولدت في هذا الإقليم ، بما فيها تلك التي قادها رجال من خارجه مثل اتحاد شعب الجزيرة الذي اسسه المناضل الاسير ناصر السعيد .

اما النشاط الثقافي ذي الطبيعة الدينية اوالصادر من الاوساط الدينية ، فقد بقي محظورا ، وعومل رجاله بكثير من التشدد ، من بينهم المرحوم الشيخ منصور المرهون الذي سجن مع ولده الشيخ علي بعد ان حاول اعادة الدراسة الدينية وافتتاح مدرسة لهذا الغرض ، كما صدر حكم باعدام الاستاذ عبد الله الخنيزي وهو من الادباء المعروفين بعد ان طبع في بيروت كتابه (ابو طالب مؤمن قريش) ووقع حكم الاعدام مفتي الديار السعودية يومها الشيخ محمد بن ابراهيم ال الشيخ □

التعاون والتنافس

قمة قريبة بين الملك فهد ورفسنجاني

فؤاد إبراهيم

■ بدأت المصادر السعودية تتحدث عن احتمال عقد لقاء قمة بين الملك فهد والرئيس الايراني هاشمي رفسنجاني في المملكة. وكانت مصادر صحفية إيرانية وأجنبية قد تحدثت عن هذه القمة المحتملة قبل بضعة أشهر من الحديث عنها من الجانب السعودي .. فقد ذكرت مجلة المجلة في عددها الصادر في الثاني والعشرين من يوليو الماضي ، ان لقاء القمة اصبح وشيكا ، وهو اذا جرى فسيكون اول لقاء بيم زعيمين سعودي وايراني منذ رحيل الشاه .

مسؤولون ايرانيون تحدثوا مرارا عن هذه القمة .. وتقول مصادر ايرانية ان الزيارة المرتقبة للامير سعود الفيصل الى طهران هذا الشهر تستهدف التمهيد للقاء القمة .. وكان الرئيس الايراني والملك فهد قد تبادلا الرسائل خلال الشهر الماضي وشهدت العلاقات بين البلدين تحسنا كبيرا ، منذ أزمة الغزو العراقي للكويت .

وينظر الى اجتماع الملك فهد بالزعيم الايراني على انه رغبة سعودية في فتح صفحة جديدة في العلاقات الخليجية الإيرانية بعد سنوات طويلة من العداء بسبب الحرب العراقية الإيرانية التي وقف خلالها الخليجيون بكل قوّة الى جانب العراق ، وبسبب ما يقول المسؤولون الخليجيون انه تهديد إيراني بتصدير الثورة الى خارج محيطهم .

ويلحظ المراقبون أن المسؤولين الإيرانيين حريصين على توثيق علاقاتهم مع السعودية بشكل خاص ، نظراً لثقلها السياسي والديني والإقتصادي ، وقد سبق لإيران أن أقامت علاقات طيّبة للغاية مع كل من سلطنة عمان طيلة السنوات الماضية ، وكذلك مع دولة الإمارات العربية ، في حين تطورت العلاقات الإيرانية القطرية ، والإيرانية الكويتية ، بعد أزمة الغزو العراقي للكويت ، الى حد أن وزير الخارجية الكويتي السابق ، صباح الأحمد ، اعتذر بالنيابة عن دول الخليج عن مساعداتها للعراق في حربه ضد ايران .

التعاون الإقتصادي والمنافسة السياسية

علاقات ايران مع الدول الخليجية الأخرى ركّزت على النواحي الإقتصادية ، ولم تكن هناك عقد صعبة التفكيك ، فإيران تعتبر سوقاً ضخماً للغاية للبضائع الاتية من الخليج ، يمكن للسعودية كما دول الخليج أن تستفيد منها كما هو حاصل الان على الأقل بالنسبة للامارات التي جنت ارباحاً طائلة من تجارة الترانزيت .

غير أن السعودية لا يهمّها كثيراً موضوع الإقتصاد ، رغم إلحاح التجّار السعوديين والشركات السعودية الكبرى التي ترى أمامها فرصاً طيبة وواسعة في السوق الإيراني ، لا يستطيع شركاؤهم الخليجيون منافستهم .. ولكن رغم هذا ، وكما هو دائماً بالنسبة للسعوديين ، فإن الإقتصاد لم يكن العامل الأساس في علاقاتهم مع الآخرين .

إن السعودية لا تمانع في تقوية علاقاتها التجارية والإقتصادية مع ايران ، وهو أمر يريده الإيرانيون ويسعون إليه .. ولكن في الجانب السياسي ، فإن المملكة تقف حتى اليوم النقيض او المنافس للموقف الإيراني بشأن العديد من السياسات ، وهي تخشى ان تؤثر تلك المواقف على علاقاتها المستقبلية معها .. ومن هنا فإن شعوراً لدى المسؤولين السعوديين يقول بأن المملكة تستطيع أن تقيم علاقات طيبة مع ايران في كافة المجالات ، ولكنها في الوقت نفسه تتوقع عدداً من المشاكل والإختلافات السياسية .

والحقيقة فإن هذا هو شعور الإيرانيين أنفسهم .. فالمملكة قادرة أن تكون شريكاً إقتصادياً جيداً ، لكنها بحكم علاقاتها الوثيقة مع الغرب والولايات المتحدة بشكل خاص ، لا بدّ وأن تكون في موقع تنافسي وتضاد مع ايران ، شأنها في ذلك شأن تركيا ومصر بصورة أقلّ .. وبالتالي فإن آفاق التعاون لن تكون كبيرة في الجانب السياسي .

ومثل هذه المشكلة لا تواجهها ايران مع دول الخليج الأخرى ، لضآلة حجمها وقوتها وضعف طموحها .. وفي حين استطاعت ايران ان تنسّق مع سلطنه عمان في مواضيع سياسية مختلفة ، ودخلت الأخيرة – بسبب سياسة قابوس المتميزة في الخليج – في وساطات مع المملكة ومصر ، فإنه لا ينتظر في المستقبل أن تُنسّق الجهود ، حتى وإن توحّدت السياسات الإيرانية والسعودية ، وقد رأينا ذلك على سبيل المثال في أفغانستان ، وفي الدول الإسلامية المستقلة حديثاً عن الإتحاد السوفياتي .

تريد ايران كما المملكة أن تلعبا دوراً مستقلاً عن بعضهما يتناسب مع قوّة وإمكانات كل منهما ، كما ويتواءم مع منطلقات كل نظام العقائدية والسياسية .. والحقيقة فإن ايران تعتبر بالنسبة للمسؤولين السعوديين – حتى بعد التغيير شبه الجذري في السياسة الإيرانية – أشدّ وأخطر المنافسين ، ومجال الإختلاف والإصطدام والتنافس واسع للغاية .. ويكفي أن نلقي على بعض النقاط التي يمكن ان تكون محور خلاف أو تنافس بين البلدين .

الإستقطاب الإيراني في الخليج

أولاً : على الصعيد الخليجي ، لقد أصبحت ايران محور استقطاب بين دول الخليج الصغيرة ، وفي خضم الصراع السعودي مع عدد من دول ومشيخات الخليج ، اتجهت بعضها الى ايران لمعادلة الضغط السعودي ، ولإغاظة المسؤولين السعوديين .. فلا يخفي المسؤولون القطريون – مثلاً – أن سرّ توثيق علاقاتهم بايران في الاونة الأخيرة ، يعود الى موقف السعوديين المتشدد ضدهم بشأن خلافهم مع البحرين حول جزر حوار ، ومحاولاتهم المتكررة لزعزعة نظام الحكم القطري ، واستيلاء السعوديين على مساحات غير قليلة من الأراضي القطرية ، الأمر الذي دفعهم الى توثيق العلاقات مع ايران وسوريا ، بل تعدّوا ذلك ونددوا بمجلس التعاون الخليجي نفسه . أما الأمارات ، فهي تصرّ على توثيق علاقاتها مع ايران من منظور تجاري اقتصادي بحت .. في حين أن عمان اتخذت نهجاً سياسياً مستقلاً لا يميل الى السعودية منذ زمن ، وخلافات امراء الكويت مع السعودية ليست قليلة .

ما يخشاه المسؤولون السعوديون ، أن ينفرط عقد السبحة الذي بيدهم ، في ظل الجذب الإيراني القوي ، مستفيداً من الأخطاء السياسية السعودية الكثيرة ، والخشية المستمرة التي لازمت مشيخات الخليج التي تتعرض للضغوط السعودية المستمرة .

لقد وجدت بعض دول الخليج ، في انفتاح ايران السياسي وتوجهها لبناء ذاتها ، فرصة ثمينة للتخلّص من الضغوط السعودية ، أملاً في الحصول على شيء من حرية الحركة المستقلة .. وإذا ما استمرت السعودية في سياساتها الصدامية مع جاراتها الصغيرة ، فإن خسارتها ستكون مضاعفة .

النفوذ الإسلامي

ثانياً : على الصعيد الإسلامي ، لقد تأثرت سمعة المملكة الدينية سلباً بظهور نظام قائم على قاعدة أيديولوجية إسلامية .. وأصبحت جاذبية النظام لدى الجمهور العربي والإسلامي مختلّة بشكل كبير ، الأمر الذي دفع بالمملكة أن تزيد دعمها للمشاريع الإسلامية والدعاية الدينية لنظامها السياسي ، أملاً في موازاة المنافسة القوية من الجانب الإيراني .. واستطاعت بسبب الحرب العراقية الإيرانية التي كانت ــ حسب بعض المحللين ــ وراء إشعالها وتغذيتها ، تحجيم التأثير الديني الإيراني المنافس بالعزف على الوتر المذهبي ، ولكن أزمة الخليج الثانية أضاعت سمعتها الدينية التي بنتها بشكل كبير بسبب مواقفها بشأن استقدام القوات الأميركية الى المنطقة ، وانتهاجها سياسة محاربة ما تسميه بالأصولية الإسلامية .

خلال السنتين الماضيتين ، عانت الدبلوماسية السعودية من المنافسة الإيرانية في الدول الإسلامية ، وكانت مشكلة النفوذ السعودي تكمن في نقطتين أساسيتين : الأولى ، ارتباط سياستها الخارجية بشكل وثيق بالسياسة الخارجية الأميركية ، بحيث أن الدول الأخرى تنظر الى النفوذ السعودي وكأنه متفرّع عن الغصن الاميركي . المسألة الثانية تتعلق بإمكانات المملكة الإقتصادية التي ضعفت عما سبق بسبب الصعوبات التي تعانيها المملكة في المجال الإقتصادي ، خاصة وأن الدول الإسلامية وعدد من الدول العربية لا تبحث عن المال النقدي بقدر ما تبحث عن تعاون تجاري مستمر ، والمملكة بإمكانها منافسة ايران في الدفع ، لكنها أضعف في المعاملات التجارية .

والحقيقة فإن عوامل أخرى تضعف النفوذ الديني السعودي وتجعله أقل أداء بالمقارنة مع ايران ، أولاً لأن دولاً مثل السودان بنظامها ذي الميول الإسلامية احتل أرضاً جديدة على حساب السعوديين ، وثانياً لأن دولاً كمصر تسعى لتنشيط دورها الديني المستقل عن السعودية .

إن المملكة لا تستطيع منافسة ايران في الجمهوريات الإسلامية المستقلة ، ولكنها قادرة على أن تساعد الدور التركي أو تعمل كملحق له في المنافسة .. بل أن المملكة أضعف منها في التأثير في الوضع الأفغاني ، نظراً لقرب ايران الجغرافي ، ونظرات الريبة تجاه الدور السعودي من قبل عدد من التنظيمات الأفغانية .

ولا ينتظر أن تهدأ المنافسة على تحصيل النفوذ بين ايران والسعودية ، ليس فقط لأن الأخيرة تريد الإبقاء على ريادتها الإسلامية وتستثمر المقدسات الإسلامية في سياستها الخارجية على نحو فعّال من أجل هذا الغرض فحسب .. بل لأن الولايات المتحدة الأميركية تريد الإفادة من الموقع الديني الذي تحتله المملكة ، لمحاربة التيارات الأصولية في العالمين العربي والإسلامي ، وبالتالي محاربة النموذج الإيراني الغير محبب من قبل الغربيين والذين يرون فيه خطراً عظيماً .

على أننا لا بد وأن نلحظ تراجعاً مستمراً للمكانة الدينية للمملكة بشكل عام ، خاصة في العامين الماضيين ، ولا شك أن أزمة الغزو العراقي ، أفقدت المملكة الكثير من سمعتها بين الشعوب والجماعات والشخصيات الإسلامية في كل مكان من العالم ، كما أن تأثير المملكة على الدول الإسلامية والعربية آخذ في الإنحدار ، لأسباب سياسية واقتصادية لا تخفى ، ولا ينتظر ــ إذا استمرت السياسات السعودية على حالها ، كما هو متوقع ــ أن تفلح المملكة في منافستها مع ايران .

على الصعيد العربي

ثالثاً : لا يخفي المسؤولون في المملكة استياءهم من اتساع العلاقات الإيرانية العربية ، خاصة مع دول المحيط الجغرافي للمملكة ، كالأردن واليمن والسودان ، إضافة الى بعض دول الخليج ، فضلاً عن أن السياسة الإيرانية بدأت تتعامل بواقعيّة مع النظام العراقي في الوقت الذي انخرطت فيه المملكة بكافة قواها لإسقاط حكم الرئيس صدام حسين .

لقد وثّقت ايران علاقاتها مع اليمن والأردن والسودان ، لهذا تنظر المملكة بعين من الإرتياب الى النفوذ الإيراني القريب من أبوابها ، في ظل سياسة من العداء الشديد مع دول الجوار .

تشعر إيران بأنها أقرب الى العالم العربي من تركيا أو الباكستان ، وهي تحاول أن تلعب دوراً على الصعيد العربي ، وتتخذ في الوقت الحالي مواقف نقيضة للمواقف السعودية ، كما لاحظنا ذلك بشأن مؤتمر السلام في الشرق الأوسط ، ولذا لا تشعر المملكة بارتياح لعلاقات ايران العربية ، خاصة مع تلك الدول التي خالفتها السياسة بشأن أزمة الخليج الثانية .. ويبدو أن اليمن والأردن وحتى السودان ، لا تستهدف من علاقاتها مع ايران تقوية مواقعها وربما الإفادة الإقتصادية ، بل أنها تريد من جانب آخر إغاظة السعوديين الذين يصرّون على ما يسمونه بمعاقبة الدول المؤيدة للعراق في غزوه للكويت .

الشيعة في السعودية

رابعاً : عانى الشيعة في المملكة من توتر العلاقات السعودية الإيرانية خلال السنوات العشر التي أعقبت انتصار الثورة في ايران ، فقد نظرت اليهم السلطات السعودية كما لو كانوا ملحقاً بإيران ، متجاهلة المشاكل الكثيرة المزمنة التي يرجع اليها التوتر والإضطراب .. ويؤمّل الكثيرون أن يؤدي تحسّن العلاقات بين البلدين ، الى تبريد حالة التوتر ، وإعادة النظر تجاه المشكلة من زاويتها الصحيحة ، وانهاء مشكلة مزمنة مضى عليها أكثر من سبعين عاماً ، لا كمشكلة مستوردة من الخارج ، كما كان المسؤولون السعوديون يعتقدون .

ويبدو أن هذا الموضوع حساس لدرجة كبيرة ، فالمسؤولون السعوديون يأملون تخفيف الإضطرابات وليس قطع دابرها من جذورها ، في حين أن المسؤولين الإيرانيين يشعرون بالحرج من ناحية وجود العديد من الجهات ذات الثقل الديني والسياسي في ايران والتي ترفض تطوير العلاقات مع السعودية بسبب معاملتها السيئة لمواطنيها الشيعة ، ونظرتها تجاه الشيعة بشكل عام .

ويبدو من جهة ثانية .. ان المسؤولين الإيرانيين دائبو الحثّ للمسؤولين السعوديين لحلّ المشكل مع مواطنيهم ، وحتى لا يتحول الى موضوع إثارة داخل إيران نفسها ، حيث لا يخفي المسؤولون الإيرانيون بأن قدرتهم على مواجهة النقد في هذا المضمار ضعيفة ، خاصة وأن القنوات مفتوحة أمام الآخرين للتأثير على الصحافة والمراجع الدينية فيما يتعلق بالعلاقات مع السعودية .

ويبدو من جهة ثالثة ، أن المسؤولين السعوديين قد أدركوا بأن موقفهم من الشيعة بشكل عام ، ومن مواطنيهم بشكل خاص ، قد أصبح موضوعاً بالغ الحساسيّة في علاقاتهم ليس مع ايران فحسب بل مع معظم أطراف المعارضة العراقية الشيعية ، ويقال أن هناك محاولات لتصفية الأجواء وحلحلتها .

أيا تكن الظروف ، فإن العلاقات الإيرانية السعودية مفيدة للطرفين بشكل عام ، ولكن لا يجب المبالغة في نتائجها ، في أجواء المنافسة بين البلدين على تحصيل النفوذ في العالمين العربي والإسلامي ، وفي ظل الإنسياق التام للسياسة السعودية مع السياسة الأميركية ، وفيما عدا هذا ، فمن المنتظر ان تتطور العلاقات الإقتصادية بين البلدين ، وهناك حماس كبير لدى رجال الأعمال السعوديين لإستثمار السوق الإيرانية الكبيرة ، وقد سبق وأن وقعت اتفاقيات بشأن عدد من المشاريع الإقتصادية المشتركة ، وعقود تصدير لإيران □

خلافات شخصية انهت وساطة امريكية عربية

العلاقات السعودية الاردنية تعود الى نقطة الصفر

✸ مسؤول أردني : ليس هناك شيئاً لم تفعله السعودية سوى طرد الأردنيين والفلسطينيين من أراضيها !

■ أفادت مصادر مطلعة بأن وزارة الإعلام الأردنية تصحت الصحافة المحليّة بتخفيف لهجتها المعادية للسعودية في وقت وصلت العلاقات السعودية والاردنية لأدنى مستوياتها منذ شهور ، ويبدو أن عقد مصالحة بين عمان والرياض ، أمر بعيد المنال بعد دخول الملك حسين في خلاف علني مع الملك فهد بشأن ترميم مسجد قبة الصخرة بالقدس .

وبدأت قصة صراع الملكين عندما أرسل مدير عام منظمة الامم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ــ اليونسكو ــ خطاباً عاجلاً الى الملك فهد طالبا النجدة ، ورد الملك فهد بأنه يسعده سداد نفقات الترميم البالغة عشرة ملايين دولار ! .

لكن الملك حسين الذى يملك الولاية القانونية على الاماكن الاسلامية بالقدس سارع بابلاغ اليونسكو بأنه وليس الملك فهد هو الذى سيمول التجديدات .. ومنذ ذلك الحين وعلى مدى ثلاثة اشهر ظل الملكان اللذان كانا حليفين حتى حولتهما حرب الخليج فى عام ١٩٩٠ الى عدوين يتصارعان حول من منهما سيسدّد الملايين العشرة .

وكانت الاردن قد انفقت نحو ٢٤٠ مليون دولاراً على صيانة مساجد القدس ومحاكمها الشرعية منذ عام ١٩٥٢ .. وحتى بعد فك ارتباط الاردن رسميا بالاراضي المحتلة قبل اربع سنوات ، ظل الملك حسين مصرا على تمويل المؤسسات الاسلامية بالقدس ، ولم يكن يواجه فى سعيه لان تكون له اليد العليا على منافسه الاكثر ثراء سوى مشكلة واحدة ، هي الملايين العشرة .

وبحلول منتصف مايو الماضي ، لم تكن لجنة ترميم المسجد الاقصى ومقرها عمان قد جمعت سوى مليون وثلاثة أرباع المليون من الدولارات من التبرعات المخصصة لتمويل ترميم القبة الذهبية ، لكن الملك حسين الحريص على الا يتفوق عليه الملك فهد سارع الى تدبير بقية المبلغ وقدره ٢٥,٨ مليون دولار ببيع عقار كان يملكه فى لندن .

وشنّت الصحافة السعودية حملة شخصية ضد الملك حسين متهمة إياه بسوء النيّة ، في حين اتهمت الصحافة الأردنية الملك السعودي بأنه يبحث عن الزعامة السياسية والدينية ، وأن تبرعاته غير مخلصة النوايا .. وتصاعد الخلاف حين زاد الملك فهد من عطائه بتخصيص ٧٠ مليون دولاراً اضافية لترميم المساجد المجاورة ايضا ، ولحسم ما أسماه البعض بـ « المزاد الملتهب » تقرّر الاستعانة بالملك الحسن الثاني ملك المغرب ، ولا يعلم نتائج تلك الوساطة ، لكن الأردن بدا وقد فاز بالفاتورة ، وحسم الجدل بطرح مناقصة بين خمس شركات لاختيار ايها تتولى عملة الترميم .

ويأمل الأردن أن تعود علاقاتها مع السعودية الى مستواها السابق لأزمة الخليج ، وقيل أن الملك حسين طلب من وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر التدخل في هذا الشأن ، من منظور أن سوء العلاقات لا يؤثر على الأردن وحدها ، وإنما على المنطقة العربية بشكل عام وبينها الإستقرار في السعودية نفسها .

إلا أن الملك السعودي يرفض أن تعود العلاقات الى سابق عهدها ، وهو غاضب جدا الى درجة ان تصالحه مع الرئيس العراقي يبدو أكثر منالاً منه مع الملك حسين الذي حرمه من ان يضيف خدمة بيت المقدس الى قائمة خدماته ، خاصة وأن هناك عدداً من المسؤولين السعوديين ، وبينهم الملك فهد نفسه ، يعتقدون بأن الرئيس العراقي لم يقدم على غزوه الكويت إلا بتشجيع الملك حسين نفسه ، ولازال السعوديون الأمراء يعتقدون أن ملك الأردن ضالع في مؤامرة تقسيم المملكة ، بحيث يضمّ اليه الحجاز الذي كان موطن أبائه وأجداده الأشراف الذين حكموا الحجاز مدّة طويلة ، قبل أن ينهي حكمهم الملك عبد العزيز بالتعاون أو بالتآمر مع السلطات البريطانية التي أدهشها وأزعجها رفض الشريف حسين تسليم فلسطين الى اليهود .. ويعتمد الإدّعاء السعودي على إشارة واحدة جاءت من الجانب الإردني حينما أعلن الملك حسين تنصيب نفسه « شريفاً » معيداً الى نفسه اللقب الذي كان يتلقّب به آباؤه وأجداده .. وقد دافع الملك حسين عن قراره هذا قائلاً بأنه شريفٌ من آل بيت النبي ﷺ رضي من رضي وغضب من غضب .

من جهة أخرى يشعر الملك فهد بأن الملك حسين غدر به شخصيا عندما انتقد التحالف الذي أخرج القوات العراقية من الكويت والذي كان يتخذ من السعودية منطلقاً له ، وقد كرر الملك حسين فى الاونة الاخيرة دفاعه عن موقف الاردن فى أزمة الخليج ، وأصرّ على التلقّب بـ « الشريف » ، وهو ما فهم منه الأمراء السعوديون أنه يعيد الخلافات التاريخية حيّة في ضمير عائلته التي شرّدت من موطنها الأساسي في الحجاز .. ولكنه يقول ان ابتعاد الحلفاء العرب الناجم عن هذا الموقف سبب له ألما يفوق الخلاف مع واشنطن التى أمسكت عنه معونتها .. ووصف الملك حسين ، بلاد الخليج بأنها دول الملح والنفط المحترق ، وقال أنها لم تعامل العرب معاملة حسنة وبينهم سكان الأردن وفلسطين الذين تدفقوا بعشرات الالاف على الأردن ، والذين سببوا مشاكل إقتصادية انيّة ، ولكن ــ وكما يعتقد محللون إقتصاديون ــ فإنهم سيثرون الحركة الإقتصادية والسياسية والثقافية في المملكة الأردنية ، التي افتتحت ست جامعات أهليّة خلال العامين الماضيين لاستيعاب الطلبة الجدد .

وقال مسؤول أردني كبير في بداية شهر يوليو الماضي : « إننا حقا لا نفهم ان نرى قدرا كبيرا من العداء ، ولا نرى أي بادرة تدل على حسن النية » من الطرف الخليجي ، مشيرا الى ما وصفته عمان بأنه حملة ضدها تمول من الخليج بقيادة المملكة السعودية التي لاتزال أسلحتها الإعلامية مشرعة ضدّ الأردن .

وأضاف ذلك المسؤول بأن « هناك محاولات لتشويه صورة الاردن ومصداقيته ، ونحن نعتقد أنها تجيء أساسا من هذه المنطقة ــ الخليجية ــ من العالم » .

وكان الملك حسين قد أرسل فى وقت سابق

من هذا العام مستشارا الى الرباط ليطلب من الملك الحسن الثاني التدخل في النزاع الذى حاول فيه الملك فهد تجاوز دور الاردن التقليدي كمسؤول عن الأماكن المقدسة في القدس ، وقد انتصرت إرادة الأردن السياسية في النهاية رغم التجنيد الإعلامي السعودي الكبير لها ، حيث وقفت الشخصيات الدينية في الاراضي المحتلة مع الأردن قبالة السعودية .

وتشير الأنباء الى أن تحسّن العلاقات الأردنية المصرية عما كان في العامين الماضيين أتاح للأردن فرصة استثمارها لإقناع الرياض بوقف حملاتها الإعلامية ضد الأردن كخطوة أولى في سبيل تطبيع العلاقات .

ومن المعروف أيضا أن السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان وزعماء أمريكيين طلبوا من الرياض ضبط علاقاتها مع الأردن ، والسعي الى تهدئة الخلافات حتى وإن لم تكن نيّة الرياض تتجّه لإعادة العلاقات الى طبيعتها .

وقال مسؤول أردني كبير ، ان واشنطن عرضت على الملك حسين خطة تستبدل فيها امدادات الاردن من النفط العراقي بالنفط السعودي ، ولكن الأردن رفض الخطّة مما أدى الى شقاق مع واشنطن بشأن مزاعم بانتهاك العقوبات المفروضة على العراق .

وقال الاردنيون الذين كانوا يتوقعون ردا انتقاميا من الرياض ، أن الأخيرة لم ترسل هذا السنة للفقراء الاردنيين حصتهم التقليدية من الاضاحي التي تذبح خلال موسم الحج ، رغم أن السلطات السعودية مجرد مشرف عليها وهي هبة من حجاج المسلمين وليس من السعودية ، ولا ينبغي لها إستخدام الأضاحي في صراعها السياسي .

وقال مسؤول اردني انه ليس هناك شيء اخر يمكن للسعودية ان تفعله سوى طرد الفلسطينيين والاردنيين العاملين فيها .. ولكنني أشك في أنهم سيفعلون ذلك .

تجدر الإشارة الى أن الرياض لم تعد سفيرها الى عمّان منذ أن استدعته خلال أزمة الخليج ، وهي دائبة على نشر المقالات والأخبار والكتب بكثافة رهيبة في السعودية التي تغذي الخلاف مع الأردن بشكل خاص ، والدول التي وقفت ضدّ استقدام المملكة للقوات الاجنبية بصفة عامّة .

وليس ثمة تقدم متوقع في العلاقات منذ وافقت الرياض على السماح من جديد للشاحنات الاردنية بدخول الاراضي السعودية في العام الماضي .. وقالت بعض المصادر العربية ان الرياض وافقت على هذا الاجراء بعد أن سلم الاردن المنشق محمد الفاسي الذي اعتاد زيارة عمان وبغداد والذي أحضره رجال الامن الاردنيون من فندق في عمان وسلموه للرياض .. والفاسي الذي لم تعلن التهم المنسوبة اليه يخضع الان للاقامة الجبرية في السعودية □

ماذا يمثل المجلس السعودي ومن يمثل ؟

■ لا يعدو مجلس الشورى ، الذي أعلن عن إقامته في المملكة العربية السعودية من جديد ، أن يكون هيئة استشارية وليس فيه أي من سمات السلطة التشريعية . وهو الى ذلك بعيد عن مقتضيات الشريعة ، فلا يرجى من أعضائه أن يخدموا أحداً غير الملك ، وهذا قبل أن ينمو المُلك العضود في العربية السعودية من حيث هو قوام الدولة المرتجى عند أصحاب النظام العالمي الجديد .

فأعضاء هذه الهيئة الإستشارية ، غير التشريعية ، إنما هم مستشارو الملك ، يشيرون عليه في أمور الخير والشرّ ، ولا يُشرّعون لأي خير يقطع دابر الشرّ ، وهم إنما يقبلون على هذه المشورة العاطلة عن أي تشريع ، وفاقاً لما توحي به ضمائرهم ، أحقاً ذهبوا إليه أم باطلاً ، وبمقدار ما تنطوي عليه هذه الضمائر من التجرد أو الهوى .

فالخدمة التي سيقدمها هؤلاء لن تأت الدولة بصفتهم ممثل الشعب ، الناطقين بلسانه والمعبرين عن مصالحه ، والساعين بالتالي الى تأليف ما يُعبّر عن الصالح العام ، شأنما يفترض بالمجالس الديمقراطية : نيابية وتشريعية . فهم ليسوا شيئاً من ذلك ، أياً كانت شخوصهم وفضائلهم وما يحدو بهم الى قبول مهماتهم الجديدة من نوايا . وإنما هم خدّام الملك في أداء رغباته السنيّة ، شأنما هي حال سائر موظفي الدولة : يشقّون له الطريق ، ويشفقون عليه من الزلل ، لكنهم لا يستطيعون أن يمسكوا على يديه ، لا ولا أن يشقوا شقاء الشعب إلاّ إذا خرجوا عن سلطان الملك أو خرجوا على هذا السلطان .

فالملك سيدهم ، وهم ليسوا بأسياد أنفسهم ولا أسياد أحد آخر . وإن هم أثروا في السلطة ، صلاحاً كان ذلك أم طلاحاً ، فإنهم لا يستطيعون أن يحولوا دون استئثار مليكهم بالسلطة في القضايا التي يرغب أن يكون له فيها إستئثار جاد ، ولا أن يزيلوا من الحاكم تسلّطه على السلطة أو أن يخففوا على المواطنين من ذلك . وبعبارة أخرى ، فإن هؤلاء الموظفين الخدام الذين سيشيرون على « خادم الحرمين » في ما به خدمة ارائه وأهوائه .. ليسوا أكثر من عماد جديد في تعزيز ما للملك من هيبة ونفوذ ومرجعية ، لكنهم لا يحظون بهيبة تخصّ مجلسهم فتنفذ الى الحكم ، فتشكل له الأساس الذي ينهض عليه بنيان الدولة أو يرجع إليها وإليهم مواطنو هذه الدولة ، فتكون لهم ويكونوا لها السند والحماية ، ناهيك عن الرعاية والعدل في السنوات الباقيات من هذا القرن وما سيليه من خبيء الزمن .

في اصطناع مجلس الشورى ، يُلقي العاهل السعودي غلالة زاهية على حكمه المشبوه ، وبها لا يضحك وحسب ، على ذقون شعبه بإطاله حكمه الإملائي فترة أطول بشرعية زائفة ، وإنما يستخدم أيضاً نفاذه وأصدقاءه على السواء في تزييف الشرعية .

إن الذين سيختارهم الملك ، مستشارين له في الشورى سيمثلونه هو عند جمهور الشعب ، بدلاً من أن يمثلوا الشعب عنده .

ممثلو الشورى المرغوب بهم الان ليست لهم علاقة بالمسألة الأساسية التي تطرحها أيّ ديمقراطية ، أي : تقرير قاعدة السلطة ، وتعيين مصدر التشريع ، وتحديد الجهة المرجعية الأخيرة التي يعود إليها كل حاكم عند تصريف شؤون الحكم وتبرير سياساته ، فضلاً عن تقنين الإجراءات التي تحتاج اليها كل دولة ، ولا سيما فيما يعتبر محض شركة مالية كبرى كالعربية السعودية ، من تحمل مسؤوليات الكسب والصرف ، وموازنة الميزانيات العامة .

قد يقال إن الشعب السعودي لم يبلغ من النضج السياسي حداً يؤهله لاختيار الممثلين ، أو الإفصاح عن رغباته أو مساءلة من يعج بدوائره من مسؤولين عما يفعلون بديارة وثرواته . ولكن هذا القول ليس باطلاً وحسب ، وإنما هو قول شرير في ذاته : وليس الشر فيه أنه يستعلي ، بقحة بغيضة ، على شعب الجزيرة العربية وحسب ، ولا أنه يفترض أيضاً أن عاهل المملكة والمقربين إليه يملكون ذلك النضج ، وإنما هو كذلك ، فوق هذا وذاك .. لأنه بخس الجمهور العام حقه بالسيادة على شؤونه العامة وممارسة حياته الطبيعية في ظل العدل والحرية ، إنه يراد منه تبرير نهب موارد الدولة على حسابه . وهذا ضرب من العدوان فظيع ، وجميع قوانين المجتمعات المهذبه تنص على إخضاع أصحابه للعقاب ، كما تنفر منه جميع الشرائع الرفيعة وعلى رأسها إسلام النبي محمد ﷺ وسنته الشريفة □

عن مجلة « خاص جداً » العدد ٧ ــ ٨

المساعدات السعودية .. العقاب والضحايا !

● المساعدات ستتحول الى الأنظمة التي تتعرّض لما يسميّه الغرب : بخطر الأصوليّة الإسلامية ! ، بعد أن أدّت دورها في محاربة الشيوعية

حمزة الحسن

□□ الدهشة الكبرى

■ توقفت المساعدات السعودية ــ حينما فرزت المواقف من أزمة الغزو العراقي للكويت ــ عن عدد من الدول العربية وعشرات من الجماعات والمنظمات والأحزاب والشخصيات السياسية ، في خطوة وصفت في بداية الأمر بالعقاب الأوّلي ، ولتصبح بعد انتهاء حرب تحرير الكويت موضوعاً سياسياً بالغ الأهميّة من منظور التقييم السعودي خصوصاً والخليجي عموماً لسياسة المساعدات التي اعتمدت ما قبل الأزمة .

ولقد أثار موضوع المساعدات ، وبشكل عام موضوع الثروة السعودية والخليجية ، لغطاً واسعاً منذ أن فجّر صدام حسين قنبلته التي دغدغ بها المشاعر العربية والمتعلقة بموضوع توزيع الثروة العربية بالعدل بين فقراء وأغنياء العرب .. وبعيداً عن الإستخدام السياسي الذي أراده صدام حسين ، فموضوع الثروة بالغ الحساسية ولكنه لم يطرق بالشكل المناسب ، بل كان مجرّد وسيلة من وسائل الصراع والحرب يومها ، لكنه في حقيقة الأمر أحد أهم مفجرات الصراع في المنطقة العربية ، ولعلّ القائلين بأن حرب الخليج الثانية لم تكن سوى حرباً على الموارد .. لم يبتعدوا كثيراً عن الصواب .

أصبح موضوع المساعدات مادّة خلاف وعداء بين المملكة ومحيطها الجغرافي العربي .. ودخلت المملكة ساحة الجدل بقوّة مرات ومرات ، حول هذا الموضوع بالذات ، ودافعت الصحافة السعودية عن كل الخطوات التي استخدمت ، بل أن الرأي العام العربي شُحن كثيراً بحقن من الدعاية الممجوجة من قبل كافة الأطراف لأغراض أبعد ما تكون عن المنطق السليم .

لا أحد ــ نظرياً ــ يعترض على استخدام المال لبناء النفوذ السياسي ، وتعزيز مكانة البلد المانح للمساعدة ، ولا أحد يستبعد أو يتأفف ــ نظرياً أيضاً ــ من حقيقة أن الدول المتلقية للمساعدة لا بدّ وأن تفقد أو تتنازل عن شيء من استقلالها بسبب حاجتها المالية ، وفق القاعدة التي تقول : احتج لمن شئت تكن أسيره ، واستغن عمّن شئت تكن نظيرة ، وأحسن الى من شئت تكن أميره ! .

إن المال لا يصنع وحده النفوذ والتأثير ، وحدود تأثيره تزداد أو تنقص حسب مستخدمه وضعف أو قوّة المتلقّي للمساعدة .. وقد يحدث في أحيان كثيرة أن يدفع المال إتقاءاً لشرّ الجار القوي ، أو إسكاتاً لصراخ الجائع وتهديده ، وقد يكون تأثير المال ساحقاً في بعض البلدان وقليل التأثير في أماكن أخرى .. إن المال إحدى أدوات التأثير وبناء القوّة .

وفق هذه النظرة ، لا يمكن لأحد أن يعتب على المملكة بشكل خاص لأنها تستخدم المال لأغراضها السياسية ، فمثل هذا الأمر أصبح طبيعياً لدى العاملين في الحقل السياسي ، بل أن شركات كبرى تقيم أنظمة وتقعد أخرى ، وتشعل حروباً وفتناً في كل العالم .. وليست هناك دولة مانحة للمساعدات في العالم أجمع تمنح مساعداتها لوجه الله دون أن تنتظر ثمناً أو تضغط من أجل ثمن سياسي .

ومع هذا ، يبدو أن بعض الدول العربية تقبل الخضوع لشروط وسلطان الدول الغربية مانحة الدعم ، ولكنها لم تكن لتقبل أن ترضخ لدول الخليج عموماً والسعودية خصوصاً ، لأسباب متعددة .

فبعضهم يقول بأنه لا يُنتظر من المملكة ــ وهي دولة عقائدية دينية عربية ــ إلاّ أن تمنح المال « لوجه الله » ، فالمساعدات جزء من التزاماتها الدينية باعتبارها بلداً يحتضن مقدسات المسلمين .. فضلاً عن موقعها العربي وما يمكن ان يترتب على المملكة وفق قيم العروبة من إغاثة الفقير وسد عوز الضعيف واجابة الملهوف والمضطر .

والبعض الآخر ، يعتقد ــ إضافة الى حقوقه كفقير في مال الغني ــ أن الرضوخ لسلطان الغرب ومساعداته يمكن أن يفهم على أساس أن دوله قويّة وليست غنيّة فحسب ، وأنها في الأساس دول معادية لا قيم إنسانية لديها ، وهناك فرق بين الخضوع لقوي غني ومصنّف في الأساس كعدو ، وبين الخضوع وتقديم التنازل لغني فحسب ، شاءت الصدفة « الجيولوجية » أن جعلت النفط في بقاع ملكه ! .

وآخرون يرون ، أن الثمن الذي تبحث عنه المملكة نظير مساعداتها لا يتناسب وحجم المساعدات التي تقدّمها ، وأن تلك المساعدات تأتي مقرونة بالإذلال والمهانة وتقبيل اللحى ! .

أيا تكن الأسباب ، فقد نشأت حساسيّة قويّة وإن لم تكن ظاهرة من تبعة المساعدات السعودية في أكثر من قطر عربي ، وبالخصوص في اليمن التي كان طافحاً فيها التأفف من التدخلات السعودية المتصاعدة بمقدار تصاعد المساعدات نفسها ! .. ولكن المسؤولين السعوديين لم يدركوا حجم الكره الشعبي العربي ضدّ سياساتهم كما لم يتفهموا مبرراته إلاّ متأخّرين حين راحت الجماهير تهتف ضدّهم تأييداً لصدام حسين ، وقد كانوا من قبل يتصورون أنّه لا يمكن لتلك الحكومات والشعوب الفكاك من نفوذهم الذي بنوه بالمال .

دعنا من مسألة العلاقة المهزوزة والحساسيات الشديدة بين الفقراء بالأغنياء ، فهذا من الأمور الطبيعية للغاية ولا يمكن نكرانها .. لكن هناك شيئاً أكبر من هذا قد حدث أثناء أزمة الخليج التي طرحت أسئلة في غاية الإحراج ، ونكأت جروحاً لم تكن قد اندملت بعد .

إن مواقف العديد من الدول العربية تجاه الغزو واستقدام القوات الأميركية الى المنطقة يطرح الكثير من التساؤلات ، ويثير الكثير من الشكوك حول موضوع تأثير المساعدات والنفوذ السعودي المترتب عليها .

لقد روّج الإعلام السعودي ، بأنّ الدول العربية التي أيّدت العراق ، إنّما أيّدته من أجل الحصول على جزء من كعكة الكويت وربما السعودية نفسها .. إن هذا التحليل لمواقف الدول المختلفة مع المملكة يفترض أن الدافع الإقتصادي هو الأساس .. فإذا كان كذلك ، فلنا أن نتساءل عن أثر المساعدات السعودية والخليجية السابقة لأزمة الغزو ، لماذا لم تحجب

تلك المساعدات دولاً وجماعات عن اتخاذ مواقف ضدّ أو مناقضة لسياسة المملكة ، على الأقل حفاظاً على الدعم وضماناً لتدفّق تلك المساعدات ؟ .

ثم لماذا لم تدافع الشعوب العربية بمجملها عن دول الخليج ، إذا كانت ترى أن مصلحتها في إبقاء تلك الرابطة المصلحيّة ، خاصة وأن حركة الشعوب كانت أسرع من مواقف أنظمتها وأشدّ ، ونقول هذا حتى نقطع التبرير الذي يواجهنا والذي يقول بأن الشعوب العربية خدعها حكامها بشأن الأزمة .. مع أنه لا ينكر أبداً بأن الشعوب العربية عاطفيّة وتستثيرها الشعارات على نحو سيّء .

ـ هل هي الخيانة ونكران الجميل والحسد ، كما برر ذلك الزعماء الخليجيون ؟ .

ـ وهل هي العقائدية والمبدئيّة التي ادّعاها المخالفون لدول الخليج وسياساتها ؟ .

ـ أم هل أن المساعدات السعودية لم تكن أساساً بالقدر الكافي الذي يمكنها من صنع موقف شعبي ورسمي عربي ؟ .

ـ أم أن مبدئيّة الشعوب العربية أساساً وحماسها لكل من يدّعي الدفاع عن قضيّة عزيزة قد غرّر بها ، فقدّمت مبادئها بشأن فلسطين والوحدة العربية على المال السعودي والخليجي ، أم ماذا ؟ .

لقد أصابت الدهشة المسؤولين السعوديين ، وربما معظم شعوب الخليج وحكامه ، حينما رأوا أن الغالبية العظمى من الشعوب العربية والإسلامية تقف ضدّهم بشأن قضيّة الخطأ والصواب فيهما واضحين بالنسبة لهم ، ولم يكونوا قادرين على فهم الأسباب التي أدّت لتلك المواقف ، في حين راحت ماكنة الدعاية السعودية تصوّر الأمر بسذاجة ، فمرّة يتم تبنّي نظرية التآمر ، وأخرى الحسد الذي أصاب الفقراء العرب على النعمة التي وهبها الله إياها شعوب الخليج .

المواطن الخليجي كان يتساءل ، سواء كان مع القوات الأجنبية أو ضدّها ، عن سرّ الكره والبغض المشتعل والمتفاقم ضدّ كل ما يمتّ الى الخليج بصلة .. لقد تعدى الكره والغضب الأنظمة الحاكمة لتصل اليه هو شخصياً .. على الأقل هذا ما شعر به بصورة تلقائيّة ، ولربما كان لبعض الجهلة دور أساس في ذلك ، من خلال طرح الشعارات المنتنة ، وقد استثمر الإعلام السعودي تلك الشعارات الهوجاء لغرس فكرة أساسيّة لدى المواطن الخليجي ، بأن إخوانه العرب في الطرف الاخر ، لا يعارضون نظم الخليج الفاسدة فحسب ، بل يريدون به هو بشكل خاص الشرّ ، ولينهبوا منه لقمة العيش كما نهبت الكويت ! .

إن المشاعر المعادية من مختلف الأطراف والتي انطلقت أثناء أزمة الغزو العراقي للكويت ، كانت شاهداً على عمق الهوّة بين الأثرياء والفقراء العرب ، وكانت أيضاً دليلاً آخر على أن الوضع العربي مهزوز بفعل تفاوت الثروة والغنى ، وما يمكن أن يؤدّيه ذلك التفاوت من مشاكل مستقبليّة وصراعات بين الدول العربية المزروعة بالأضغان والأحقاد .

□□ مراجعة السياسة

لا أحد ينكر أن المملكة تعتبر الدولة الأولى في العالم في موضوع تقديم المساعدات من حيث نسبتها والموازنة العامّة أو الناتج القومي .. ومن حيث مقدار المساعدات تأتي في الدرجة الثانية بعد الولايات المتحدة الأميركية .

فليس صحيحاً إذن أن المملكة لا تساعد ، مع ملاحظة أن معظم مساعداتها هي لبلدان عربية وإسلامية ، وتلك مسألة سنأتي الى بحثها وتبيان غاياتها .

وليس صحيحاً ـ بالمقياس المتعارف عليه ـ أن مقدار المساعدات قليل للغاية ، وإن كان القول بأن حجم المساعدات يجب أن يكون أكبر مما كان عليه في وقت من الأوقات وأنه لا يتناسب وثروة المملكة وثقل التزاماتها الدينية والسياسية .. يحمل الكثير من الوجاهة .

المثقفون السعوديون يدعون الى تقنين الدعم ووقف التبرع الاعتباطي الذي يقرره الملك وأركان الحكم

وفي المقابل ، هناك اعتراضات كثيرة ، على السرف والسفه في صرف المال الخليجي عامّة يرى العرب والمسلمون أنهم أولى به ـ وهم في أوضاعهم الحرجة ـ بدل تبذيره على التوافه وتضييعه على الشركات الغربية الناهبة .

ومن الإعتراضات الجوهرية على المساعدات السعودية ، ما يتعلق باستثمارها السياسي والوسائل المتبعة في ذلك ، واستخدامها بأسلوب فج في الضغط على النظم السياسية العربية ، وتحويل اتجاهاتها السياسية ، الأمر الذي ولّد مرارة عميقة في النفوس .

لقد أعطت المملكة من الأموال الشيء الكثير ، وحين جاء دفع الثمن الذي كانت تريده أثناء الغزو ، أشاح الجميع بوجوههم ، فكان ردّ الفعل الأولي : وقف المساعدات ، رغم ان الخلل لم يكن في المساعدات نفسها ، وإنما في آليّات استخدامها والثمن الذي كانت تريده من مستلميها .

وبدأت المراجعة السعودية بعد أن تأجّلت ريثما تنتهي الحرب ، يدفعها في ذلك ضعف الأداء الاقتصادي والأزمات المالية التي تمرّ بها المملكة بسبب مترتبات تمويل حرب الخليج الأخيرة .. فانتهزتها فرصة ، وأوحت للشارع السعودي بأن معاداة المملكة للدول الأخرى وقطع المساعدات عنها ، يستهدف في أهم وجوهه توفير العيش الكريم للشعب في الداخل والذي ضعفت قدرته الشرائية منذ منتصف الثمانينات على اثر هبوط أسعار النفط .. بل أن بعض الإعلاميين والمسؤولين الجهلة وبينهم بعض رجال المؤسسة الدينية الرسمية أثنوا على قرار طرد اليمنيين العاملين في المملكة ، بحجّة أن ذلك سيوفر فرص عمل ويضعف المنافسة امام انطلاقة المواطن السعودي ! .

لقد تنبّه عدد من المثقفين السعوديين ومنذ وقت مبكّر ، الى أن الرابط (المالي) بين المملكة والدول الأخرى ، والذي أصبح المحور الأساس في العلاقات يعود بالكثير من النتائج السلبية السيئة .

كانت العلاقات « نفعيّة » ، ولم تكن محكومة بمباديء وأخلاقيات وأسس ، وكان العطاء في الغالب يأتي بصورة اعتباطية ، فقد شهدت العاصمة السعودية رجالاً من مختلف الأصناف : رؤساء دول وحكومات وزعماء منظمات وكتاب وصحافيين ونصّابين ومحتالين وغيرهم يسألون العون والمساعدة ، فكان الملك أو غيره من الأمراء الكبار يكتب ورقة لوزير المالية أو رئيس مؤسسة النقد ليدفع لهذا وذاك حسب تقييم الملك .

كانت الأعطيات والمساعدات توهب بدون تعقّل مثلما يفعل شيخ القبيلة ، وكان ينظر اليها في الغالب كأعطيات شخصيّة ، أو يأخذها مستلمها كأعطية شخصية ، بحيث أصبح الدعم لا يصل الى غايته التي سئل من أجلها ، وهذه إحدى المشكلات الحساسة التي واجهت المسؤولين السعوديين .

كان كثير من المثقفين يدعون الى تقنين عمليّة الدعم والتبرع الإعتباطي الذي يقرره الملك واركان الحكم من الأمراء الكبار ، فمن وجهة نظرهم يجب أن يكون الدعم مدروساً من حيث كلفته والتأكد من أن المال يصل الى جهته وغايته .

ومثل هذه الآراء لم تكن تسمع فيما مضى ، خاصة وأن الجهات التي تستلم الدعم تبحث عن سيولة نقدية تستطيع من خلالها التصرّف بالمال في أي وقت ولأي غرض ، وليس بالضرورة لتمويل المشروع الذي سُئل المال من أجله .

ومع أن المملكة جرّبت الكثير من الوسائل لتوزيع المساعدات ، بعضها شخصي يعطى للرؤساء والصحافيين والأصدقاء والحاشية وزعماء التنظيمات والجماعات السياسية والنواب والوزراء وأضرابهم .. وبعضها للبلد المحتاج ، عن طريق البنك الإسلامي أو مؤسسة النقد أو وزارة المالية ، وبعضها يتمّ كتمويل لصفقات اسلحة تشتريها المملكة لهذه الدولة أو تلك كاليمن أو الأردن أو سوريا ، وبعضها يتم

بدفع أموال ضخمة ونقداً لمشاريع على الورق لا يمكن للمسؤولين السعوديين التأكد من تنفيذها بل كانت تعطى دون دراسة كلفتها الحقيقية ، أو كقروض لا يتوقع السعوديون حتى اليوم أنهم سيستلمونها ، بل لا يلحّون على استلامها .

تلك كانت بعض قنوات المساعدات التي استخدمتها المملكة في السابق ، ومن الواضح ان طريقة التوزيع كانت اعتباطيّة للغاية .

ولقد أدّت تلك الوسائل والعقلية التي حكمتها الى أمرين خطيرين :

أولهما : ان العلاقات بين المملكة وجيرانها أصبحت محكومة بمقدار ما تقدّمه من مال .. وقد كان الآخرون ينظرون من جهة اخرى الى تلك العلاقات بأنها قائمة على هذا الأساس ، بل واعتبار ان لا شيء ذا قيمة في العلاقات غير « التنفيع » هذا ، واعتباره الركن الأساس لكل الأمور الأخرى .

وثانيهما : أن أغلب المساعدات ــ كما يقول بعض المسؤولين السعوديين ــ ذهبت الى جيوب أشخاص ، ولم ينتفع منها المواطن العربي العادي ، وهذا من وجهة نظر هؤلاء هو أحد أسرار وقفة الشعوب العربية والإسلامية ضدّ المملكة أثناء أزمة الخليج .

وفي الوقت الحالي هناك إلحاحاً من قبل بعض رجال الحكم على تعديل ومراجعة سياسة المساعدات لا وقفها كما هو جارٍ حالياً ، ولكن أطرافاً أخرى ، ربما لا تفهم واقع المملكة وتداخل مصالحها وأمنها مع محيطها ، تطالب باستخدام المال كعقاب ، يُعطى لمن يؤيد ويمنع عمّن يعارض .. وحتى هذه السياسة التي لاتزال المملكة سائرة فيها ، ليست صحيحة .. إنها من أحد الأوجه نفس السياسة القديمة ، وهناك من يتساءل : من يضمن استمرار وقوف الدول المستفيدة من الدعم في الوقت الحالي مع المملكة في المستقبل والى متى ؟ .. ولماذا يكون المال الوسيلة « الوحيدة » التي تتحكّم في مسار علاقات البلاد بالدول الأخرى ؟ .

□□ المؤثرات السياسية والإقتصادية

ويبدو أن الإتجاه الذي يتحكّم بقضيّة المساعدات سيتأثّر بالتالي :

○ أولاً : إمكانات المملكة الإقتصادية ، إذ لم تعد المملكة قادرة في الوقت الحالي ولا في المستقبل القريب ، بسبب أزمة أسعار النفط ، على الدفع كما كان في الماضي وبحجمه .. إن المملكة تعيش مشكلة إقتصادية حقيقية منذ منتصف الثمانينات الميلادية ، ومنذ عام ١٩٨٢ وميزانيتها السنوية واقعة تحت مطرقة العجز المتزايد ، بل أنها في سنوات عديدة لم تعلن ميزانيتها السنوية ، كما أن أرصدتها المالية في الخارج تقلّصت الى حدّ كبير ، أو غير قادرة على التصرّف بها . وجاءت أزمة الخليج لتضيف أعباءاً متزايدة ، وهناك سخط شعبي واسع آخذ في الإزدياد من سياسات الحكومة الإقتصادية ، بسبب التدهور المتزايد في قدرة المواطنين الشرائية ، وعدم توفر فرص عمل كافية لقطاع واسع من المتعلمين .

○ ثانياً : تغيّر الأوضاع السياسية الإقليمية والدولية ، أدّى الى تغيير سلّم أولويات الدول المستفيدة من الإعانات والمساعدات .. فمن المعلوم ان المساعدات كانت ولاتزال مرتبطة بشدّة بخيار المملكة السياسي واستراتيجيتها الأمنيّة .

● ففيما مضى ، كانت أكثر المساعدات السعودية تقدّم للدول المواجهة لإسرائيل ، وكانت المملكة تستشعر الخطر الصهيوني ، وكانت تنظر الى نفسها بأنها ملزمة بتمويل هذه الدول من منطلق التزاماتها الدينية تجاه فلسطين .. أما الآن ، وبعد أن خرجت مصر من ساحة الصراع ، الآن وبعد أن عُزفت أوتار السلام منذ جوقة مدريد في العام الماضي ، الآن وبعد أن اتخذت الأردن ومنظمة التحرير مواقف مؤيدة للعراق في غزوه ، فإن اتجاهات الدعم

أغلب المساعدات التي قدمتها الحكومة وصلت الى جيوب أشخاص ولم يستفد منها المواطن العربي العادي

ستتحول الى جهات اخرى ، مع أن الكثيرين يعتقدون ــ وهو صائب الى حدّ كبير ــ بأن المساعدات السعودية لدول المواجهة كانت على الدوام لا تفي بالغرض ، وأن نصيب منظمة التحرير من تلك المساعدات كان قليلاً ، رغم أن المملكة أوفت بالتزاماتها التي قررتها مؤتمرات القمم العربية ، حتى جاء الغزو العراقي .

وللحق ، فإن المسؤولين السعوديين ، يشيعون دائماً بأنهم لا يستطيعون نسيان تخاذل الجهات المستلمة لدعمهم أثناء الأزمة ، لغرض واحد في الأساس ، هو أنهم لا يريدون إعادة العلاقات الى طبيعتها ، لأن إعادة العلاقات من وجهة نظرهم يعني إعادة فتح قنوات الدعم ، وهذا ما لا يريدونه في الوقت الحالي ، أو لا يستطيعون تحمله كما مضى .. وحسب أحد الصحافيين السعوديين اللامعين ، فإن الخلاف بين المملكة وجيرانها يدور في الوقت الراهن على موضوع استمرار المساعدات ، وأن الاخرين يطالبون بان تتم بنفس الطريقة السابقة دون تغيير .

● وبدت المساعدات في وقت مضى وكأنها موجّهة للدول التي تتعرّض من وجهة النظر السعودية لخطر الشيوعية والتنظيمات اليسارية ، ومن هذا المنطلق نشطت المملكة في دعم الحركات الدينية والسلفية بمختلف أصنافها لمواجهة الخطر الشيوعي منذ بداية الستينات الميلادية .. وقد استخدم المال السعودي ليس لوقف زحف ما أسماه الملك فيصل بالشيوعية ومحاصرة النظم التي تتبنّى نتاجها الفكري أو الإقتصادي .. بل وتحويل بعض الأنظمة الى المعسكر الأميركي ، ومثال ذلك واضح بالنسبة لمصر بعد وفاة عبد الناصر ، وللسودان في عهد نميري ، وللصومال في عهد سياد بري .

كانت المملكة تعتبر نفسها العدو الأول للشيوعية أو الدول الإشتراكية لا ينافسها في ذلك منافس ، وكان ذلك العداء يتماشى مع السياسة الغربية بشكل عام ، بدليل أن المملكة نفسها كانت من أوائل الدول العربية التي أقامت علاقات مع البلاشفة منذ العام ١٩٢٦ واستمرت حتى عام ١٩٣٧ .

الآن وقد انهار المعسكر الشيوعي ، فيبدو أن الدعم سيتوجّه الى تلك الدول التي تعيش فترة نقاهة وانتقال الى المعسكر الرأسمالي وتنتهج سياسة السوق الحرّة ، وقد ظهر ذلك من خلال تقديم المملكة لقرض بقيمة ثلاثة مليارات دولار قبل أشهر من نهاية الإتحاد السوفياتي ، وشاركت بفاعلية في تمويل الخطط الغربية لمساعدة مجموعة الدول المستقلّة ، حيث قدمت نحو ملياري دولار .

● ويبدو ان اتجاه المملكة السياسي الحالي يدفعها باتجاه دعم الدول التي تتعرّض لما يسميه الغرب : بخطر الاصولية الإسلامية ، كما رأينا ذلك بوضوح في الجزائر وتونس ، فرغم أن موقف تونس لم يكن مريحاً للسعوديين أثناء الغزو العراقي ، إلاّ أنهم سرعان ما أعادوا الجسور المقطوعة بعد انتصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الإنتخابات الجزائرية ، وقد زار الأمير نايف تونس فيما زار مسؤلون تونسيون الرياض ، وتعهدت المملكة لتونس والحكم الجديد في الجزائر بزعامة الراحل بوضياف بتقديم معونات ومساعدات لمواجهة الأصوليّة .

ويمكن أن يفسّر دعم السعودية للدول الإسلامية المستقلّة حديثاً ، أنها من أجل ضرب الحركات الأصولية القوية في بعضها ، وتحويلها عن الإتجاه الايراني ، ودفعها لإقتفاء النموذج التركي الذي هو بنظر السعوديين أهون الشرين .

وفي الحقيقة ، فإن أزمة الخليج أعطت الذريعة للحكومة السعودية التي تنتظرها ، لتفكّ الإرتباط بينها وبين بعض الحركات الإسلامية في الوطن العربي والإسلامي ، بل أنها ذهبت الى أبعد من ذلك حين حجبت الدعم عن المجاهدين الأفغان قبيل بضعة أشهر من انتصارهم .

إن إحدى أهم مشاكل المملكة مع السودان ، هو في نظرها سيطرة حركة أصولية على

الحكم ! ، ولكن من المدهش حقاً أنها في نفس الوقت تدعم بعض التيارات السلفية التي خلقتها في اليمن لقتال الحكم المركزي .

أصبحت القاعدة اليوم أن الحركات الإسلامية لا يجب أن تحصل على دعم من المملكة ، بل والأهم من ذلك أن لا تتيح لها فرصة أن تحصل على عون شعبي بطرقها الخاصة ، وهو ما كان يحدث في الماضي ، خاصة وأن الدعم الحكومي لكثير من الحركات كان قليلاً ، بل أن هناك من يجادل بين المسؤولين في المملكة بأن الأخيرة لم تكن تدعم الحركات الأصولية ، وإنما الجهات الدينية الرسمية والتجار يقومون بذلك وبالتالي لا يمكن إيقاف الدعم .

وللتذكير فقط ، فإن منظمة التحرير لم تتلق دعماً حكومياً منذ الغزو العراقي للكويت ، ولكنها تلقت بعض الدعم الشعبي ولكن عبر القنوات الحكومية .

ومما لا شك فيه ، فإن الدعم السعودي سيوجّه مستقبلاً الى الحكومات العربية والإسلامية التي تعاني من خطر الحركات الإسلامية ، ولا ينتظر إصلاح علاقات المملكة بالحركات الإسلامية ، إذ أن هناك تأففاً واضحاً منها قبل الغزو العراقي ، فقد انتفت الغايات منها بعد انهيار الشيوعية ، كما انها أصبحت كتلة سياسية خطرة ضد الغرب والأنظمة العربية المرتبطة به وبينها المملكة نفسها ، ولعلّ ما تنشره الصحافة السعودية أحد شواهد التقزّز من الحركات الإسلامية .

● وكانت المساعدات السعودية فيما مضى تبدأ بالدائرة العربية ثم الإسلامية ثم العالمثالثية ، وفي الحقيقة فإن معظم الدعم السعودي كان موجها للدول العربية ، أما في المرحلة القادمة ، فإن حصّة الدول العربيّة ستتقلّص لصالح جهات ليست عربية وليست إسلامية .

○ ثالثاً : إضافة الى توقّع تقلّص حجم المساعدات السعودية في السنوات المقبلة وتبدّل استراتيجيّة الدعم ، وخارطته ليخدم المخطط الغربي في محاربة ما يسمّيه بالأصولية الإسلامية .. فإن كل الدلائل تشير الى أن الدعم السعودي سيكون ضمن منظومة مختلفة ، فالمملكة كما يريد لها بعض المتنفذين ستقدّم قروضاً ودعماً مرتبطاً بالحركة الإقتصادية الداخلية ، بحيث تتولّى الشركات السعودية تنفيذ المشاريع المقررة بعد دراسة جدوائيتها وكلفتها ، فيستلم البلد المدعوم مشروعاً جاهزاً ، بحيث تكون الكلفة أقلّ ويكون الإستثمار المحلّي لها أكبر .

كما تسعى المملكة في الوقت الحالي لوضع عدد من رجالها على رأس المنظمات الإقتصادية والثقافية العربية وأيضاً على رأس المشاريع المشتركة حتى تسهل المراقبة ويسهل التحكّم في قنوات الدعم ، وذلك كشرط أولي لدخولها حلبة الإستثمار .

ومن جهة أخرى ، هناك من الأمراء السعوديين من يرى ، أن الدعم السابق لم يستثمر لصالح المملكة بالشكل المطلوب ــ بعكس ما يقال عنه ــ نظراً لأن الملك وكبار الأمراء اعتادوا تقديم الدعم كونه عربون أخوة ومودّة واستثمار بعيد الأجل ، وهؤلاء يرون بأن من الضروري للمملكة أن تربط صراحة بين مطالبها السياسية وبين دعمها ، وأن تستثمرها بشكل واضح في سياساتها قصيرة المدى ، تماماً مثلما تفعل الدول الكبرى والمنظمات الدولية الكبيرة .

ما يقصده هؤلاء أن توضع شروط سياسية مسبقة للدعم أنّى كانت أشكاله ، ولا ينطبق هذا إلاّ على الدول العربية والإسلامية ، التي بإمكان المملكة ممارسة نفوذها عليها .. وهناك من المسؤولين من يعتقد بأن من الضروري أن لا تلزم المملكة نفسها بدعم ثابت منتظم ، بل اعتماد المساعدات غير المنتظمة التي تتيح ممارسة الضغوط بشكل مستمر على الطرف المتلقي ! .

الحكومة مطالبة بالعمل على تنمية بلدان العالم العربي للحيلولة دون وقوع اضطرابات قد تتسرب الى داخل المملكة

والحقيقة فإن العديد من الرؤساء والحكام العرب والمسلمين ، كانوا يعتمدون سياسة إقناع المسؤولين السعوديين لمنحهم المساعدات ، بالعزف على أهمية تلك المساعدة في توفير « الأمن للمملكة » ، ولذا فإن هناك من يعتقد بين المسؤولين بأن قرشاً لا يجب أن يُصرف قبل تحديد المردود السياسي منه .

□□ الإنعزال

فكرة الإنعزال عن العالم العربي بمآسيه ومشاكله ، والتعويض عن ذلك بعلاقة أشدّ مما هي عليه الآن مع الغرب .. هذه الفكرة غير مطروحة بقوة في المملكة ، بعكس ما نجده في الكويت على سبيل المثال .. فهناك قناعة لدى المسؤولين السعوديين بأن المملكة لا تستطيع الإنعزال سياسياً عن جيرانها ، ولا تستطيع إلاّ أن تدفع المال والمساعدة للتخفيف من حدّة التوتر والإضطراب في المحيط الخليجي .

غير أن المسؤولين السعوديين يريدون تأجيل الدفع في الوقت الحالي ، ريثما يرتبون أوضاعهم الخاصّة بهم .. أما من حيث المبدأ ، ومهما تكن الأحوال المستقبلية ، فإن التزامات المملكة المالية ستعود بوتيرة بطيئة .

ويقترح عدد من المثقفين السعوديين ، بأن تسعى المملكة ووفق استراتيجية أمنيّة في الأساس ، لتنمية بلدان العالم العربي ما أمكنها ذلك ، فهذا يخفف من جانب الإضطرابات في البلدان العربية الفقيرة ، ويمنع من جانب آخر تطور تلك المشاكل وانتقالها للداخل السعودي .

وحدهم الكويتيون الذين يعتقدون ــ ربما بسبب صدمة الغزو ــ بأن تحويل المال للحماة الأميركيين والبريطانيين كاف ليضمن لهم الإستقرار ضمن حدودهم .. وهم في هذا لا شكّ واهمون .

بل أن عدداً من الغربيين يعتقدون عكس ذلك تماماً ، إنهم يرون بأن استقرار المنطقة الخليجية رهين بتوزيع الثروة ، وأن الثروة يجب أن تتفتت وتتحول من الغني للفقير ، وهذا ما قاله صراحة دوغلاس هيرد ابان أزمة الخليج الثانية ، وهناك من يدفع بالسعودية الى مواصلة دعمها فعلاً لجاراتها .

غير أن هناك بعض الرؤى التي يجب أن تصحح لدى مانحي ومتلقي المساعدة الخليجية عامّة ، والسعودية خاصة ، أولها : أن الدول المانحة لا بدّ وأن تجني شيئاً من النفوذ السياسي مقابل ما تدعم ، ولكن في المقابل لا يجب أن يتحول النفوذ الى أداة إذلال وتحقير ، أو الى أداة استباحة لإستقلال الدول الفقيرة وانتهاك سيادتها ، الى حدّ يجعل البلد المتلقي ناقماً ويبحث عن خلاص كما هو الحال مع اليمن ، أو يرفض المعونة والدعم من الأساس كما جرّب ذلك السودان .. ومن المفترض أن يتم استغلال النفوذ لصالح البلد المتلقي وليس للإضرار به ، وهذا يعتمد على دول الخليج وغاياتها من الدعم وتقديرها لحقيقة الأوضاع في تلك البلدان ، وهذا لا يتمّ إلاّ بوضع ضوابط أخلاقيّة للمساعدات ، حتى لا تصبّ في قنوات تضرّ بالشعوب العربية وخياراتها السياسية ، بل وبسمعة المملكة نفسها .

وإذا كان المطلوب من المملكة وجاراتها أن تمارس نفوذاً محدوداً ومؤدّباً لا يصل الى حدّ التعيير والإذلال والإختراق الفاضح المثير لخصوصيات الآخرين .. فإن المطلوب من الآخرين أن يدركوا واقع السياسة المعاصرة ، إذ لا يوجد دعم بدون أهداف سياسية ، ومن الضروري أن تترفع الدول العربية من الحساسيات تجاه ما يسمّونهم بأثرياء العرب ، وان لا تضخّم المسائل بأكثر مما تتحمّل .

إن المساعدات السعودية يجب ــ من منظور أمني على الأقل ــ أن تستمر وتتحوّل الى تنمية الدول العربية المجاورة ، وبدون هذه الوسيلة فإن المملكة وبلدان الخليج الأخرى لا تستطيع العيش في محيط من الترف ، في حين تصك صرخات الفقراء آذان الجميع ! .

أحاديث الديمقراطية تتردّد بين جنبات الخليج

رفض شعبي لفكرة المجالس المعينة باعتبارها تجربة شيوعية فاشلة

نشرت وكالة رويتر للانباء تحقيقاً عن مجموعة استطلاعات قامت بها صحيفة « الخليج » ومجلّة « الشروق » الصادرتين في الشارقة بدولة الامارات العربية المتحدة ، واجرت خلالها مقابلات مع عدد كبير من الادباء والمثقفين والسياسيين الخليجيين ، واستطلعت اراءهم بشأن الاصلاحات السياسية في منطقة الخليج .

وقد جاءت معظم التصريحات متشائمة من الوضع الراهن ، داعية الى تطبيق ديمقراطية كاملة في المنطقة . وعبّر الكثير من الذين استفتوا عن عدم ايمانهم بتجربة المجالس البرلمانية المعيّنة لانها تمثّل تجربة نظام منهار هو النظام الشيوعي ، الذي اثبت فشله في اسباغ الشرعية على انظمة استبدادية ، في حين لم يعارض بعضهم قيام مجالس معيّنة شرط أن تكون مؤقّتة ، حتى يمكن الانتقال بعد ذلك الى نمط ديمقراطي يتيح فرصة واسعة للمشاركة الشعبية .

وهكذا .. بعد سنوات صمت طوال يبدأ دعاة الاصلاح في دول الخليج العربية المحافظة بالدعوة علانية لاجراء اصلاحات سياسية وتوفير قدر أكبر من الديمقراطية .

ويقول الدكتور سليمان الجاسم ، رئيس كلية التكنولوجيا بدولة الامارات العربية المتحدة : « دورنا ليس متوقفا فقط على من يعلّق الجرس ، بل يتعداه الى قرع الجرس نفسه وبصوت مرتفع ، حتى تسمعه الحكومات ، وتستجيب لهذا القرع » .

والكويت وحدها من بين دول مجلس التعاون الخليجي وعدت ببرلمان منتخب بالكامل ، ومن المقرر اجراء انتخابات بها في اكتوبر القادم .

وفي الدول الاخرى ، يواجه الحكام ضغوطا متزايدة للسماح لشعوبهم بأن تلعب دورا أكبر في ادارة شؤونها .

وقد وعد الملك فهد بن عبد العزيز في مارس الماضي بتعيين مجلس شورى في غضون ستة أشهر ، في حين أنشأ السلطان قابوس بن سعيد سلطان عمان هيئة مماثلة .. وهي خطوات ينظر اليها على نطاق واسع بأنها اصلاحات سياسية هامة .

وتأتي معظم الضغوط حتى الان من اسلاميين يوصفهم الاعلام الغربي بأنهم متشددون ، وهؤلاء يشعرون أن بامكانهم أن يكسبوا الكثير من الاصلاحات السياسية التي تتيح لشعوب المنطقة ممارسة دور حيوي في العمل السياسي وادارة شؤون البلاد .

ولكن الليبراليين الذين يتحركون للاخذ بزمام المبادرة بدأوا في التشكيك علانية في كفاية الاصلاحات السياسية التي اتخذت حتى الان ، كما بدأوا بممارسة ضغوط من أجل مشاركة شعبية أكبر ، وخاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي لم تقدم بعد علي أي خطوات .

وقال عبد الرحمن الجروان وهو مسؤول كبير بدولة الامارات : إن « مسألة غياب المواطن الخليجي وتهميش دوره في هذا القرن غير مقبولة ، ولا بدّ من ايجاد صيغة للمشاركة حتى نستفيد من كل قوى المواطنين » .

وأضاف قوله في تصريحات موجهة الى حكام المنطقة : « بعبارة أخرى دعونا نحب وطننا أيضا ، فلماذا تحتكرون محبة الوطن .. وليشارك الكل في البناء » .

وبعض الذين أجرت معهم الصحيفتان لقاءات كانوا من بين حوالي ٦٠ من رجال الفكر من مختلف أنحاء الخليج شكلوا جماعة ضغط للمطالبة بالديمقراطية خلال اجتماع عقد بالكويت في أبريل الماضي في أول خطوة من نوعها يسعى فيها ليبراليون لتنظيم أنفسهم عبر حدود الخليج .

ولكن الدكتور تركي الحمد ، وهو محاضر جامعي سعودي برز كمتحدث ليبرالي في المملكة منذ حرب الخليج ، حذّر من اظهار الديمقراطية بمظهر « العصا السحرية » التي ستحل جميع مشاكل المنطقة .

وقال : « ان الديمقراطية وحدها لا تكفي ، اذ أنها ليست الاّ مظهرا من مظاهر الحل .. وليست الحل كلّه » .

وركز على الحاجة الى احترام حقوق الانسان في المنطقة قائلا : « مسألة الديمقراطية والمشاركة السياسية يتخوف البعض عند سماعها . لذلك لا بدّ من خطاب جديد للوصول الى الجماهير والنخب » .

وقال : « مسألة الأمن مثلا والتي تهم الانظمة كثيرا .. لماذا لا أركز على أنه لا أمن للمنطقة الا باعطاء حقوق الانسان ، فاذا ما أمن الانسان في بيته ومشربه ومأكله وحريته توفر الامن الذي يخلق الانتماء والولاء الذي يؤدي الى أمن المنطقة ودفاع أبنائها عنها » .

أما شخصيات الفكر والسياسة الاخرى وخاصة في الكويت ، فلا ينتابها شك في الحاجة الى تطبيق ديمقراطية كاملة على النمط الغربي .

وقال عبد الله الشرهان ، وهو رجل أعمال بالامارات : « الديمقراطية هي الضمان وصمام الامان » .

وقال الدكتور أنور قرقاش ، وهو محاضر بالامارات ، ان هناك حاجة الى مشاركة سياسية فعلية ، ولكن هذا يجب أن تصاحبه جهود لتطوير القيم الديمقراطية بين شعوب المنطقة .

وأضاف : « ان المشاركة بحاجة لتغيير اجتماعي جذري يتم خلاله تغيير شعب الخليج رأسا على عقب ، بالاضافةالى خلق ثقافة ديمقراطية وواقعية سياسية » .

ورفض علي ربيعة ، وهو عضو سابق بالبرلمان البحريني الذي لم يستمر طويلا في أواسط السبعينات .. فكرة المجالس المُعيّنة .

وقال « ان البرلمانات المعينة في الوطن العربي هي جميعها نسخة طبق الاصل للبرلمانات التي كانت توجد في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي . فاذا كانت هذه البرلمانات المعينة وشبه المعينة ، لم تنجح في توفير الشرعية لانظمة الحكم لديها ، فكيف يراد لهذه البرلمانات المعيّنة في الوطن العربي أن توفر الغطاء الشرعي لحكوماتنا العربية » .

ودعا الدكتور عبد الرحمن العسيري ، وهو محاضر بجامعة الكويت الى تشكيل برلمان على نطاق الخليج ، يبقي مجلس التعاون تحت المنظار حتى وان كان مجلسا معينا .

وقال ان من بين الدروس التي استخلصت من حرب الخليج الحاجة لايجاد وسيلة لجعل دول مجلس التعاون الخليجي عرضة للمساءلة ومتابعتها من خلال هيئات شعبية . وقال انه من غير اللازم أن يكون البرلمان منتخبا في البداية .

ومن بين الذين أبدوا تشاؤما الدكتور محمد عبد الرحمن البكر وزير العدل السابق بالامارات الذي قال ان الخطوات التي اتخذت تجاه ما وصفه « بالديمقراطية الخفيفة » غير كافية ، وأعلن أنه لا يتوقع تقدما قريبا باتجاه الديمقراطية الحقيقية في منطقة الخليج .

وأضاف « لا أتوقع أن يكون هناك في الفترة القريبة أي توجه نحو الديمقراطية في منطقة الخليج . هناك بعض صور الديمقراطية الخفيفة في بعض الدول ولكن ذلك ليس كافيا » .

وحذر قائلا : « يجب ألا نتأخر ، فالديمقراطية أمر ضروري ومحتوم وهناك قاعدة تقول : إعط قبل أن تُطالب .. لا شك أن من يعطي أولا يحقق مكسبا ».

خطوّة هامّة في مسيرة الديمقراطية في الخليج

الملتقى الوطني الخليجي يعلن عن نفسه

■ في جو من الحماس الوطني ، والموضوعية والرغبة الصادقة لمساندة وتأطير الجهود الرامية لتحقيق طموحات مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، في المشاركة الحقيقية والتطور السياسي والوحدة ، وبناء المجتمع القائم على العدل والحرية ، وضمان الحقوق الاساسية للموطنين .: التقت مجموعة واسعة من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مدينة الكويت يوم الخميس الموافق ٧ مايو ١٩٩٢ ، وتدارست الأسس والوسائل الكفيلة لتحقيق هذه الطموحات الشعبية المشروعة ، واقرت تأسيس اطار منظم بإسم « الملتقى الوطني الخليجي » ، واعتمدت نظامه الاساسي ، وانتخبت مكتب تنسيق من احد عشر شخصا يمثلون الدول الاعضاء في مجلس التعاون ليشرف على اعمال « الملتقى » ، ولتحقيق اهدافه وبرامجه بالوسائل العدلية والسلمية .

وتعود فكرة اقامة مثل هذا الاطار المنظم الى فترة الاحتلال العراقي الغاشم لدولة الكويت ، حيث تقاربت وتطورت العلاقات المتميزة بين مواطني دول مجلس التعاون في الخارج .

فمن خلال الاتصال اليومي والمعالجة المشتركة للهموم والشجون والطموحات ، تبلورت الحاجة لبناء اطار شعبي يعزز القربى ، ويجسد الآمال بالوحدة ، ويعضد جهود الاطار الرسمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وعلى ضوء الجهود المتواترة لبناء الوحدة الشعبية الخليجية ، التقت مجموعة من المواطنين الخليجيين بمدينة الشارقة بدولة الامارات العربية خلال الفترة ١٢ – ١٣ ديسمبر ١٩٩١ ، وتدارست مستجدات الوضع السياسي في منطقة الخليج العربي على ضوء كارثة احتلال الكويت وحرب التحرير المجيدة .. واصدروا بناء على ذلك نداء لقمة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في الكويت في ٢٣ ديسمبر ١٩٩١ حول مجموعة من مطالب الاصلاح السياسي والوحدة لشعوب ودول المنطقة . كما تم تكليف لجنة تحضيرية لاعداد اطار تنظيمي لتجميع جهود المشاركين حول هذه المطالب بشكل سلمي ومتواصل .

وبناء على ذلك وجهت اللجنة التحضيرية الدعوة لكافة المشاركين في اجتماع الشارقة لحضور اجتماع في مدينة الكويت لغرض مناقشة مشروع نظام اساسي مقترح من اللجنة بشأن تأسيس تجمع خليجي حول ما جاء بنداء الشارقة . وعقد الاجتماع يومي الخميس والجمعة الموافق ٢٠ – ٢١ فبراير ١٩٩٢ بمدينة الكويت ، بحضور اكثر من ٥٠ مشارك من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وتدارس المجتمعون ما جاء في المشروع المقدم من اللجنة التحضيرية ، وناقشوا مراميه واهدافه والوسائل الكفيلة لتحقيقها وبعض الجوانب التنظيمية المقترحة ، وقرر اجراء المزيد من الدراسة والاتصال مع بقية المهتمين من مواطني دول مجلس والدعوة لاجتماع لاحق لمناقشة المقترحات واقرارها بشكلها النهائي ، وهو ما تم في اجتماع الكويت الثاني في ١٧ مايو ١٩٩٢ بحضور اكثر من ٦٠ شخصية خليجية ، حيث تم اعتماد النظام الاساسي واشهار « الملتقى الوطني الخليجي » .

ووفق نظامه الاساسي المعتمد ، يسعى « الملتقى الوطني الخليجي » الى تحقيق خمسة اهداف اساسية تشكل محور اهتماماته ومنطلقات انشطته ، ويسعى بكافة الوسائل السلمية والعلنية لتحقيقها .. وتتمثل هذه الاهداف فيما يلي :

١ – تكريس الوحدة الوطنية داخل كل دولة خليجية ، والسعي لتحقيق الوحدة الخليجية ، والعمل من اجل ايجاد مناخ حر يكفل التسامح والحوار واحترام الرأي الآخر بين فئات المجتمع المختلفة ، وكل ما من شأنه تعميق اواصر الالفة وتقريب وجهات النظر .

٢ – توسيع أُطر وقواعد وآفاق المؤسسات المدنية التي تتجسد من خلالها المبادرات الذاتية لمواطني الخليج على المستويين الوطني والاقليمي .

٣ – الدعوة الى ان تكون ممارسة المواطن الخليجي لمواطنته ممارسة حقيقية فعالة ، وعلى اساس من المشاركة الشعبية ، وضمان حقوق وحريات المواطنين الاساسية ، وفتح قنوات التعبير امام مختلف الآراء والافكار والتصورات والاجتهادات بصورة متوازنة بين المجتمع .

٤ – الدعوة الى تطوير العمل الخليجي المشترك على المستويين الرسمي والشعبي في مجالاته المختلفة .

٥ – التأكيد على الانتماء العربي والامتداد الاسلامي لأي مجهود خليجي مشترك .

وكما حدد النظام الاساسي « للملتقى » ، فإن الوسائل السلمية والعلنية ، هي الاداة لتحقيق اهدافه ، وتتمثل هذه الوسائل وفق النظام بما يلي :

١ – تنظيم المؤتمرات والندوات والمحاضرات .

٢ – الكتابة والتعبير من خلال وسائل النشر والاعلام المختلفة ، وكذلك اعداد البحوث والدراسات ونشرها .

٣ – مخاطبة المسؤولين .

٤ – التعامل مع المنظمات والهيئات ذات العلاقة بأهدافه .

وأكد النظام الاساسي على ان عضوية الملتقى مقصورة على مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ويتم التنسيب بقرار من مكتب التنسيق بناء على تزكية من ثلاثة اعضاء في الملتقى ، والشرط الاساسي للعضوية هو الالتزام بالنظام الاساسي للملتقى وأهدافه وتسديد الاشتراك السنوي .

وبتأسيس « الملتقى » والشروع في تحقيق أهدافه عبر الانشطة ، تكون هذه المجموعة الخيرة من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية قد أسهمت بصدق وامانة في تعزيز وتطوير الطموحات المشروعة لابناء المنطقة في الوحدة والتقدم والرخاء والامن على أسس سليمة .

والله الموفق وهو على كل شيء شهيد □

« الملتقى الوطني الخليجي »

١٢ مايو ١٩٩٢

الخليج يضيق بأهله !

● ورثت الانظمة الخليجية حياة القبيلة لتضفي قوانينها وأعرافها على الدولة ، مما ادّى الى فرض تقسيمات وتصنيفات جاهليّة للسكان

● تجربة الغزو العراقي لم تكن كافية لصهر الفوارق بين أبناء دول المجلس ، بل ساهمت في بروز حواجز جديدة لم تكن مألوفة بين الخليجيين

■ يبدو الخليج العربي من الخارج ، وكأنه يحتضن عددا من أكثر دول العالم انسجاماً ، وأقربهم ألفة ، وتبدو الدول الخليجية الست الاعضاء في مجلس التعاون وكأنها دولة واحدة قسّمتها الفواصل الجغرافية الإستعمارية ، لكن وشائج القربى بين اهلها كانت ولا تزال متصلة .

بيد ان ثمة حقائق مزعجة تشير الى عكس ذلك تماماً ، فالدول الخليجية هي ست دول بستة أعلام وأكثر وستة جوازات سفر ، وان كان هذا بحد ذاته لا يشكّل مشكلة كبرى في ظل أنظمة عشائرية تسعى لتعزيز سيادتها بمزيد من الاستقلال والانفصال وتعزيز التوجه القطري .. وتجد في التمسك بكل معلم يدل على سلطتها المستقلة تعزيزا للسيادة الوهمية . بيد ان المشكلة الحقيقية تكمن في ان تلك النظم استطاعت ان توجد ذات الفواصل التي وضعتها بين مواطنيها واشقائهم العرب ، داخل كيان الاسرة الخليجية الواحدة نفسها ، بل أننا نجد في داخل كل دويلة من هذه الدول تصنيفا للمواطنين على أساسات اقليمية وطائفية وقبلية ، وهو ما يثير القلق ، لان وجود وضع كهذا داخل اي منطقة كفيل بتمزيقها ، وهو دافع قوي لتوثيق الخصوصية لكل دويلة ولكل اقليم ولكل طائفة او قبيلة ، وهو ما يعرقل مسيرة دول المجلس نحو الوحدة ، التي من أهم مقوماتها تمسّك السكان بالخصوصيات الوطنية العليا الجامعة .

ثمة فواصل وضعتها الانظمة الحاكمة ، لاهداف سياسية ، وثمة حواجز فرضتها الوفرة الاقتصادية التي حظيت بها المنطقة .. لم تتشكّل الدولة الحديثة في الخليج الا في مرحلة متأخرة وفي فترة الازدهار النفطي ، وان كانت لاتزال متعلقة بحياة القبيلة وأعرافها .. ويمكن القول ان دول الخليج تعيش حداثة على الارض وبداوة على القمة ، لقد ورثت الانظمة الخليجية حياة القبيلة لتضفي قوانينها وأعرافها على الدولة الحديثة ، وبالتالي ورثت سلبيات المرحلة السابقة سيما في انتماءاتها الاجتماعية. فاستحدثت تلك النظم تقسيمات وتفريعات وتصنيفات للسكان على اسس قبلية اولا ، ثم طائفية ، فاقليمية ، وساعدت الوفرة الاقتصادية في تعزيز تلك التصنيفات سيما في الفترات التي كان الحكام يخشون ان يقاسمهم الوافدون الجدد الثروة او ان يهدد ازديادهم بسيادة أعراف غير قبلية .

وقد شهدت الامارات والمشيخات الخليجية تدفقا للهجرة ، فمثلا تضاعف عدد سكان الكويت ما بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٩٠ سبعين ضعفا ، أي من ٣٠ الفاً في موسم الغوص عام ١٩٣٠ الى حوالي ٢،٢ مليون نسمة فجر احتلال الكويت ، اما الامارات فقد تضاعف عدد سكانها ٢٠ ضعفا ما بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٩٠ .

ويبلغ عدد سكان دول الخليج حاليا نحو ١٨ مليون نسمة يشكل الاجانب نسبة تقل قليلا عن النصف ، وتعتبر العمالة الوافدة سيما من دول جنوب شرق اسيا قنابل تهدد بزوال الامارات الخليجية ، فعلى سبيل المثال لا يشكل السكان الاصليون في دولة الامارات سوى نسبة ١٥ – ٢٥ في المئة من مجموع السكان ، وفي حين نجد ان قلة السكان هو اهم عامل لضعف تلك الدول ، وهو سبب مباشر لفشل الخطط الدفاعية والمشروعات الانمائية ، فإننا في الوقت نفسه نجد تفريغا لهذه المنطقة من سكانها تحت اعذار ومسميات واهية .. اهمها تلك الفواصل التي وضعتها الانظمة العشائرية .

ان دولة مثل البحرين التي يتواجد على اراضيها عشرات الألوف من الأجانب ، تشرد المئات من مواطنيها الى المنافي ، بحجة حماية الامن الوطني .. وهي الدولة الوحيدة التي تمنع مواطنيها من العودة بينما بلادهم تضيق بالاجانب من كل حدب وصوب .

ولا توجد احصاءات دقيقة لعدد المنفيين الخليجيين ، الا ان البحرين والمملكة العربية السعودية تشكلان أعلى نسبة في دول المجلس في هذا المضمار ، فهناك آلاف من المنفيين السعوديين يعيشون في اوروبا وامريكا ودول عربية وباكستان .. وأغلب المنفيين هم من المواطنين الشيعة ، بينما يوجد عدد كبير من السلفيين في باكستان ، ولديهم مراكز ومعسكرات تدريب ، ويعتزمون حاليا الاستقرار في افغانستان .

وفي حين تسمح المملكة لكل اولئك المنفيين بالعودة ، لكن دون اي ضمانات ، وغالبا ما تعتقل اولئك العائدين او تحد من حرياتهم او تمارس ضغوطات عليهم .. فإن البحرين تمنعهم من العودة ، وقد طردت بالفعل نساءاً واطفالا عادوا الى وطنهم خلال العامين الماضيين ، كما منعت العشرات من المنفيين الذين غامروا وعادوا ، منعتهم من دخول البلاد وارسلتهم الى الأماكن أو الدول التي أتوا منها ، وكان عضو المجلس الوطني البحراني المنحل عبد الهادي خلف واحدا من المنفيين الذين ارجعتهم السلطات البحرينية وحرمتهم من العودة الى وطنهم بعد أن

غامر ووصل الى مطار المنامة العام الفائت .

ومعظم اولئك المنفيين ، يختلفون مع الحكومات في انتماءاتهم السياسية او اعتقاداتهم المذهبية ، وهو مايشير الى المساحة الضيقة التي تعامل الانظمة الخليجية شعوبها في وقت هي بأمس الحاجة الى توفير انسجام وتالف بين مواطنيها .

واذا تعدينا مشكلة المنفيين التي لا يمكن اغفالها ، او اغفال تداعياتها او الامنية والسياسية والانسانية ، فسنجد مشكلة اكبر وهي مشكلة المحرومين من الجنسية في دول الخليج .

هؤلاء يبلغ عددهم خمسين ألفا في الكويت وحدها .. ومعظمهم كانوا يعيشون في الإمارة منذ أكثر من ربع قرن ، وفيهم عدد كبير ولد في الكويت ، وبينهم من كان ابوه كويتيا او لم يتقدم للحصول على الجنسية لظرف ما .. واذا كانت اغلب الانظمة المدنية في العالم تمنح المقيم الذي يستقر خمس سنوات الجنسية ، فإن من أطلق عليهم من فئة « البدون » في الكويت لا زالوا بدون جنسية وبدون ادنى الحقوق حتى حقهم في التعليم والعلاج والزواج .. وازدادت السلطات شراسة بعد ازمة الكويت فراحت تبعد المئات منهم وتمنع ابناءهم من الالتحاق بأي مدرسة وتشدد الخناق عليهم في معاشهم .. ولا يبدو ان هناك جدية في التوصل الى حل لهذه المعضلة اللهم الا اذا وافق خمسون الف مواطن ممن يوصفون بأنهم « بدون » على مغادرة الكويت الى المنافي .

والبحرين كذلك تعاني من نفس المشكلة ، فهناك عشرات الالاف من البحرينيين الذين يعيشون في البحرين وجذورهم تمتد لاكثر من مائتي عام ولكنهم يواجهون على الدوام خطر الطرد والنفي بحجة انهم من اصول غير بحرينية . ان قضية الاصول في الخليج هي اكبر نكتة سياسية ، فهذه المنطقة التي كانت قبل اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ ، واحات وصحارى ينتقل الناس خلالها ويستوطنون ، ثم شهدت نزوحا سكانيا بعد اكتشاف النفط ، وتدفقا للمهاجرين في ظل الرخاء الاقتصادي ، ظلت الاصول فيها لا تشير بالضرورة الى الارض بقدر ماتشير الى القبيلة ، وظلت المشكلة حتى بعد ظهور الدول الحديثة في تركيز الحدود او منع الهجرات ، او فرض نظام مدني على السكان . ولعل ملاحظة ان اسرة حاكمة كأسرة آل خليفة لا تعود لاصول بحرينية كفيل بتوضيح حقيقة الاصول الخليجية. لقد استخدم هذا الشعار كسلاح لتجريد فئات من السكان من حقوق المواطنة .

التمييز بين المواطنين سواء على اساس الجنسية او تصنيفاتها المختلفة كما في الكويت التي تقسم المواطنين على اساس جنسية اولى او جنسية ثانية .. او تقسيم المواطنين على اساس انتماءاتهم الاقليمية او الطائفية كما في السعودية ، والبحرين ، هو تمييز طبقي يجعل طبقات من الشعب مستفيدة وطبقات اخرى محرومة .. ووجود نظام اجتماعي يساعد على التنافر بدل الانسجام كفيل بتعزيز الانتماءات الاولى للمواطنين والتي كانت مهمة الدولة الحديثة تذويبها .. كالانتماء القبلي او الطائفي .. وفي ظل وجود المواطنين الاصليين كأقلية في اوطانهم ، فإن تفريغ منطقة الخليج من اي عدد من سكانها لن يساهم الا في زوال تلك الدول ، التي اكتشفت عشية الغزو العراقي للكويت ان ثقلا سكانيا كان يمكن الاستفادة منه الا انه جرى تغريبه خاصة من المقيمين العرب وفئة البدون .

أما مجلس التعاون ، فقد فشل منذ انشائه في ٢٥ مايو ١٩٨١ ، في الحد من التوجه القطري لدوله الاعضاء ، بالرغم من ان اتفاقياته نصت على الوحدة والاندماج الاقتصادي وتوحيد التعرفة الجمركية .. وكان الفشل الذريع لهذا المجلس هو في النظام الامني الذي انشأه .. فبالرغم من ان الجانب الامني كان هدف قيام المجلس الا ان غزوا مفاجئا ابتلع احدى

● التناقضات التي يعيشها الخليجيون تجعل من الصعب القول أن هناك نسيجاً خليجياً واحداً ، فالفوارق لا تقطع التواصل بين الدول بل وبين السكان في كل دولة

اعضائه ، وعجز المجلس عن الدفاع عنها لو لم تتدخل منظومة دولية كاملة لتعوض الاحتلال العراقي باحتلال اخر ، وخرجت منه دول المجلس بخسارة سياسية واقتصادية افشلت كل مابناه المجلس من خطط دفاعية خلال عقد من الزمان ، كما ان الخسائر الاقتصادية فاقت كل مابذله المجلس خلال عمره من تنمية ، اما الخسارة السياسية فيكفي ان هذه الدول ترسخت في التبعية وشهدت طلاقا بينها وبين شقيقاتها العربيات ، واصبحت في حالة عداء مع نصف العرب تقريبا .

على الصعيد الاقليمي ، فإن تجربة الغزو العراقي لم تكن كافية لصهر الفوارق بين ابناء المجلس ، بل على العكس ساهمت في بروز حواجز من نوع جديد لم يألفها الخليجيون .. ويشعر بعض الخليجيين بردة فعل تجاه كل ما يمت الى العرب ومنهم الخليجيين انفسهم بصلة ، وليس الامر مقتصرا على الكويت .. بل ان غالبية الدول الخليجية سعت منذ انتهاء محنة الكويت الى الارتباط باتفاقيات دفاعية وامنية مع دول كبرى ، كالولايات المتحدة .. بينما لا تزال الاتفاقية الخليجية لبناء جيش موحد تراوح مكانها ، بل وفشل الخيار العربي في الدفاع الذي كان يمثله اعلان دمشق .

ولم تكتف الحكومات بنبذ عروبتها وخليجيتها ، فراحت تدق اسفين التفرقة بين المواطنين الخليجيين وتحاول ان تسرب اليهم هذه النعرات ، بالرغم من ان الاعلام صوّر ولا يزال يصور الدور الكبير الذي وقفته الشعوب الخليجية لمؤازرة اشقائها الكويتيين .. لقد لعبت السياسة دورها ، وساهم التوجه الحكومي في الاعتماد على الغرب والتنصل من الروابط العربية والخليجية الى التأثير على الناس انفسهم فشهدنا — على سبيل المثال — في الشهر الماضي ، حملة ضد المواطنين البحرينيين الذين يعيشون في الكويت والذين قادهم الحظ العاثر الى البحث عن فرص عمل لدى شقيقتهم الغنية .. وسبب الحملة تصريح استفزازي ادلى به رئيس وزراء البحرين خليفة بن سلمان لصحيفة الفاينانشال تايمز البريطانية بتاريخ ٢٠ يونيو الماضي ، دعا فيه الى فتح صفحة جديدة مع العراق وتناسي الماضي .. وكان الهدف من التصريح برمته استفزاز الكويت التي اوقفت مساعداتها للبحرين .. ولم يسلم المواطنون من هذا التهريج السياسي ، حيث قامت السلطات الكويتية باعتقال مجموعة من العمال البحرينيين وترحيلهم الى بلادهم كان منهم : محمد عباس ، خليل ابراهيم ، محمد عبد الرضا ، ابراهيم علي ، هادي السيد عبدالله ، مصطفى غلوم ، حسين علي حسن ، عبد الجبار عبد الرضا ، عبد الله محمد عبد الله ، السيد محمد علي محمد علي ، منصور عبد الرسول ، جاسم منصور حسن ، محمد رضا غلوم ، عبد الله ابراهيم الخال ، سعيد ابراهيم الخال .

وقد تعرض هؤلاء الى اهانات وتعذيب قبل ترحيلهم ، ولم يعلموا سبب اعتقالهم ، وفي المطار منع رجل دين بحريني من دخول الكويت من قبل موظف استاء من تصريح رئيس وزراء البحرين .. هذه الحوادث تكررت عدة مرات وفي مناسبات مختلفة سواء في الكويت او غيرها ، في المقابل شاهدنا كيف استنفرت الاجهزة الامنية الكويتية للبحث عن رجل اعمال بريطاني فقد من مدينة الكويت .. ولم يأت المساء حتى كانت السفارة البريطانية قد تلقت تأكيدا بالعثور عليه .

ان التناقضات المحلية التي يعشيها الخليج تجعل من الصعب القول انه نسيج واحد ، فالتناقضات لا تقطع اوصال الخليج وحده وانما اوصال كل دولة فيه ، ففي داخل كل دولة هناك تناقضات تغذيها السلطات الحاكمة .. وبين الدول الاعضاء حزازات مختلفة كانت حصيلة الخلافات السياسية ، وهي كغيرها نتاج للتناقضات الموجودة على الساحة العربية □

تمهيداً للتطبيع النفسي والعملي مع اليهود

التخلّي عن فلسطين، وحذف ما يثير عداء إسرائيل من المناهج التعليمية

بدأت الحكومة السعودية بعملية غربلة واسعة للمناهج التعليمية والتربوية قبل أن تنعقد الجولة الاولى من مؤتمر السلام بين العرب واسرائيل في مدريد في نوفمبر العام الماضي . فقد تشكلت لجنة « تقييم المناهج » بأمر ملكي تضم من بين أعضائها الشيخ عبدالملك بن دهيش الرئيس العام لتعليم البنات ، وعدد آخر من مدراء التعليم ، وذلك لإعادة النظر في المناهج التعليمية ، وأمرت بأن يحذف بعض الفقرات المثيرة والمتعارضة مع سياسة المملكة تجاه عملية السلام بين العرب واسرائيل .

ومن خلال مقارنة مقرري جغرافيا العالم الاسلامي للصف الثاني المتوسط للعامين ١٩٨٨م و ١٩٩١ م ، وفي القسم الخاص عن فلسطين ، نجد أن الفقرات الدالة على الهوية الفلسطينية المتميّزة والتاريخ الاسلامي في هذا البلد قد تم حذفها في الطبعة المتأخرة . ففي طبعة عام ١٩٨٨م من الكتاب كان التمهيد الخاص عن فلسطين يؤكد على التاريخ العربي والاسلامي في فلسطين منذ أن استقرت على أرضها قبائل الساميين القادمين من الجزيرة العربية ، ثم إسراء رسول الله الى المسجد الاقصى بمدينة القدس بفلسطين ، ودخول الاخيرة في الاسلام في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب ، وهنا يثبت الكتاب حقيقة تاريخية « فمنذ أربعة عشر قرناً ظلت فلسطين بلداً اسلامياً عربياً له مكانة خاصة في قلوب المسلمين في مشارق الارض ومغاربها » ، واستناداً على هذه الحقيقة الثابتة يندد الكتاب بالاحتلال الاسرائيلي لفلسطين من خلال عرض موجز لدور الانتداب البريطاني المفروض على فلسطين في تشجيع الهجرات اليهودية اليها ، بعد اعلان وعد بلفور عام ١٩١٧م القاضي باعطاء حق انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

ويقف الكتاب المقرر هنا ليثبت حقيقة أخرى : « أوجد أعداء الاسلام جسماً غريباً في جسم الامة الاسلامية يكون مصدر إزعج وقلق ..لاقتصاديات البلاد العربية والعالم الاسلامي وتفتيت لوحدتها ، ويكون فوق قاعدة وركيزة لاعداء الاسلام لتحقيق أطماعهم وغاياتهم » . ويستدل الكتاب بآيتين من الذكر الحكيم لاثبات العداء اليهودي للعرب والمسلمين .

وينتهي التمهيد الخاص عن فلسطين للتأكيد على « أن مصالح اليهود وأهدافهم تتفق مع مصالح الدول الاستعمارية وأعداء الاسلام في أن يتوسعوا في احتلال أجزاء عزيزة من البلاد العربية تمتد من الفرات الى النيل كما يخططون ويحلمون ، وأكبر دليل على ذلك اعتداؤهم على المزيد من الاراضي العربية واحتلالها في حرب يونيو ١٩٦٧م واعتداءاتهم المتكررة على الاردن وسوريا ولبنان بغرض التوسع » .

وتحت عنوان « أهم المدن » يختتم المقرر بعد وصف كل مدينة بهذه العبارة « وسترد منهم ــ أي اليهود ــ باذن الله بصدق العزم وتظافر الجهود الاسلامية » . وفي ختام القسم الخاص عن فلسطين يؤكد الكتاب في طبعته عام ١٩٨٨م على « حقائق يجب أن لا تغيب عن البال » تقول بأن : اليهود ليسوا أمة لأنهم خليط من أجناس بشرية مختلفة وقد هيأت لهم بريطانيا وأمريكا وروسيا وغيرها من الدول الاستعمارية احتلال فلسطين لاقامة وطن قومي لهم .. وأن اليهود شردوا سكان فلسطين الاصليين .. وأن كفاح البلاد العربية والاسلامية لن يفتر لاسترداد فلسطين من الصهاينة الغزاة رغم طول عهد الاحتلال .. وأن قضية فلسطين قضية اسلامية ولا سبيل الى حلها الا بالجهاد في سبيل الله والوقوف يداً واحدة في وجه الصهيونية والصليبية وأعداء الاسلام .

أما في الطبعة التاسعة من الكتاب والصادرة في عام ١٩٩١م ، فجاءت مشوهة للغاية فقد ظهرت تغييرات كبيرة ومهمة في القسم الخاص عن فلسطين ، فقد تم حذف التمهيد الخاص عن دولة فلسطين وبالتالي تجريدها من تراثها الاسلامي وهويتها العربية ، بل واسقاط حقيقة أن اليهود اغتصبوا فلسطين وشردوا أهلها وأن الاستعمار الغربي كان وراء انشاء الوطن القومي لليهود .

وحول « أهم المدن » فقد غابت عبارة « وسترد منهم باذن الله بصدق العزيمة وتضافر الجهود الاسلامية » كما غابت عبارة « وقد استولى عليها الصهاينة في عام ١٣٨٧هـ / ١٩٦٧م » .

المثير أكثر للملاحظة في الطبعة التاسعة من الكتاب هو غياب « حقائق يجب ألا تغيب عن البال » ، رغم كونها حقائق ثابتة ومعلومة لدى القاصي والداني ، وأن انكارها يعد جريمة كبر في حق الشعوب الاسلامية ، وفي حق التاريخ .

ولعل مكمن الخطر هو تربية النشء على حقائق مشوهة وخاصة في قضية كانت في يوم ما تشكل خلفية أساسية ومحوراً تدور حوله باقي القضايا .

إن السلام الذي تساق اليه المملكة طواعية أو كرهاً ليس مبرراً نهائياً لتشويه الحقائق التاريخية وغسل ذاكرة المواطن بمعلومات ناقصة ومحرفة ، سيما في قضية كبرى ومصيرية بالنسبة للمسلمين .

في المقابل ينظم اليهود حركات صهيونية متعصبة تضع في قائمة نشاطاتها وشعاراتها قتل العرب وإخراجهم من فلسطين تحت شعارات عنصرية . ففي السادس من يوليو نظّم المؤتمر اليهودي العالمي ندوة في بروكسل تحت شعار « حماية الاخ اليهودي من الخطر العربي والاسلامي » شاركت فيها المنظمات اليهودية في العالم ، وحضرها رؤساء بعض الدول الاوروبية ومسؤولين أميركيين وقد عقد القيّمون على الندوة حواراً مع رئيس الحكومة الاسرائيلية الجديد اسحاق رابين بمشاركة سفيرين أميركيين . نشير هنا الى أن وفداً من المؤتمر اليهودي الاميركي المنظّم للندوة قد زار المملكة والتقى بالملك فهد ووزير الدفاع الامير سلطان في أواخر العام الماضي .

إذا رخصت فلسطين عند آل سعود من أجل سلام ذليل وكرسي حقير ، فإنها غالية وستبقى غالية عند كل مواطن معتز بتاريخه وتراثه ودينه وعروبته .

دوائر أميركية : الأمير سلمان المرشح الأوفر حظاً بالحكم

فهد يصرّ على أن يكون إبنه محمد ملكاً قادماً للمملكة !

■ الإدارة الأميركية شديدة الإمتعاض مما يجري في المملكة ! .

والإدارة الأميركية شديدة القلق من أن تؤدي تصرفات وسوء إدارة العائلة المالكة في السعودية ، الى الإضرار بالمصالح الأميركية دون قصد منها .

فالملك فهد ، حسب ما يقول دبلوماسيون وصحافيون أميركيون مهتمون بالشأن السعودي .. خامل كسول وبطيء الحركة ، وضعيف المبادرة ، ولا يستمع كثيراً الى النصح والتحذير ! .

ويقول بعض هؤلاء ، أن الإدارة الأميركية ودوائر سياسية غربية ، أخطأت كثيراً في تقييمها لشخصه قبل أن يصل الى كرسي الملك .. كانت تعتقد بأنه رجل مرحلة .. رجل تغيير ، يمتلك الكثير من الجرأة في تحد النظم الإجتماعية القائمة .. وأنه خلافاً لأخوته الكبار الذين سبقوه الى كرسي الملك ، تعلّم شيئاً — وإن كان قليلاً في المدارس — ، وأنه تأثر برحلاته الطويلة في العواصم الغربية أيام شبابه . ونظراً لحبّه وشغفه بالحياة ومباهجها ، فقد كان أقلّ ميلاً في الإلتصاق بالضوابط الدينية ، وكان كثيراً ما يعترض على أخيه فيصل لأنه كان يحابيها أو يجاريها .

وحين وصل فهد الى كرسي الملك ، لم يغيّر شيئاً في نهج الدولة .. لم يصبح رجل تغيير ، ولم يظهر منه انفتاح ، ولم يكن كأخيه فيصل بانياً للدولة ومؤسساتها ، بل أن البعض يعتقد بأن المملكة تقزّمت كثيراً في عهده ، وأن ما بناه فيصل من سمعة لها خلال فترة حكمه تمّ التفريط بها على نحو سيء .

والأميركيون اليوم ، هم أشدّ خشية مما مضى ، بأن يؤدي الفساد المستشري بين العائلة المالكة ، وتدهور الإدارة المحليّة ليس الى نهايتها فحسب ، ولكن الى نهاية المصالح الأميركية أيضاً .. ذلك أن الأميركيين ربطوا مصالحهم ببقاء العائلة المالكة في الحكم ، من منظور انها أقوى « حزب » في البلاد ، والأقدر على إدارة المملكة مركزياً وفي الإتجاه الذي يرغبون فيه .

يقول صحافي أميركي مقرب من الإدارة الأميركية ، أن البديل السياسي في السعودية لم يستكمل نموّه ، وأن المسؤولين الأميركيين أصبحوا يائسين من الملك فهد ، الذي لم يعد يهتم كثيراً بنصائحهم ، وأنه — حسب قولهم — لم ينفذ الكثير من الأمور التي يتفقون معه بشأنها ، إما نسياناً أو تجاهلاً ، كما أن نصائحهم الكثيرة في مواضيع مختلفة ذهبت أدراج الرياح .

من بين تلك النصائح ، يقول سفير أميركي سابق في المملكة ، أن من المستحيل تحقيق رغبة الملك فهد بتعيين إبنه الأثير لديه « محمد » ملكاً قادماً ، اللهم إلاّ إذا كان الملك مستعداً لحرب هوجاء داخلية قد تأتي على حكم السعوديين من أساسه .

وحين أبلغ الأميركيون الملك رأيهم في الموضوع هذا ، رفض الإستماع اليهم ، وهو مصرّ على المضي في طريقه .. مع ان الإدارة الأميركية راغبة حقاً في تحويل الحكم الى الجيل الثالث من العائلة المالكة ، والأمير محمد واحد من أبناء هذا الجيل ، ولكنه ليس أكثرهم إدارة وكفاءة وجاذبية .. ومع هذا فإنها تدرك حجم الصعاب التي ستواجهها في تحقيق غاياتها هذه ، ولهذا فإن الموضوع خضع للتأجيل ولايزال .

ولا يخفي المسؤولون الأميركيون وحتى البريطانيون قلقهم العميق من تطورات الأوضاع السياسية في المملكة .. فهناك الكثير من القوى برزت ، ودراسة الشارع السعودي واتجاهاته مخيفة بالنسبة إليهم ، ومشكلة الغربيين تتضاعف بسبب الخلاف في صفوف العائلة المالكة ، وخياراتهم قليلة رغم العدد الهائل من الأمراء .

فمع أنهم مع مركزية الحكم ، ومع أنهم لا يضمنون حكماً أفضل من الحكم الموجودين ، إلاّ أن هناك مصاعب جمّة تنتظرهم في طريق تأمين مصالحهم :

أولى هذه المصاعب ، أنهم لا يريدون بأي شكل كان أن يصل ولي العهد الحالي ، الأمير عبد الله الى الحكم .. فهو في نظرهم عروبي أكثر من اللازم ، وهم لا يخفون وهو لا يخفي كرههم له وكرهه لهم ! . وهذا أيضاً ليس أمراً جديداً ، فهذه المشاعر كانت معلومة منذ بداية السبعينات الميلادية على الأقل .

كيف يتخلصون من عقبة عبد الله ، ومن هو البديل القادم الممتطي صهوة الحكم ؟ .

هل هو الأمير سلطان ؟ .

ربما ، فلقد كان أثيراً لديهم منذ زمن غير قصير ، ولكن نظرتهم اليه تبدّلت بعض الشيء ، رغم تفضيلهم إيّاه على عبد الله .. كما أن نظرتهم الى المرحلة التي تمرّ بها المملكة تغيّرت .. إنهم يريدون تجديداً في الحكم ، ولا يعتقد أن سلطان قادر على فعل ذلك ، ويريدون رجلاً قوياً ، وسلطان لا يمتلك القوة الكافية ولا الجاذبية الكبيرة ، خاصة بعد تلوثه هو وأبناؤه بعدد من الفضائح والسمسرات ، جعلته موضع سخرية واتهام حينما أصبح الجيش السعودي أضحوكة العالم عندما غزا العراق الكويت .

وإذا كان أمراء الجيل الثالث مرغوبين حقاً ، فإن إدخالهم في الحكم يحتاج الى عمليّة جراحية كبيرة وخطيرة تجبر الجمهور السعودي والعائلة المالكة على التسليم بهم ، ويبدو أن إجراء مثل هذه العملية في الوقت الحالي غير مضمون النجاح .

ونظراً لإنشغال الملك فهد بأموره الخاصة ، وترك الأمور على الغارب ، وتأففه من الأعمال الإدارية حتى الضروري منها لتسيير شؤون الدولة ، اضطرت البعثات الدبلوماسية الغربية في المملكة ووزارات الخارجية في العواصم الغربية الى الإتصال المباشر بالمسؤولين السعوديين من وزراء وأمراء مناطق وغيرهم لترتيب شؤونهم وضمان سير مصالحهم ، بعيداً عن جهاز مجلس الوزراء الذي يرأسه الملك ، وبعيداً عن ولي العهد الذي هو مبعد فعلاً عن إدارة الدولة .

ومن هنا برز دور كبير للأمير سلمان أمير الرياض ، ٥٦ عاماً ، الذي كان بحكم موقعه على اتصال مستمر بالسفارات الأجنبيّة ومتابعة قضايا كثيرة تتعلق برعاياهم .. وهناك — كما ينقل أحد الدبلوماسيين السابقين في المملكة — رغبة كبرى في أن يتولّى سلمان الحكم متخطياً جميع إخوته الذين يكبرونه سنّاً . وتقييم الأميركيين لسلمان يقول بأنه لم يتلوّث بالفساد بالقدر الذي تلوّث به أشقاؤه السديريون ، وأنه مارس دور الموازن بين الأجنحة المتصارعة على الحكم ، وينظر اليه كرجل معتدل ، فضلاً عن أنه ينتمي لنفس العصبة القوية التي تمسك بالمملكة من أطرافها جميعاً .

ومن الواضح ان رصيد سلمان قد اتسع خلال السنوات العشر الماضية ، وصار يمارس الكثير من المهمام شديدة الحساسية والخطورة ، رغم ان موقعه الرسمي لا يفترض أن يسمح له بذلك .. لقد أصبح الأمير عنصراً بالغ الفاعلية في إدارة المملكة وسياساتها المختلفة ، وله من الشعبيّة أكبر مما لدى أشقائه الآخرين بمن فيهم الملك نفسه .

فهل يصبح سلمان ملك المملكة القادم ؟ □

الملك يعلن أسماء أعضاء مجلس الشورى في أكتوبر القادم

نقاش داخلي حول الحريات المنقوصة

دبلوماسي غربي في الرياض : لا معنى لمجلس معيّن يوافق أعضاؤه على كل شيء!

يفترض أن يكون الملك قد حسم خياراته بشأن أسماء الاعضاء المقرر تعيينهم في مجلس الشورى مع اقتراب الموعد النهائي الذي حدده الملك في الاول من مارس الماضي ، بأن التعيين سيتم في مدة أقصاها ستة أشهر والتي تنتهي في الأول من سبتمبر القادم ، في وقت بدأ فيه المواطنون والمهتمون بالتطورات السياسية في المملكة بترقب ما ستتمخض عنه فترة الانتظار ، وفي ظل تكهنات متضاربة بخصوص الطريقة التي سيعتمدها الملك في اختيار الاعضاء ، الامر الذي يساعد على فهم مبدئي للدور الذي سيضطلع به المجلس في المستقبل ، كما يساعد في معرفة الحصص والاتجهات التي سيقوم على أساسها المجلس .

فهناك من يعتقد بأن الملك سيعطي أولوية لليبراليين ، فيما ستكون حصّة التيار السلفي أقل مما يعتقد أقطابه ، الذين يشيرون الى ان الملك قد وعدهم خيراً ! ، في حين لا يتوقع أن يكون للمنطقة الشرقية أو الجنوبية تمثيل ذا أهميّة .

وعلى أية حال فهناك من ينظر الى مجلس الشورى المنتظر على أنه الامتحان الرئيسي لمعرفة ما اذا كانت الحكومة تنوي السير باتجاه الخيار الديموقراطي في المستقبل أم لا ، من خلال تقسيم مقاعد مجلس الشورى استناداً الى حجم المناطق والكثافة السكانية في كل منها ، دون اعتبار للفروقات المذهبية والاجتماعية والثقافية . في المقابل يقلل اخرون من شأن مجلس الشورى باعتباره لن يوفر مناخاً مناسباً لطرح الموضوعات الحساسة ذات علاقة مباشرة بحاجات المواطنين المحورية فضلاً عن سياسات الدولة ، وذلك لأن المجلس سيكون خاضعاً لسلطة الامراء ، الى جانب المحددات التي وضعتها العائلة المالكة لنظام المجلس ، والتي تجعل دوره هامشياً الى حد كبير .

ورغم صعوبة الاستناد على ما يدور من تكهنات أو انطباعات حول ما سيحدث في أوائل سبتمبر القادم .. الا أن الرأي آنف الذكر يعكس جزءاً من المخاوف بشأن عدم تحقيق التوازن في التمثيل المناطقي استناداً على ما هو معلوم من سياسة الأمراء بالبديهة .

من جهة ثانية تعكس الانطباعات المتداولة جانباً مهماً من الحاجات الحقيقية للمواطنين وطموحاتهم في الوصول الى مستوى متقدم من المشاركة السياسية ، وهي نفس النظرة التي يحملها أيضاً المرتبطون بمصالح سياسية واقتصادية في المملكة لا أقل خوفاً من تردي الاوضاع الداخلية واضرار نتائجها بمصالحهم ، ولذلك يطمح البعض الى قيام مجلس يرتقي الى مستوى التطلع السائد لدى الفعاليات الشعبية .

لقد قام مراسل رويتر في البحرين يوسف العظمة في التاسع والعشرين من يوليو الماضي بإعداد تحقيق من العاصمة السعودية الرياض حول ما يدور في أذهان بعض الديبلوماسيين بشأن مجلس الشورى السعودي وتوقعاتهم لما سيكون عليه حاله بعد الاعلان عن اسماء أعضائه .. ويقول التحقيق أن مجلس الشورى الذى يتوقع على نطاق واسع ان يعين الملك فهد بن عبد العزيز اعضاءه الستين الشهر القادم ، خطوة اولى انتقالية نحو الديمقراطية في المملكة .

وتتزايد التكهنات حاليا عن أسماء من يرجح اختيارهم لعضوية المجلس الذي سيتيح للمواطنين العاديين ، أن تكون لهم كلمة في شؤون المملكة التي يديرها افراد عائلة آل سعود منذ تأسيسها قبل ٦٠ عاما على يد الملك عبد العزيز والد الملك فهد .

ويستبعد مسؤولون كبار ودبلوماسيون كل الترشيحات والتكهنات ، ويقولون ان أحدا لا يعرف حقاً من الذين سيقع عليهم الاختيار لعضوية مجلس الشورى أو المجالس المحلية التي وعد الملك فهد بتشكيلها في الاول من مارس الماضي . وقال الملك فهد وقتئذ ان المجالس ستشكل في غضون ستة اشهر .

وقال دبلوماسي في الرياض : « ما يحدث هنا بعيد جداً عن الديمقراطية على النمط الغربي . لكنه أمر له مغزاه في بلد لم يعرف اي شكل من التمثيل في الماضي » .

ويترقب السعوديون اعلان اسماء الاعضاء لمعرفة هل سيكون مجلس الشورى مجرد مجلس صوري ام انه سيكون منبراً حقيقياً لمختلف الآراء السياسية في المملكة .

وقال دبلوماسيون إنه لم تبدر عن الملك فهد حتى الآن اي مؤشرات عن الاشخاص الذين سيختارهم ، لكنهم يتوقعون ان يجيء تشكيل المجالس « المحلية » ممثلاً الى حد كبير للاتجاهات السياسية الرئيسية في البلاد .

وقال دبلوماسي غربي « لا معنى لتعيين مجلس يتكون من رجال يوافقون على كل شيء » . في حين أن الحكومة السعودية تميل الى تأكيد أن التطور الطبيعي في البلاد هو الذي أفضى الى قرار ايجاد مجلس الشورى والمجالس

المحلية والاصلاحات الدستورية التي ستوجد لاول مرّة قانوناً مدنياً ، الى جانب الشريعة الاسلامية .. لكن الدبلوماسيين قالوا ان هذا لا ينفي وجود ضغط من أجل التغيير في أعقاب حرب الخليج .

فقد تعرضت السعودية لمؤثرات لم يسبق لها مثيل ومنها وصول اكثر من نصف مليون جندي من غير المسلمين من الولايات المتحدة ودول اخرى . وللمرة الاولى يواجه وضع المملكة كقوة سنيّة رئيسية وحامية للاماكن الاسلامية المقدسة تحديات اثناء حرب الخليج .

وقال الدبلوماسيون أن حرب الخليج زادت المتشددين تشدداً في كل من معسكري الليبراليين الذين يريدون المزيد من الديمقراطية والحريات الشخصية ، والاصوليين الذين يتوقون الى ما يعتبرونه حكماً اسلامياً أكثر نقاء وبعداً عن التأثيرات الغربية .

وتحدث الدبلوماسيون عن دلائل على استعداد الحكومة للتغاضي عن قدر محدود من الانشقاق . وقالوا ان من المستبعد الرجوع عن هذا الاتجاه الا اذا وقع حدث سياسي يقلب الموازين مثلما يمكن ان ينتج عن تجدد الحرب مع العراق .

ولا يتوقع اختيار المتطرفين من الليبراليين او الاصوليين لعضوية مجلس الشورى الذي سيتكون من الرجال فقط ، الا انه يمكن ان يقع الاختيار على معتدلين من الاتجاهين .

وبدا خلال الشهور القليلة الماضية أن السعوديين يتمتعون بقدر من الحرية لم يسبق له مثيل في مناقشة القضايا السياسية ما لم يحدث تشكيك في شرعيّة الحكم السعودي ! . وقال الدبلوماسيون أن بعض الصحف ناقشت مزايا وعيوب الديمقراطية ، كما تغاضت الحكومة عن خطب الاصوليين المعتدلين .

وقال دبلوماسي : « لا يزال الراديكاليون يواجهون المصاعب في المملكة ولكن الاخرين يجدون الامر اسهل الآن » . واضاف ان من الامثلة على ذلك انه تم منذ ثلاثة اشهر السماح لبعض الليبراليين السعوديين بحضور اجتماع في الكويت أسفر عن اقامة ملتقى ديمقراطي خليجي ، وهذا أمر لم يسبق حدوثه في البلاد التي لم تعرف الاحزاب السياسية .

وقال دبلوماسي آخر ان الليبراليين السعوديين منقسمون في الرأى فيما يتعلق بدرجة الديمقراطية المناسبة لبلادهم ، وان بعض الليبراليين بدأوا يخشون الديمقراطية الكاملة بعدما حدث في الجزائر من اكتساح الاصوليين للانتخابات العامة وزحفهم الى السلطة الذي لم يوقفه سوى تدخل الجيش ! .

القصيبي يعترف بتدمير الاماكن المقدسة ويتهم المسلمين بالشرك

اعترفت الحكومة السعودية بلسان سفيرها في لندن الدكتور غازي القصيبي ، بأنها تشن حملة لا هوادة فيها لمحو التراث الاسلامي والاماكن الاثرية التي ترمز الى تاريخ الاسلام في مكة المكرمة والمدينة المنورة ، بعد ان برر السفير ان هذا يحدث لحماية ما أسماه « بالتوحيد » ونبذ الشرك .

وقد وزعت في لندن منشورات وكتبت عدة صحف عن خطة سعودية لازالة المكان الذي ولد فيه النبي محمد ﷺ بعد ان تم تحويل بيت السيدة خديجة رضي الله عنها الى مكان للمراحيض العامة . وتعتزم الحكومة السعودية كذلك ازالة بعض النقوش الأثرية التي يرجع تاريخها الى القرن الثاني الهجري .

وقد انكر السفير في البداية وجود اي نية لهدم الاماكن الاثرية وحمل على من أسماهم بالمغرضين الذين يريدون اثارة البلبلة حول مواقف السعودية الاسلامية ، وانكر في لقاء مع شخصيات دينية موالية لحكومته وتمولهم بالمال وجود اي نية لعمليات الهدم التي تحدثت عنها الصحف ، كما وارسل ردا على صحيفة الديلي تلغراف يتنصل باسم الحكومة السعودية من اي علاقة بما اسماها بالاشاعات .

لكن السفير عاد في الخامس والعشرين من يوليو وبعد ان اتضح هدف حكومته من عمليات الهدم تلك الى الالتقاء بذات الشخصيات المحسوبة على حكومته واعترف بعمليات الهدم المتعمدة ولكنه برر ها بأنها لحماية التوحيد ! .

وقال الدكتور القصيبي في كلمة خلال استقباله لهذا الوفد « ان هناك هجمات مشبوهة موجهة الى المملكة ، وهذه الهجمات توجه الى المملكة لانها حامية التوحيد وعدوة الشرك ولانها لا تتهاون ولا تداهن في كل ما يتعلق بالتوحيد » . وأضاف قائلا « ان التوحيد كما تعرفون هو أن نعبد الله وحده ونعبده بما شرع لا نزيد في ذلك ولا ننقص » ، وتعهد بأن حكومته لن تتهاون في ممارسة مفهومها للتوحيد حتى لو اصطدمت مع جميع المسلمين وقال « نحن في المملكة لا ندّعي الكمال .. ولكننا لا نقبل التهاون في مسألة التوحيد ولو خالفنا العالم كله » .

واردف قائلا « هناك أقوام في مختلف مناطق الارض ضلوا السبيل فرفعوا بعض الاشخاص الى مقام الالوهية والعياذ بالله .. واتخذوا من مقاماتهم أماكن للعبادة ومثل هؤلاء يوجهون الحملات المغرضة الى المملكة مدعين انها تعتدي على حرمة الاثار الاسلامية » .

وبحسب التفسير الوهابي للتوحيد ، فقد شن الوهابيون حملات لابادة معالم التراث الاسلامي كبيت النبي الاعظم وبيوت الصحابة ، ومقابرهم والخندق ، ومعالم معركة بدر واحد ، والشواهد التي كانت على قبور الصحابة في البقيع ومقبرة المعلا التي تضم رفاة شهداء الإسلام . كما حاول الوهابيون في مرات عديدة تدمير ضريح رسول الله ، لكن الضغوطات الاسلامية حالت دون ذلك ، ويتعرض المسلمون الذين يقبلون ضريح رسول الله الى ضرب مبرح من قبل جماعات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويوجه اليهم السباب والاهانات .. وبالرغم من ان غالبية المسلمين لا توافق الوهابيين تفسيرهم للتوحيد فإن الحكومة تضرب بعرض الحائط آراءهم وتمضي قدما في الرضوخ لتأثير ميليشيات الامر بالمعروف والنهي عن المنكر .

بيد ان هناك اهدافاً سياسية وراء عمليات الهدم تلك واهمها رغبة الحكومة في عدم الابقاء على اي من الشواهد التي تذكر الناس بماضيهم وتراثهم الخالد ، حيث تريد ان تصور للناس وكأنهم مقطوعو الجذور الى ان اكتشفهم آل سعود ! .

ومن المفارقات المذهلة ان الحكومة السعودية التي تدعي الحرص على تطبيق التوحيد تبذل الاموال الطائلة للحفاظ على تراث كعب الاحبار ويهود خيبر وتمنع تحت طائلة المسؤولية اي مساس بتلك الآثار ، كما انها تبذل الملايين للحفاظ على تراث الملك عبد العزيز وأنشأت في هذا السبيل « دارة الملك عبد العزيز » التي تعني بحفظ سيوف واحذية الملك الراحل ، كما افتتحت العام الماضي موقع قصر الحكم الذي كلف اكثر من ثلاثمائة مليون ريال من اجل الحفاظ على بيت الملك عبد العزيز والقلعة التي اقتحمها قبل احتلال الرياض .. في حين يعتبر الحفاظ على الآثار الاسلامية في مكة المكرمة منافيا للتوحيد ، وكأن التوحيد هذا لا يفهمه أحد ولا يعتنقه أحد سوى زمرة الحكم السعودي .

السعودية والمستشرق المنصر هانز كونج

بقلم الدكتور أحمد عبد الحميد غراب
أستاذ سابق للعلوم الإسلامية في جامعة الإمام محمد بن سعود في الرياض

طالما تبجّح حكام السعودية بالخدمات الجليلة التي يزعمون أنهم يقدمونها الى الإسلام والمسلمين ، وتشمل القائمة الطويلة للخدمات التي يمنّون بها عادة على المسلمين ، مقاومة أخطار الإستشراق والتنصير .

وقد ساعدت الثروة النفطية الهائلة التي يغتصبها حكام السعودية ، وإمبراطورية الإعلام الواسعة التي يديرونها ، في أن يصدق بعض المسلمين أسطورة الخدمات هذه ، ولكن لحسن الحظ ــ كما يقول المثل ــ فإن أحداً لا يستطيع أن يخدع كل الناس كل الوقت ، وبخاصة بعد حرب الخليج ! ، فقد تكشفت بعد هذه الحرب كثير من الحقائق ، وسقطت كثير من الأساطير ، ومنها أسطورة : خدمة حكام السعودية للإسلام والمسلمين ، ومقاومتهم أخطار المستشرقين والمنصرين .

ومنذ فترة قصيرة تكشّفت للناس حقائق رهيبة عن تواطؤ حكام السعودية مع أميركا واسرائيل لتحقيق هيمنة الصليبيين واليهود على المسلمين ومصائرهم وثرواتهم في المنطقة ، وخاصة عن طريق « مؤتمرات السلام » وخطط التطبيع النفسي والديني بين المسلمين واليهود ، تمهيداً لتحقيق قيام اسرائيل الكبرى ، ليس على حساب الفلسطينيين فحسب ، بل على حساب لعرب والمسلمين جميعاً .

ومنذ فترة قصيرة أيضاً تكشفت للناس كذلك حقائق رهيبة عن دعم وتمويل حكام السعودية لجون قرنق ، عميل المنصرين في جنوب لسودان ، بل وإمداد عصاباته بالأسلحة الفتاكة لتمكينه من الإستمرار في حرب إخواننا المسلمين في السودان ، وقتلهم وتشريدهم .

وفي كتاب « المستشرقون والعملاء الجدد » عرضنا حقائق موثقة ــ قصد بها التمثيل لا الحصر ــ عن دعم حكام السعودية لمراكز الإستشراق والتنصير في أوروبا وأميركا ، وعلى رأسها مركز أكسفورد للدراسات الإستشراقية ، بكلية الصليب . وقد زار الأمير بندر بن سلطان ، سفير السعودية في واشنطن هذا المركز خلال أزمة الخليج وألقى فيه محاضرة ، حاول فيها تبرير سياسة المملكة في دعوة قوات الكفر لاحتلال مهد الاسلام خلال الحرب ، كما تبرع للمركز ــ من المال العام للمسلمين ــ بمبلغ لم يكشف النقاب عن مقداره بالتحديد .

ونعرض اليوم بايجاز مثالاً آخر عن دعم حكام السعودية وتأييدهم لنشاطات المستشرقين والمنصرين ضد الاسلام والمسلمين ، وهو مثال المستشرق المنصّر هانز كونج .

وهانز كونج ، قسيس كاثوليكي سويسري الاصل . درس اللاهوت المسيحي في الجامعة البابوية بروما ، وحصل على الدكتوراة من المعهد الكاثوليكي بجامعة السوربون ، وعمل أباً روحياً في الكنيسة المركزية بلوزان ، وعينه البابا يوحنا ٢٣ مستشاراً رسمياً في مجلس الكنيسة الاعلى سنة ١٩٦٢م . ويعمل الآن أستاذاً للاهوت المسيحي بجامعة توبنجن الالمانية ، ومديراً لمعهد توحيد الكنائس المسيحية بالجامعة نفسها .

دعي هذا المستشرق المنصّر ليلقي محاضرة عامة بعنوان « النصرانية الاصيلة بين الأناجيل والقرآن » مساء الاثنين ١٩ / ١٠ / ١٤١٠ هـ الموافق للرابع عشر من مايو ١٩٩٠ ، في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض . وكان معروفاً لدى أوساط الأساتذة أن الدعوة وجهت إليه بنفوذ مدير جامعة الإمام الدكتور عبد الله التركي ، والذي يقوم نيابة عن « خادم الحرمين » وبتوجيهاته « السامية » بتقديم الدعم المادي والمعنوي لعدة مراكز استشراقية تنصيرية في أوروبا واميركا ، ومنها مركز أكسفورد انف الذكر .

وحوالي الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم حضر هانز كونج على رأس وفد من جامعة الإمام ، بينهم جعفر شيخ إدريس ــ وهو الذي يمثل مدير جامعة الإمام عادة في الإتصالات واللقاءات بالمستشرقين وترتيب التعاون معهم حسب تعليمات المدير ــ حضر كونج الى قسم الدراسات الإسلامية بجامعة الملك سعود ، حيث عقد اجتماع مع المستشرق حضره بعض الأساتذة والطلبة ، واشتركتُ في هذا الإجتماع ، ودارت بيني وبينه مناقشة كشفت عن حقائق هامة منها :

● أنه يجهل اللغة العربية ، ومع ذلك لا يستحي أن يحاضر ويؤلّف عن الإسلام وعن القرآن الكريم ! .

● أنه ينكر عصمة الأنبياء لأنهم بشر ! ، ويتجاهل العقيدة الإسلامية في عصمة الأنبياء .

● أن أهم المصادر التي يستقي منها معلوماته عن الإسلام هي المصادر الإستشراقية ، وبخاصة من أستاذه المستشرق الألماني باريت الذي كان يعمل أيضاً بجامعة توبنجن ، وهو الذي كتب في دائرة المعارف « الإسلامية » ــ وهي في حقيقتها دائرة معارف استشراقية عن الإسلام ــ مقالاً عن أميّة الرسول ﷺ ، قرّر فيه أن الرسول كان أميّاً بمعنى أنه ينتمي الى أمّة العرب الأميين « أي غير اليهود » . ولكنه أنكر أنه كان أميّاً بمعنى أنه كان لا يقرأ ولا يكتب ، كما قال الله تعالى : ﴿ وما كنت تتلو من قبله من كتاب ولا تخطّه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون ﴾ « العنكبوت : ٤٨ » .

● وعن موقف الغرب المسيحي من القضية الفلسطينية ، حاول كونج أن يدافع عن موقف أميركا ، ويظهرها بمظهر المتعاطف مع الفلسطينيين ، بدليل أن الإدارة الأميركية « تحتجّ » على إسرائيل لإقامتها المستوطنات اليهوديّة في الأراضي المحتلة ! . وذكّرته بأن هذه الإدارة نفسها هي التي تموّل إسرائيل لإقامة تلك المستوطنات .

وبعد الإجتماع ، اتصل بعض الطلاب بالمسؤولين في مركز الملك فيصل ، وطالبوهم بإلغاء محاضرة المستشرق في المساء ، وخشيت سلطات الأمن السعودية من إمكانية حدوث شغب

إذا ألقيت المحاضرة فتقرر إلغاؤها .

وبقدر ما أثار هذا الإلغاء سرور الطلاب ، فإنه أثار غضب ذوي النفوذ السعوديين وبخاصة في جامعة الإمام ، لأنهم خططوا طويلاً ، وبذلوا جهوداً محمومة لدعوة المستشرق المنصّر ، ثم رأوا خططهم تنهار ، وجهودهم تذهب هباءاً في آخر لحظة ، وضيفهم العزيز يعود بخفي حنين ! .

وكانت الدعاية التي سبقت دعوته ، وصاحبت تواجده في الرياض ، هو أنه مستشرق منصف للإسلام والمسلمين ، وصديق يتعاطف مع العرب والفلسطنيين ضد إسرائيل واليهود .

وشاء الله تعالى أن يفتضح هذا الكذب ، وتظهر الحقيقة على لسان المستشرق نفسه ، وذلك في كتاب له بعنوان : اليهودية ــ الموقف الديني في عصرنا . وهو الكتاب الذي أصدره بالألمانية بعد زيارته للرياض بفترة قصيرة « سنة ١٩٩١ » ، وترجم الى الإنجليزية وصدر في لندن سنة ١٩٩٢ عن دار نشر مسيحية هي :

SCM Press LTD

ورحّب بالكتاب اليهود بوجه خاص « راجع على سبيل المثال مقال الحاخام البرت فريدلاندر بعنوان : A CATHOLIC ON THE JEWS وهو كاثوليكي يؤلف عن اليهود ، انظر مقاله هذا في صحيفة التايمز اللندنية الصادرة في السادس والعشرين من مارس الماضي » .

وتكفي الإشارة الى بعض ما يحفل به الكتاب من تعاطف المؤلف مع إسرائيل واليهود .

وفيما يلي أمثلة قليلة تكفي في الدلالة على هذا التعاطف ، كما تلقي الضوء على الدوافع الحقيقية التي حذت بحكام السعودية الى دعوته :

● أهدى هانز كونج كتابه الى أصدقائه اليهود في أنحاء العالم . وهذا نصّ الإهداء :

TO MY JEWISH FRIENDS
THROUGHOUT THE WORLD

● أكد المؤلف في مواضيع عديدة في المقدمة أن له علاقات وثيقة بإسرائيل ، ووزارة خارجيتها ، وبعض ساستها وأحبارها ، وأنه قام بعدة زيارات لإسرائيل ، وألقى العديد من المحاضرات في معهد فان لير بالقدس ، وفي جامعة حيفا ، وأن له علاقات وثيقة كذلك بأحبار اليهود في أقطار الغرب ، وبخاصة في الولايات المتحدة الأميركية .

● لا يقتصر تعاطف المؤلف مع إسرائيل على حاضرها ، بل يمتدّ الى مستقبلها ، فيتمنّى في المقدمة أن يكون عام اليوبيل الذهبي ــ وهو عام الإحتفالات بالعيد الخمسيني لدولة إسرائيل سنة ١٩٩٨م ــ عام ابتهاج حقيقي وأفراح لتلك الدولة الصهيونية .

● يؤكد حق اسرائيل في أرض فلسطين ــ أرض الميعاد ــ ويقرّر أن بين شعب الله المختار وأرض الميعاد علاقة لا تنفصم ــ حتى حين كان اليهود في المنفى لقرون طويلة ! ــ وأن هذه العلاقة جوهرية وعنصر أساس في عقيدة اليهود ، بغض النظر عما إذا كان ذلك يناسب « الآخرين » أو لا يناسبهم ! ــ انظر صفحة ٤٥ ، ٤٦ ــ .

● وذرّاً للرماد في العيون ، يتظاهر المؤلف بالعدالة والأمانة العلمية ، فيورد بعض إنتقادات « لاذعة » لإسرائيل وسياستها في الأراضي المحتلة ــ ص ٣٠ وما بعدها ــ . وهذه الإنتقادات تشبه الإحتجاجات ــ شديدة اللهجة ــ التي تصدرها الإدارة الأميركية ضد سياسة إسرائيل بين الحين والحين ، لتضليل العرب والمسلمين .

الدعوة الى الإبراهيمية

والمؤلف يريد تحقيق التطبيع النفسي والديني بين المسلمين وإسرائيل ، لأنه يريد تحقيق السلام لإسرائيل على حساب المسلمين ، ومن ثم يدعو المسلمين والعرب الى السلام والوئام مع إسرائيل تحت راية « الإبراهيمية » : أي أن الأديان السماوية الثلاثة : اليهودية والنصرانية والإسلام تجتمع كلها في أصل واحد ، وهو : دين إبراهيم ــ ص ١٧ ، ١٨ ــ .

والحق الذي لا شك فيه هو أن دين إبراهيم عليه السلام كان الإسلام وليس اليهودية أو النصرانية ، كما قال الله تعالى : ﴿ ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً وما كان من المشركين ﴾ « ال عمران : ٦٧ » .

● ومن منطلق « الإبراهيمية » يقدم المؤلف مقترحاته لتحقيق السلام بين العرب واليهود على اساس ديني مشترك ، ومن هذه المقترحات :

□ إتخاذ قبة الصخرة مجمعاً للأديان الثلاثة ــ ص ٥٧٨ ، ٥٧٩ ــ [وهذا الإقتراح يشبه فكرة السادات الذي هلك قبل أن يحققها وهي إنشاء مجمع الأديان الثلاثة في سيناء] .

□ إقامة صلاة جماعية مشتركة بين أتباع الأديان الثلاثة ــ ص ٥٨٠ ، ٥٨٣ ــ .

ومن الواضح أن الدعوة الى « الإبراهيمية » مثل الدعوة الى « التقارب بين الأديان » والى « وحدة الأديان » ، إنما هي دعوات خداعة يقصد بها اليهود وعملاؤهم تحقيق عدة أهداف ، منها :

✸ توفير السلام لإسرائيل لتقوم بالمزيد من التوسّع والعدوان على المسلمين ، كما حدث فعلاً بعد اتفاقات كامب ديفيد .

✸ تمييع هيمنة الإسلام على الأديان السابقة ونسخه إيّاها .

✸ إنحراف المسلمين عن جوهر العقيدة الإسلامية وهو التوحيد : وذلك بإبتداع صلاة جماعية واحدة مشتركة بين أهل التوحيد والتشبيه والتثليث .

﴿ والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون ﴾ .

كمال أدهم يغرم أكثر من مائة مليون دولار بشأن علاقاته ببنك الإعتماد

ذكرت صحيفة واشنطن بوست في عددها الصادر في التاسع والعشرين من يوليو الماضي ، أن كمال أدهم ، صهر الملك فيصل ، ورئيس المخابرات السعودية حتى عام ١٩٧٨ ، وإحدى الشخصيات الرئيسية المتورطة في شراء فيرست أمريكان بنكشيرز عام ١٩٨٢ ، اعترف بأنه مذنب في انتهاك قانون الشركات القابضة للبنوك في نيويورك .

وقالت الصحيفة ان الشيخ كمال أدهم وافق ايضا على دفع مبلغ ١٠٥ ملايين دولار لتسوية اتهامات بأنه علم بأن مجموعة من المستثمرين العرب سيطروا على فيرست أمريكان بطريقة غير مشروعة .

وأضافت بأن موافقة أدهم جاءت في اطار التعاون مع محققي الولاية والمحققين الاتحاديين في عملية شراء بنك الاعتماد والتجارة الدولي لفيرست امريكان بنكشيرز .

وقالت الواشنطن بوست انه تمّ توقيع الاتفاق يوم الاثنين الموافق للسابع والعشرين من يوليو الماضي ، واعلن في ذات الفترة عن عرائض اتهام جديدة تشمل قضية فيرست امريكان .. وقالت مصادر قريبة من التحقيق ، ان روبرت مورجنثاو ممثل الادعاء في منطقة نيويورك يستعد لاعلان لوائح الاتهامات ضد كلارك كليفورد وروبرت التيمان وهما من المحامين البارزين في واشنطن .

وذكر مصدر انه يتوقع ان تشمل لائحة الاتهام مزاعم بأن كليفورد والتمان كذبا عندما أبلغا منظمي الاعمال المصرفية ان بنك الاعتماد والتجارة الدولي لا يسيطر على فيرست امريكان ، وهو بنك في واشنطن كان كليفورد رئيسا لمجلس ادارته والتمان رئيسا له .

والمعلوم أن كمال أدهم ، قد تضرر في السنوات الأخيرة ، وضعفت إمكاناته الاقتصادية ، الأمر الذي جعل الملك فهد يعطف عليه بين الفينة والأخرى بعقد أو بصفقة يكسب منها الملايين ! .. كما تجدر الإشارة الى أن كمال أدهم يمتلك أسهما في الشركة السعودية للإبحاث والتسويق ، المالك لصحيفة الشرق الأوسط وأخواتها .

● لجنة المحامين الدولية لحقوق الانسان في مينسوتا تصدر تقريراً غاضباً بعنوان :

عار في البيت السعودي ـ ١

إعداد : مكّي علي

■ تمهيد :

في عام ١٩٨٩م ، بدأت لجنة المحامين الدولية في مينسوتا لحقوق الانسان بمطالعة أوضاع حقوق الانسان في المملكة العربية السعودية . وفيما بعد ، اختارت اللجنة المملكة لتقريرها الخاص وهو الثالث ضمن سلسلة دراسات عن دول طالما أخفت ممارساتها في مجال حقوق الانسان عن أنظار العالم . التقرير الاول صدر عام ١٩٨٨م وعالج أوضاع حقوق الانسان في كوريا الشمالية . بينما صدر التقرير الثاني في عام ١٩٩٠م وعالج أوضاع حقوق الانسان في البانيا .

وعلى الرغم من بروز اسم المملكة العربية السعودية في الاخبار خلال الفترة الممتدة بين ١٩٩٠م و ١٩٩١م ، الا أن المعلومات المنشورة حول ثقافة البلاد ونظامها القانوني وسجل حقوق الانسان فيها ظلت شحيحة ، فالدخول الى السعودية محدود جداً والبحث حولها صعب . كما أن الاجنبي المتطلع الى زيارة للسعوية لا يتمكن من الحصول على تأشيرة دخول الا اذا كفله مواطن سعودي أو مؤسسة . واللجنة لم تقم بزيارة السعودية أثناء اعدادها للدراسة حول أوضاع حقوق الانسان فيها ، نتيجة للاخطار المحتملة التي يمكن أن تصيب المواطنين السعوديين الذين سيكفلون أعضاءها .

لذا فان هذا التقرير هو نتاج لمعلومات جمعت من خلال دراسات وبحوث أكاديمية وقانونية ومن خلال (٨٥) مقابلة أجريت مع مواطنين سعوديين ومفكرين عرب وأميركيين وكذا مع أجانب عاشوا وعملوا في السعودية . أما اجراء المقابلات فقد تطلب من اللجنة ارسال باحثين ودارسين الى كل من القاهرة وجنيف ولندن والفلبين وفينا والى مدن مختلفة من الولايات المتحدة وكندا . كل الذين تمت مقابلتهم ـ مع بعض الاستثناءات ـ بقيت هوياتهم مجهولة ، هذا اذا ماعرفت في الاساس ، وذلك حفاظاً على سلامتهم .

واستلمت اللجنة معلومات من سفارة المملكة العربية السعودية في واشنطن . كما أنها أرسلت بمسودة هذا التقرير الى السفير السعودي في الولايات المتحدة الاميركية لابداء ملاحظاته الا أنها لم تستلم رداً منه .

إن لجنة المحامين الدولية في مينسوتا لحقوق الانسان تتقدم بالشكر الجزيل لمؤسسة جي رودريك ماك آرثر لهبتها التي ساعدت في تمويل المشروع بشكل مؤثر .

■ ملخص التقرير :

على الرغم مما حققته المملكة من تطور اقتصادي ملحوظ طيلة مدة الثلاثين سنة الماضية الا أن الوضع في حقل حقوق الانسان ظل مأساويا فيها ، سواء بالنسبة للمواطنين السعوديين أو لغيرهم من الاجانب . والسعودية بلد محكوم بنظام ملكي مطلق ، فلا يوجد فيها نظام قضائي ولا أحزاب سياسية ولا صحافة حرة ولا حرية معتقدات ولا نقابات . كما أن المعارضة الثقافية والسياسة مقموعة وممنوعة بشدة . بل حتى الالاف من اللاجئين العراقيين الذين لجأوا الى السعودية من جراء حرب الخليج لا يزالون محتجزين في مخيمات صحراوية محاطة باسلاك شائكة .

وقد فشلت السعودية بالكامل تقريبا في تبني الاتفاقيات والمعاهدات العالمية المهمة في حقل حقوق الانسان ، بالرغم من أنها عضو في الامم المتحدة مما يجعلها ملزمة بمعاهداتها والتي من بينها معاهدة احترام حقوق الانسان التي ينص على الميثاق العالمي لحقوق الانسان .

وبالرغم من أن المملكة قد عزلت نفسها عن غالبية أمم الارض بعدم مشاركتها في تبني الاتفاقيات المهمة لحقوق الانسان وباستخفافها بالحقوق والضمانات التي تؤمنها تلك الاتفاقيات ، الا أنها حاولت ابراز نفسها في كثير من المحافل الدولية كمناصر وكمدافع عن تلك الحقوق . فسجلها التصويتي في الجمعية العمومية للامم المتحدة ومشاركتها في لجنة حقوق الانسان ثم انتقادها المتكرر لسجل حقوق الانسان في دول أخرى ما هي الا أفعال مغايرة لما هو موجود فعلاً داخل البلاد وتحايل ليس فقط على المقاييس الدولية ، وانما تحايل على القانون الاسلامي والمحلي السعودي .

إن هذا التقرير يضبط ويسجل كثيراً من الاخفاقات في سجل حقوق الانسان في السعودية ـ خصوصاً ـ فيما يتعلق بالنظام القضائي الجنائي معاملة العمال الاجانب والمرأة والاقلية الشيعية .

■ قضاء جنائي متعسف ونظام قضائي تابع للملك

تمتلك السلطات السعودية قوات أمنية تمارس عملياً وبدون حذر أو تعقل اعتقال واحتجاز السعوديين وغيرهم من الاجانب . والاعتقالات العشوائية هي أمر عادي وأن أكثر الذين يتعرضون لها هم من العمال الاجانب والدول النامية وممن يشتبه في كونهم معارضين سياسيين شيعة . وعندما يتم اعتقال الاشخاص ، فانهم في العادة يحتجزون في زنزانات انفرادية ، كما أن الضرب والتعذيب الجسدي والنفسي هما أمر عادي وواسع الانتشار . ويستخدم رجال البوليس والمحققون ، وبشكل روتيني ، مثل هذه التكتيكات لاخذ الاعترافات ممن يشتبه في ارتكابهم لجرائم أو من المعارضين السياسيين .

وعلى الرغم من أن القانون السعودي يطالب بأن تكون المحاكمات علنية ، فنادراً ما تكون كذلك ، الا أنه لم يسمح حتى بحضور محامي دفاع داخل المحكمة . أما القضاة فيعينهم ويفصلهم الملك ، كما وأنهم يتصرفون حسب رغبات العائلة المالكة . وفي الواقع لا أحد منهم يتصرف ضد رغبة الملك .

■ معاملة العمال الاجانب كالعبيد

على رغم حاجة المملكة للعمال الاجانب (٤ الى ٥ مليون عامل) ، الا أن مستخدميهم السعوديين وكذا الحكومة السعودية يعرضونهم الى معاملة سيئة للغاية ، ويتعرض العمال القادمون من الدول النامية ، كدول أفريقيا وآسيا الى أسوأ تعامل . فبعد وصولهم الى المملكة ، كثيراً ما يتوجب عليهم قبول وظائف مغايرة لما قد اتفق عليه من قبل وبرواتب أقل . كما يتوجب عليهم تسليم جوازاتهم الى مستخدميهم السعوديين . ثم أضف الى ذلك أن المستخدم السعودي يحتجز إقامات العمال وهو الذي يقرر اذا ومتى يمكنهم الحصول على اذن بمغادرة البلاد . ويلزم على كثير من العمال الاجانب تحمل ظروف معيشية قاسية وأوقات عمل طويلة . والمحكمة لا تنصفهم في مظالمهم الا قليلا ، هذا

اذا كان هناك أي انصاف اساسا . ويحرم على العمال غير المسلمين ممارسة طقوسهم الدينية .

وتجبر الخادمات وهن من الدول النامية ، على تحمل ظروف معيشية شبيهة بظروف العبيد في أغلب الاحيان . كما أن مستخدميهن لايقبلون بخروجهن من البيوت . ومع أن أكثرهن يعانين من سوء التغذية ، الا أنهن يجبرن على العمل لمدة (١٨) ساعة يوميا وطيلة أيام الاسبوع . ثم إن كثيرا منهن تعرضن لاعتداءات جسدية وجنسية . أما اللاتي يهربن من مستخدميهن السعوديين ، توقفهن الحكومة ويحتمل أن تسجنهن لعدة شهور قبل أن تقدم على ترحيلهن . بالطبع ، البعض منهن هربن ، وأجبرن على العودة الى مستخدميهن المتعسفين .

■ التمييز ضد المرأة

تعامل النساء في المملكة كمواطنات من الدرجة الثانية كما تختلف حقوقهن القانونية عن حقوق الرجال . أما السفر لمسافات طويلة داخل البلاد أو للخارج فيمنع على أية امرأة من دن وليها . وبشكل عام ينبغي على المرأة أن تكون في معية رجل أو صبي من أهل بيتها وأن تتلفع بملابس طبقا لاعراف وقوانين متشددة اذا ما أرادت أن تخرج الى الاماكن العامة . بالطبع ، تمنع الحكومة على النساء قياد السيارات .

إن الفصل بين الجنسين ــ وهو أمر أساسي في المجمع السعودي ــ له نتائج ظالمة ومعادية للمرأة . والمرأة لاتتمتع بفرص تعليمية أو موارد متساوية مع الرجل . كما أنها لاتعمل الا في المواقع التي تجيزها لها الحكومة . وغالبية النساء ليس لديهن خيار العمل خارج البيت . ثم إنهن يمنعن من فرص المشاركة الكاملة في الحياة السعودية .

■ التعبير والتمييز الديني

تمنع الحكومة السعودية بشكل قاطع أية ممارسات دينية علنية غير اسلامية في السعودية وأن أي شخص يمارس طقوس غير اسلامية يعرض نفسه للاعتقال أو للتهجير ، اذا كان أجنبيا . بل وحتى أولئك المسلمين الذين يمارسون الاسلام على غير الطريقة السنية الرسمية ، عليهم أن يواجهوا تمييزا شديدا .

إن ابناء الطائفة الشيعية ، وهم أقلية في السعودية ، يشكلون هدفا لحملات الحكومة التخويفية والقمعية والارهابية على المستويين الثقافي والاقتصادي . وتتنوع المعاملة السيئة ضد الاقلية الشيعية لتشمل التمييز في الوظائف والتضييق في السفر واضطهاد الطلبة العائدين من الخارج والاعتقالات العشوائية الواسعة وهدم أماكن الشيعة الدينية .

■ التوصيات

اعتمادا على تحقيقات وتحرياتها التي أجرتها ، توصي لجنة المحامين الدولية في مينسوتا لحقوق الانسان الحكومة السعودية بما يأتي :

- ١ ــ الالتزم والاذعان لمقررات الميثاق العالمي لحقوق الانسان ولمبادىء حقوق الانسان الاخرى التي قد وافقت عليها في مناسبات عالمية كثيرة .
- ٢ ــ القيام بطباعة ونشر الميثاق العالمي لحقوق الانسان وكذا ميثاق القاهرة لحقوق الانسان في الاسلام في السعودية وباللغة العربية .
- ٣ ــ اتخاذ الخطوات والاجراءات الضرورية واللازمة لضمان عدم تعرض الافراد للاعتقالات العشوائية ولضمان عدم تعرض معارضي الحكومة السلميين للسجن أو التعذيب لأي سبب .
- ٤ ــ الاعلان عن قانون يضمن حقوق وفرص متساوية بالنسبة للمرأة ، بما في ذلك في الفرص التعليمية والوظيفية المتساوية وحرية الحركة والتنقل .
- ٥ ــ الالتزام بتعهداتها الدولية من أجل ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع وضمان سيطرتها الكاملة على حياتها الشخصية .
- ٦ ــ احترام الحقوق الدينية والثقافية للاقلية الشيعية والسماح لهم بممارسة عقائدهم والاحتفال بمناسباتهم .
- ٧ ــ وقف التمييز والاضطهاد الحكومي ضد الشيعة ، بما في ذلك التمييز الوظيفي والتعليمي والخدماتي .
- ٨ ــ حماية حقوق العمال الاجانب ومقاضاة مستخدميهم السعوديين لذين يمارسون الاضطهاد ضدهم .
- ٩ ــ اصدار الاقامات وتأشيرات السفر للعمال الاجانب بشكل مباشر ، أي لا عن طريق مستخدميهم ، وكذا الاعلان عن الاماكن والكيفية التي يمكن أن تساعد الاجانب في الحصول على تعويضات بدل المعاملة السيئة والاضطهاد والاحتيال .
- ١٠ ــ ضمان حرية التعبير في كل جوانب الحياة السعودية ، بما في ذلك حرية الفن وحرية الصحافة .
- ١١ ــ ضمان حرية السفر والتنقل في السعودية ، بما في ذلك حرية كل المواطنين السعوديين في مغادرة البلاد والعودة اليها بحرية . والسماح للصحفيين الاجانب ومنظمات حقوق الانسان بكثرة التردد على البلاد .
- ١٢ ــ الاعلان عن نظام قضائي شامل .
- ١٣ ــ الغاء الاعدامات والعقوبات القاسية والمثيرة الاخرى .
- ١٤ ــ التصديق على الاتفاقية الدولية للحقوق المدنية والسياسية وملحقها الاختياري الاول ، الاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والمعاهدة الدولية لازالة كل أنواع التمييز العنصري ، المعاهدة الدولية لازالة كل انواع التمييز ضد المرأة ، معاهدة مناهضة التعذيب والعقوبات القاسية اللانسانية ، معاهدة الحقوق السياسية للمرأة ، معاهدة اعطاء الجنسية للمرأة المتزوجة ، معاهدة أن لايكون الزواج الا بالقبول والسن الادنى للزواج وتسجيل الزواج ، معاهدة منع الاتجار بالبشر ، حرية التجمع وحماية حق التنظيم وابرام المعاهدات (معاهدة منظمة العمل الدولية رقم ٨٧) ، حق التنظيم ، المعاهدة الدولية لحماية كل العمال الاجانب وأفراد عائلاتهم .
- ١٥ ــ الاستمرار في العمل مع المنظمات الدولية لتفكيك مخيمات اللاجئين العراقيين المتواجدة على طول الحدود السعودية ومن ثم اعادة توطينهم .

□ ١ ــ مدخل

المملكة بلاد واسعة نسبيا وعدد سكانها ضئيل . أما مساحتها فتشكل غالبية شبه الجزيرة العربية . وتمتلك المنطقة تاريخا طويلا لقبائل بدوية مقسمة وثقافة معزولة . وعلى الرغم من أن المسلمين من بلدان اخرى قد تفاعلوا على مدى قرون مع سكان المنطقة أثناء وجودهم في مكة والمدينة لتأدية مناسك الحج ، الا أن التجربة لم تنتج أمة منفتحة . بل على العكس من ذلك ، تعتبر المملكة بلادا معزولة ذات مجتمع منغلق ينظر الى الثقافة الاجنبية والتأثيرات السياسية بخوف وخشية .

بالاضافة الى ذلك ، لم تشجع الظروف التاريخية والسياسية والاجتماعية للسعودية على احترام حقوق الانسان المعترف بها دوليا ، وقد كان من الممكن أن يودي التقدم الاقتصادي خلال السنوات الثلاثين الماضية الى تقدم ونهوض في مجال الحفاظ على حقوق الانسان سواء بالنسبة للمواطنين السعوديين أو للاجانب . الا أن الحكومة السعودية شددت في مراقبتها عل المجتمع وقمعت بشدة المعارضة السياسية والثقافية . وبقيت السعودية دولة ملكية بالكامل ليس فيا نظام قضائي ولا أحزاب سياسية ، ولا نقابات ولا صحافة حرة كما أن السعودية لاتمتلك دستورا سياسيا على الرغم من أن مراسيم ملكية في الاول من مارس ١٩٩٢م قد أعلنت ويمكن أن تكون بنودا لدستور .

□ أ ــ سكان وجغرافية المملكة

يقدر عدد سكان المملكة بحوالي أربعة عشر مليون نسمة (٢) ويشكل

الاجانب أقل بقليل من نصف عددهم (٣) . بالطبع ، يصعب الحصول على احصاء سكاني دقيق لرغبة الحكومة السعودية في أن تظهر البلاد وكأنها صاحبة عدد كبير من السكان . ولاغرابة في ذلك ، فالمملكة تمتلك مصادر طبيعية ضخمة وعدد قليل من الناس وجيران يتطلعون الى ما تمتلك .

في عام ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣م ، أجري أول احصاء رسمي للسكان في المملكة ، الا أن الحكومة رفضت نتائجه (٤) . أما في العام ١٩٧٦م فقد أعلنت الحكومة السعودية نتائج إحصاء عام ١٩٧٤م مدعية أن عدد السكان في ذلك العام بلغ سبعة ملايين نسمة . الا أن البنك العالمي حدد عدده بخمسة ملايين نسمة (يشكل الاجانب عددا كبيرا من بينهم) . في عام ١٩٨٩م ، إدعت الحكومة رسميا أن عدد السكان يبلغ (١٢) مليون نسمة (٥) . ولكن وللسبب الذي ذكرناه سابقا ، يحتمل أنه كان قريبا من السبعة ملايين نسمة في ذلك الوقت .

إن معدل الولادات في المملكة ــ في الوقت الحاضر ــ هو (٤٢) لكل ألف نسمة ومعدل الوفيات هو (٨) لكل ألف نسمة . وبمعنى آخر ، إن نسبة الزيادة السكانية في كل عام هي ٣،٤ ٪ (٦) كما أن نسبة الخصوبة عالية اذ تبلغ ٧،١ ٪ (٧) . أما الوفيات بين الاطفال فتبلغ (٧٠) لكل ألف طفل (٨) . في حين بلغ نسبة التعليم ٥٠ ٪ تقريبا (٩) . وبالمناسبة ، إن هذه الارقام والاحصائيات شبيهة بتلك التي في مصر وهي البلد الذي يمتلك ثروة هي أقل بكثير مما تمتلكه المملكة .

ويشكل السنة ٨٥ ٪ من عدد السكان (١٠) . في حين يشكل الشيعة النسبة الاكبر من بقية السكان وهم يتمركزون في المنطقة الشرقية من البلاد . وتمنع الحكومة أية ممارسة دينية علنية لاتباع غير دين الاسلام (١١).

وتمتد المملكة على مساحة قدرها (٨٣٠٠٠٠) ميلا مربعا(١٢) . حوالي ثلث مساحة الولايات المتحدة ، وأكثر أراضيها قاحلة جرداء قليلة السكان باستثناء بعض المدن .

□ التاريخ والاقتصاد

يبدأ تاريخ المملكة مع الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود الذي أوجدها عام ١٩٣٢م بعد ثلاثين سنة من المنازعات لتوحيد المنطقة . وتلقى الملك عبدالعزيز الدعم في الوقت المناسب من الاخوان وهم أتباع متشددون للوهابية التي تشكل تيارا نقيا في الاسلام السني . وتجدر الاشارة هنا الى ان الروابط فيما بين الوهابية وآل سعود تعود الى منتصف القرن الثامن عشر الميلادي .

وللملك عبدالعزيز (٤٣) ولدا(١٣) ، من بينهم أربع تسلموا الحكم بما فيهم الملك الحالي ــ فهد بن عبدالعزيز ــ . وهناك ما لايقل عن ستة من أخوة الملك في مناصب عليا في الحكومة السعودية وهم : الامير عبدالله (ولي العهد والنائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني) ، الامير سلطان (النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطران) ، الامير متعب (وزير الاشغال العامة والاسكان) ، الامير نايف (وزير الداخلية) ، الامير عبدالرحمن (نائب وزير الدفاع والطران) والامير أحمد (نائب وزير الداخلية) .

أما الاخوة الاخرون فيهم أمراء المناطق الرئيسية (الرياض ، مكة المكرمة ، المدينة المنورة ، أمارات أخرى) . كما أن أبناء فهد وأبناء أخوته يمسكون بمناصب مهمة ، بما في ذلك وزارة الخارجية . والعائلة المالكة السعودية كبيرة جدا (يتروح عدد أفرادها ما بين أربعة وستةالاف أمير وأميرة) وتسيطر على شؤون المملكة بالكامل .

إن المنطقة التي تتشكل منها المملكة كانت ولقرون فقيرة ، حيث كانت تعتمد في اقتصادها على الرعي وانتاج التمور والتجارة المتواضعة البسيطة ودخل الحجاج الذين يأتون الى مكة والمدينة . أما النفط فلم يكتشف بكميات تجارية الا في عام ١٩٣٨م . ومنذ ذلك الوقت بدأ الاقتصاد السعودي في النمو بشكل واسع . الاحصاءات تقدر كمية البترول المخزون في المملكة بربع احتياطي العالم من النفط . كما أن المملكة تمتلك كميات مهمة من الغاز الطبيعي ، بالطبع ، إن استغلال المملكة لهذه الموارد الطبيعية أوجد ثروة هائلة فيها .

وقادت هذه الثروة الهائلة أو أوجدت حياة مرفهة لأفراد العائلة المالكة ولتلك القبائل المرتبطة سياسيا بالملك . في عهد الملك سعود (١٩٥٣ ــ ١٩٦٤م) كان التطور الاقتصادي محدودا على مستوى البلاد ككل مما أوجد اختلالا في المستويات الاقتصادية . وبمعنى آخر كانت الهوة بين ما يتمتع به أفراد العائلة المالكة وبين ما يتمتع به أبناء الشعب كبيرة جدا . وقد تسببت الحالة في خلق توترات اجتماعية أدت في النهاية الى عزل الملك سعود وتسلم أخيه فيصل مقاليد الحكم .

والملك فيصل (١٩٦٤ ــ ١٩٧٥م) كان رجلا متدينا وقد كافح من أجل الجمع بين الحداثة والمحافظة الدينية . قبل وصوله الى السلطة وتسلمه مقاليد الحكم عمل هو وزوجته على توسيع تعليم المرأة وذلك في نهاية الخمسينات . كما قام بالغاء الرق في السعودية وذلك في عام ١٩٦٢م . أما الاقتصاد فتسارع نموه تحت اشراف الملك . واتسعت دائرة التعليم والخدمات الصحية وزادت فرص العمل بشكل كبير . فبدأت المملكة تأخذ ملامح الدولة الحديثة . وفي تلك المدة أو ذلك العهد ، زادت الهجرة من الارياف الى المدن .

ولقد استمر النمو الاقتصادي في عهدي الملك خالد (١٩٧٥ ــ ١٩٨٢م) والملك فهد (١٩٨٢م ــ وحتى الوقت الحاضر) . لكن وكما هو معمول به في العهود السابقة ، يمارس الملك فهد حكما ملكيا مطلقا .

□ ج ــ الاهتمامات السياسية الحاضرة

لاتوجد أية مؤسسات ديموقراطية تقليدية في المملكة ، ومجالس الملك وأخوته هي الاماكن الطبيعية لطرح المظالم والطلبات من قبل أبناء الشعب . لكن في الاول من مارس ١٩٩٢م اعلن الملك عن تشكيل (مجلس للشورى) ، وهو مؤسسة حكمية ينظر اليها البعض على أنها خطوة أولى باتجاه البرلمان . ولاشك أن هذه الخطوة تعجز عن أن تكون اصلاحا ديمقراطيا حقيقيا ، مما يجعلها تحفظ السيطرة على القوة في أيدي أفراد العائلة المالكة في المملكة .

وفي أمثلة تمركز القوة في أيدي العائلة المالكة ، الرقابة الشديدة على الصحافة وكل وسائل الاعلام في السعودية (١٤) . بل تمارس الحكومة السعودية رقابة على بعض وسائل الاعلام في بعض الدول العربية عن طريق دفع الاموال اليها لكي تمتنع عن نشر المعلومات السلبية ضد المملكة . وعندما تفشل الحكومة في جهودها تشجع الحكومات العربية الصديقة لها على تقييد انتشار مثل تلك المعلومات (١٥) .

ومن بين تلك لاسباب التي تجعل العائلة المالكة السعودية لاتتقبل التقاليد والاعراف الديموقراطية هو اهتمامها الشديد بأمن الدولة والذي يؤمن السعوديون بانه مهدد من قبل جيرانهم ومن قبل أناس في الداخل ــ خصوصا ــ من ميليشيات المجموعات الاسلامية المتدينة ومن قبل الاقلية الشيعية .

إن التحديث هو في قلب المشكلة الداخلية وقد أحدث تشنجا شديدا بين المؤسسة الدينية التقليدية وبين الحكومة . وقد كانت هناك أحداث ــ ولازالت ــ اشتبك فيها أتباع الوهابية من جهة مع الحكومة والمتعلمين من التكنوقراط من جهة أخرى حول التحديث . وحتى ادخال الراديو والتلفزيون الى المملكة أحدث جدلا شديدا . كما أن حادثة الحرم المكي في عام ١٩٧٩م والتي شارك فيها أكثر من خمسمائة شخص من السنة بقيادة حفيد أحد المنتقدين من الاخوان للملك عبدالعزيز ، تعبر واحدة من بين النزاعات التي وقعت مؤخرا مع الحكومة .

وفي الآون الاخيرة جددت المجموعات الاسلامية انتقادها للحكومة عبر الخطب خارج المساجد وعبر نشر الاشرطة الصوتية السياسية ، الى حد دفع بالامير تركي الفيصل (رئيس المخابرات السعودية) والشيخ عبدالعزيز بن باز الى التصريح علنا بتحذيراتهما (١٦) .

ومنذ قيام الثورة الايرانية في عام ١٩٧٩م اتخذت الحكومة السعودية مواقف حذرة للغاية تجاه المسائل السياسية والثقافية رغبة في الانسجام مع الوهابية التقليدية وتجنبا لمواقف الاسلاميين المتشددين (١٧) . وفي الواقع تشكل الثورة الايرانية المشكلة المركزية بالنسبة للعالم وبالنسبة لأمن الدولة في السعودية ، لذا فالحكومة السعودية تريد ولا تريد . إنها تريد أن تتجنب الاخطاء التي كانت في ايران ولا تريد أن تعطي الفرصة للمتدينين المتعصبين

بأن يرفعوا الشعارات الوطنية والشعارات الموجهة ضد السيطرة الغربية للبلاد . والنتيجة هي القمع الحكومي الشديد لأية معارضة سياسية في المملكة والوقوف ضد التأثيرات الثقافية والسياسية الخارجية على البلاد . أما الاقلية الشيعية الكبيرة في المنطقة الشرقية ــ مشكلة سياسية بالنسبة للعائلة المالكة ــ فتمثل مشكلة مماثلة لسابقتها ، مما يجعل أبناءها يتعرضون ليس فقط للقمع السياسي وانما للتمييز الوظيفي والتعليمي والخدماتي الذي تقدمه الحكومة(١٨) .

إن الخلاف مع العراق والذي وقع بعد غزوه للكويت في أغسطس من عام ١٩٩٠م سلط الضوء على مشكلة قريبة وعلى العلاقة الخاصة التي تربط السعودية بالولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية بالرغم من أنها تحاول عدم الظهور بمظهر غربي . المشكلة كانت قد وقعت قبل الغزو وفي مكة بالتحديد للحجاج الايرانيين ، اذ قتل رجال الشرطة السعودية أربعمائة منهم في عام ١٩٨٧م وهم يتظاهرون ضد العائلة المالكة السعودية وحليفتها الولايات المتحدة الاميركية (١٩) .

□ د ــ مراسيم الاول من مارس لعام ١٩٩٢م

في الاول من مارس عام ١٩٩٢م أصدر الملك فهد مجموعة من المراسيم الملكية التي كانت تعني الامر بتشكيل مواد الدستور (٢٠) . أحد تلك المراسيم أمر بتشكيل (القانون الاساسي) لحكومة المملكة العربية السعودية (٢١) . والثاني أمر بتشكيل مجلس للشورى يتشكل من ستين عضوا خلال ستة أشهر ومهمته استشارية لمساعدة الملك وأهل السلطة في مراجعة القوانين والسياسات الحكومة (٢٢) . أما المرسوم الثالث فينص على تشكيل نظام للمقاطعات التي يبلغ عددها أربعة عشر مقاطعة خلال سنة واحدة (٢٣) .

وتنص المادة الاولى في المرسوم الاول على : (المملكة العربية السعودية هي دولة عربية واسلامية . دينها الاسلام ودستورها القرآن والسنة النبوية ، لغتها هي اللغة العربية وعاصمتها الرياض) كما اكد الملك فهد على أن الاسلام والشريعة هما أساس (نظام) المملكة العربية السعودية . ويظهر من خلال المرسوم أن التغيير فيما هو قائم ضئيل جدا .

ومن بين الامور الاخرى التي وردت ، أن المرسوم حدد وظائف ولي العهد (٢٤) وأكد على أهمية الاسلام (٢٥) ، شرح أسسا اقتصادية محددة (٢٦) . شرح دور الدولة في تأمين الخدمات كالتعليم والصحة العامة والدفاع (٢٧) كما شرح مم تتشكل الحكومة وسماها كالآتي : السلطة القضائية ، والسلطة التنفيذية ، والسلطة التنظيمية (٢٨) .

إن في المرسوم الاول مواد مختلفة لها علاقة وثيقة بهذا التقرير . ففي ما يخص الحرية الشخصية هناك مادة تنص على أن (الدولة تضمن الامن لكل المواطنين والساكنين وليس لاحد أن ينتهك ، أو يعتقل أو يسجن أحدا الا طبقا لاحكام النظام) (٢٩) . لكن وكما هو موضح في هذا التقرير . تهمل أحكام النظام الحالي مثل هذه الحقوق الاساسية . وينص المرسوم الجديد على استقلال القضاء (٣٠) ــ وهو مايضمنه القانون القائم ــ ولكن من دون تبديل السياسة الحالية التي تنتهك تلك الاستقلالية (القضاة سوف يعينون ويفصلون من وظائفهم بأمر ملي حسب توصية مجلس القضاء الاعلى وأحكام القانون) (٣١) .

أما المرسوم الملكي الثاني فمهم جدا لانه ينص على تشكيل مجلس للشورى بصلاحيات واضحة . ولكن لجنة المحامين الدولية في مينسوتا تلاحظ بقلق أن المرسوم الاول يعطي الملك حق حل المجلس واعادة تشكيله (٣٢) . وفي الاساس ، سوف يقدم أعضاء المجلس الستون ، الحلول لرئيس مجلس الوراء لتتم دراستها من قبل أعضاء الوزارة (٣٣) كما سيراجعون القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية (٣٤) . وفي الواقع سوف تكون للمجلس صلاحية ظاهرية باستجواب الحكومة . أما اذا لم تثبت أنها عملا حكوميا فسوف يبت فيها الملك (٣٥) .

إن مجلس الشورى يمكن أن يشكل الخطوة الاساسية باتجاه الديمقراطية في المملكة لذا فهو تطور مرحب به . ويبقى أن نرى فيما اذا كانت هذه الخطوة بشير لاصلاح حقيقي أم هي مجرد تزييف وبما أن اعضاء المجلس يعينهم الملك أي لاينتخبون (٣٦) ، فإنه يبدو من غير الممكن للمجلس أن يشكل قوة حكومية مستقلة تعكس ارادة الشعب ، بل وأكثر من ذلك ، لقد أوضح المرسوم الملكي الاول أن الحكم في المملكة (سوف يكون محصورا في أولاد موسس المملكة وأحفاده)(٣٧) . إن التأكيد على كون الحكم ملكيا مطلقا ينذر بحالة غر صحية لاولئك الذين يتطلعون الى اصلاحات ديمقراطية حقيقية .

ويضع المرسوم الملكي الثالث نظام للمقاطعات سوف يتم تطبيقه خلال عام . وينص نظام المقاطعات على تشكيل مجلس استشاري لكل مقاطعة ، أي أن مجالس المقاطعات سوف تكون موازية لمجلس الشورى الوطني .

وعموما المراسيم تتسم بضيق النظر ولا تعالج مجموعة الاتهامات الواردة في هذا التقرير ، كما أن أية وثيقة يراد منها أن تكون النظام الاساسي لحكومة ما ، ينبغي أن تسرد وبشكل كامل الحقوق الاساسية التي سيتمتع بها الشعب . إن المراسيم الملكية فشلت في ذلك السرد وخصوصا في صمتها حول حقوق الاشخاص في الحياة والمساواة وفي حرية الحركة والتنقل وفي الكرامة . أضف الى ذلك أن حرية التعبير مرفوضة بشكل واضح (٣٨) كما أنه لا يوجد أي تدبير يمنع التمييز ضد الاقليات الدينية وضد المرأة .

إن الضمانات الاخرى كالتدبير التالي الذي ينص على (أن الدولة تحفظ للناس حقوقهم طبقا للشريعة الاسلامية)(٣٩)، هي عبارة عن تكرار لما هو موجود في القانون القائم حاليا والذي لا يحترم . إن لجنة المحامين الدولية في مينسوتا تظهر تفاؤلا متحفظا تجاه المراسيم الاخيرة وتنتظر اصلاحات ديموقراطية حقيقية في المستقبل .

□ هـ ــ النظام التشريعي السعودي

نظريا يوفر النظام التشريعي السعودي أرضية ملائمة للدفاع عن كثير من الحقوق لاساسية كسرعة المثول أمام القضاء وعدم تعرض الاشخاص للتعذيب والتأكيد على نزاهة وتجرد المحاكم . أما فعليا فانه ، اي النظام التشريعي ، وكما هو موضح في هذا التقرير فشل في الدفاع عن تلك الحقوق . لذا فالنتيجة هي حالة بائسة وباعثة على الأسى لحقوق الانسان في السعودية .

إن هذا الجزء أو هذا المقطع يراد منه أن يعطي خلفية عن القانون الاسلامي الاساسي وعن النظام القضائي السعودي لاولئك القراء غير المطلعين عليهما . وبمعنى اخر إن هذا المقطع لايقصد منه أن يكون تحليلا رسميا للقانون الاسلامي (٤٠) .

■ ١ ــ الشريعة

لم يكن هناك دستور في المملكة . والشريعة (القانون الاسلامي) هي القانون الاساسي للبلاد وهي مقتبسة من المذهب الحنبلي (٤١) . وهناك أربعة مصادر للشريعة . الاول : القرآن وهو كلام الله الحاكم على كل مسالة قانونية والجاري عل كل واحد دون استثناء . ولايمكن للمراسيم أو الاوامر الملكية ولا للفتاوي ولا لاي قانون أو نظام أن يناقض أو يكذب القرآن . الثاني : السنة ، وهي أقوال وأفعال النبي محمد (٤٢) . الثالث : الاجماع ، أي اجماع علماء المسلمين حول المسائل غير المطروحة في القرآن والسنة . الرابع : القياس ، أي استخلاص الاحكام عن طريق التماثل .

وبالاضافة الى ذلك ، هناك قوانين ايجابية متزايدة والتي (يجب أن تكون مطابقة للشريعة مع الاخذ بعين الاعتبار أوضاع المجتمع الحديث)(٤٣) ومصادر هذه القوانين هي المراسيم والاوامر الملكية ، القوانين الصادرة عن مجلس الوزراء ، والقوانين والانظمة الصادرة عن كل وزارة على حدة أو عن الادارات .

■ ٢ ــ النظام القضائي

في عام ١٩٢٧م وقبل تأسيس المملكة العربية السعودية رسميا أصدر الملك

عبدالعزيز مجموعة قوانين تنظم بنية وسلطة المحاكم المختلفة في الاراضي الموحدة انذاك تحت سلطته (٤٤) . وشكلت تلك القوانين الارضية والاساس للنظام القضائي السعودي ، والذي استمر العمل به حتى أعيد تنظيمه في عهد الملك خالد بأمر ملكي في عام ١٩٧٥م(٤٥) . وعلى الرغم من أن النظام القضائي الجديد احتفظ ببعض ملامح الانظمة القضائية لعام ١٩٢٧م ، الا أن اصلاحات عام ١٩٧٥م كانت مراجعة مهمة اذ أنها تشكل استجابة للتحديث السريع في المملكة . وهناك ملامح جديرة بالاهتمام للقانون القضائي لعام ١٩٧٥م وهي : الاستقلال الاسمي للقضاء ، تشكيل المحاكم والمحاكمات العلنية .

ويؤكد القانون القضائي لعام ١٩٧٥م في مستهله على (أن القضاة مستقلون ولا يخضعون لاي سلطة أثناء ممارستهم لعملهم القضائي باستثناء الشريعة والقانون . كما لايحق لاحد لان يتدخل في أمر القضاء)(٤٦) . وفي الواقع ، ان تدخل وزير العدل أو أي وزير آخر في أمر القضاء يعتبر جريمة في نظر القانون السعودي (٤٧) . ولكي يضمن استقلاليته ، اتخذ النظام القضائي خطوات وقائية اضافية وذلك بجعله حق اقالة ونقل وتأديب القضاة في يد مجلس القضاء الاعلى (أعلى قوة قضائية في البلاد) (٤٨) .

ويحدد النظام القضائي أربعة أنواع من المحاكم الشرعية وهي : المحاكم المحدودة ، المحاكم العامة ، محاكم الاستئناف ومجلس القضاء الاعلى (٤٩) . ويعتبر مجلس القضاء الاعلى السلطة القضائية الاعلى في السعودية . فبالاضافة الى حق النقض الذي يمارسه المجلس في دعاوي معينة فان له حق الادارة والاشراف على المحاكم الشرعية (٥٠) . كما انه مخول — وبشكل خاص — في مراجعة عقوبات قطع الرؤوس وبتر الايدي والرجم (٥١) . ومن صلاحياته — أيضا — التحري وابعاد القضاة الفاسدين (٥٢) . وبطلب من الملك أو من وزير العدل ، يستطيع المجلس أن يقدم الاراء والنصائح (٥٣) . ويتشكل المجلس من احد عشر قاض . ويقسمون الى قسمين وهما اللجنة الدائمة واللجنة العمومية ولكل قسم خمسة أعضاء . أما القاضي الحادي عشر فهو رئيس المجلس وهو عبارة عن وزير العدل (٥٤) .

وتعبر محكمة الاستئناف المنبر الارفع في مجال النقض والاستئناف بالنسبة لمحاكم الشرعية (٥٥) . ولها سلطة على كل الشكاوي الجنائية والمدنية . وتعتبر قراراتها نهائية عندما يتم التصديق عليها من قبل وزير العدل)(٥٦) . واذا لم يوافق الوزير على قرار ما صادر عن محكمة الاستئناف ثم استمر في عدم الموافقة فان بامكانه رفع الشكوى او القضية التي اتخذ في حقها القرار الى مجلس القضاء الاعلى ليصدر بحقها الحكم النهائي . والقرارات في محكمة الاستئناف تتخذ بالاغلبية (أي بالتصويت) وتعلن بواسطة هيئة مشكلة من ثلاثة قضاة . أما حكم قطع الرؤوس والرجم والبتر فتصدرها هيئة مشكلة من خمسة قضاة (٥٧) .

والمحاكم العمومية أو العامة لها الحق في النظر في كل الشكاوي الجنائية والمدنية ، فيما عدا تلك المنوطة أساسا بغيرها (٥٨) . أما تشكيلها ومكانها ونطاق سلطتها ، فكل ذلك يقرره وزير العدل بتوجه من مجلس القضاء الاعلى (٥٩) . وقرارات المحاكم العمومية أو العامة يتخذها أو يصدرها قاض واحد . أما عدا تلك القرارات الخاصة بقطع الرأس والبتر والرجم والتي تصدرها هيئة مشكلة من ثلاثة قضاة (٦٠) .

وتستمع المحاكم المحدودة للشكاوي التي ترتبط بالقضايا المالية والعقوبات التي تحويلها الى المحاكم العامة أو العمومية . أما تشكيلها ومكانها ونطاق سلطتها . فكل ذلك يقرره وزير العدل بتوصية من مجلس القضاء الاعلى (٦١) . ويتخذ أو يصدر القرار قاض واحد (٦٢).

وبالاضافة الى المحاكم الشرعية المختصة بمسائل قضائية عامة . هناك العديد من المحاكم الادارية وشبه القضائية في المملكة وتتمتع هذه المحاكم بسلطات قضائية محدودة تمنح اليها بأمر ملكي وتعمل بعيدا عن وزارة العدل (٦١) . ومن أمثلة هذه المحاكم لجنة حل المشاكل التجارية ولجنة حل مشاكل العمل .

وهناك مثال آخر للمحاكم الادارية وشبه القضائية وهو ديوان المظالم ويؤدي الديوان وظائف قضائية وغير قضائية . ومن أمثلة الوظائف غير القضائية ، النظر في الشكاوي التي ترفع ضد الحكومة (٦٤) . فاذا ما رفعت اليه شكوى ضد الحكومة ، فانه يقوم باصدار مذكرة يشرح فيها الشكوى ونتائج تحقيقاته وتحرياته والحلول المقترحة لحلها . بالطبع ، الديوان ليست لديه القوة لانفاذ مقترحاته (٦٥) . وفي السنوات الاخيرة ، توسعت سلطة الديوان القضائية بحيث شملت مراجع قرارات اتخذت من قبل المحاكم الشرعية — خصوصا — عندما يكون هناك شعور بتحيز القاضي (٦٦) . وأخيرا للديوان مقدرة قضائية محدودة وسلطة قضائية على أحكام الاعدام الصادرة عن محاكم في دول الجامعة العربية (١٩٦٧) .

■ ٣ — القانون الجنائي السعودي

يعتبر القانون الجنائي السعودي جزءا من الشريعة الاسلامية ولذا فهو مقتبس من القرآن والسنة والاجماع والقياس والاستحسان والمصلحة المرسلة ومن سد الذرائع ومن الاستصحاب (٦٨) .

وأول أساس للقانون الجنائي السعودي هو التزام القانون والمحافظة عليه : (القاعدة الاساسية هي أن كل شيء حلال الا اذا حرم بالذات أو عرف بأنه غير صالح للاستعمال أو استنكر أو ذم) (٦٩) لكن عدم وجود قانون جزائي محدد ، يقوض بشكل سيء هذا الاساس ، أو يقوض التزام القانون والمحافظة عليه .

■ ٤ — الجرائم والعقوبات

على الرغم من أن المملكة لاتمتلك قانونا جزائيا الا أن القانون الاسلامي يحدد ثلاثة أنواع من الجرائم العامة وهي : جرائم الحدود ، وجرائم القصاص ، وجرائم التعزير .

وجرائم الحدود تشمل احتساء الكحول ، السرقة ، السرقة المسلحة ، الزنا ، القذف ، والارتداد عن الاسلام (٧٠). ولهذه الجرائم عقوبات ثابتة ومحددة في القرآن والسنة بحيث لا تترك للقاضي حرية التصرف والاختيار . ولايمكن لأية سلطة أن تعفو عن أي شخص أدين بجريمة حد .

ولان جرائم الحدود جزاؤها الاعدام أو عقوبات بدنية ، فلا بد من توفر الشواهد والضوابط الصارمة قبل تنفيذ العقوبة . والعلاقة الثانوية — مثلا — غير مقبولة في مقاضاة جرائم الحدود ، لذا لابد من توفر شهود عيان (٧) . وفي الحقيقة ، بعض جرائم الحدود تستوجب إثنين الى أربعة من الشهود قبل اتهام الشخص بارتكاب أي جريمة حد (٧٢) .

أما جرائم القصاص فتشمل القتل ، القتل العمد ، القتل غر العمد ، إحداث جرح أو تشويه عمدي ، أو إحداث جرح أو تشويه غير عمدي (٧٣) . وعقوبات هذه الجرائم مشروحة ومفصلة في القرآن والسنة . والقصاص يعني (التساوي) أو (التماثل) (٧٤) .

(إذا ارتكب شخص مخالفة معينة أو انتهاكا معينا فسوف يعاقب بمثل ما ارتكب وبنفس الوسائل التي استخدمها في ايذاء شخص آخر)(٧٥) . وعقوبة جرائم القصاص إما بمثلها أو بدفع الدية اذا رضي أهل الضحية (٧٦) .

وتشتمل جرائم التعزير على السرقة بسابق اصرار (السرقة العمدية) ، أخذ الربا شهادة الزور ، والفساد (٧٧) . وعقوبة جرائم التعزير استنسابية أو متروكة لتقدير القاضي . والتعزير يعني أن تعاقب أو تصلح (٧٨) . والقاضي أو الحاكم لديه مجال واسع لتحديد طبيعة العقوبة . كما أن المذاهب الاربعة السنية يختلفون فيما يتعلق او يتصل (بنوعية العقوبات وتطبيقاتها وبنطاق الخيار القضائي) (٧٩) .

وجدير ذكره ، ان الحكومة السعودية تسترشد بالوهابية في اجراء العقوبات الجنائية . والعقوبات الجنائية في فكر المدرسة الوهابية تسلتزم أن تكون قاسية . فالسارق تقطع يده اليمنى والزاني غير المحصن يجلد مائة جلدة والزاني المحصن يرجم حتى الموت . ويجلد الرامي بالزنا ثمانين جلدة . ويعاقب قاطع الطريق بقطع طرفين منه من خلاف أو بالصلب أو الاعدام أو الطرد من البلاد . وعقوبة شرب الخمر أربعون جلدة . وللردة عن الاسلام القتل . وللقتل ، الاعدام أو الدية حسب رغبة أهل القتيل . وللضرب أو التعدي عقوبة مثلها أو فدية مالية حسب رغبة أهل المجني عليه (٨٠) .

وعلى الرغم من احترام لجنة المحامين الدولية في مينسوتا لاحكام الشريعة ، الا انها تعارض عقوبة الاعدام في كل أنحاء العالم وتحت أي ظرف وذلك بسبب اهتمامها بتعزيز وحماية حقوق الانسان . إن معارضة عقوبة الموت أو الاعدام تعكس التوجه العالمي نحو الغائها كما وأنها متناغمة ومتناسقة مع مقاييس حقوق الانسان العالمية الموجودة فعلا والمتنامية .

■ مصادر الفصل الاول

١ ــ في الفترة الاخيرة ، أصدرت مجموعات غير حكومية مهتمة بحقوق الانسان تقارير نقدية لاوضاع حقوق الانسان في السعودية ، من بين تلك التقارير ، تقرير منظمة المادة (١٩) وهو مملكة الصمت .. حرية التعبير في السعودية (١٩٩١م) . أما التقرير الثاني فصدر عن منظمة العفو الدولية وهو بعنوان : الاعتقال بدون محاكمة للمعارضين السياسيين المشتبه فيهم (١٩٩٠م) .
٢ ــ البنك الدولي للتطوير واعادة الاعمار (البنك الدولي) .
٣ ــ نيويورك تايمز ٢ مارس ١٩٩٢م .
٤ ــ ادارة الجيش الاميركي ، المملكة العربية السعودية ــ دراسة لبلد ٧٢ ــ ٧٣ (١٩٨٤) .
٥ ــ سفارة المملكة العربية السعودية ــ المملكة العربية السعودية حقائق وأرقام ٩ (الطبعة الثانية ١٩٨٩م) .
٦ ــ تقرير النمو العالمي ١٩٩١م .
٧ ــ المصدر السابق .
٨ ــ دائرة الامم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية ــ مكتب الاحصاء ١٩٨٨ .
٩ ــ وزراة الخارجية الاميركية ، مذكرة رقم ١ (١٩٨٩م) .
١٠ ــ أطلس العالم الاقتصادي والمناك في صفحة ٢٦٦ . راجع الهامش رقم ٢ .
١١ ــ راجع الفصل السادس من هذا التقرير تحت عنوان (معاملة الشيعة) .
١٢ ــ أطلس العالم الاقتصادي والمناك في صفحة ٢٦٦ . راجع الهامش رقم ٢ .
١٣ ــ مصدر البحث غير متوفر . والولد الاصغر ولد في عام ١٩١٢م .
١٤ ــ راجع تقرير المادة ١٩ (مملكة الصمت : حرية التعبير في المملكة العربية السعودية) (١٩٩١م) .
١٥ ــ المصدر السابق .
١٦ ــ نيويورك تايمز ٣١ ديسمبر ١٩٩١م .
١٧ ــ راجع كتاب ميلر (المملكة العربية السعودية : الصراع الداخلي) .
١٨ ــ راجع الفصل السادس من هذا التقرير .
١٩ ــ أطلس العالم الاقتصادي والمناك في صفحة ٢٦٦ . راجع الهامش رقم ٢ .
٢٠ ــ راجع سعودي جازيت ٢ مارس ١٩٩٢م ونيويورك تايمز ٢ مارس ١٩٩٢م .
٢١ ــ المرسوم الملكي رقم أ / ٩٠ (٢٧ شعبان ١٤١٢ هجرية) .
٢٢ ــ المرسوم الملكي رقم أ / ٩١ (٢٧ شعبان ١٤١٢ هجرية) .
٢٣ ــ راجع سعودي جازيت ٢ مارس ١٩٩٢م .
٢٤ ــ المرسوم الملكي رقم أ / ٩٠ المادة ٥ . راجع الهامش رقم ٢١ .
٢٥ ــ المصدر السابق ــ المواد ٥ ــ ٧ ، ٩ ــ ١١ ، ٤ ــ ٢٣ ، ٢٦ ومواد أخرى .
٢٦ ــ المصدر السابق ــ المواد ١٤ ــ ٢٢ .
٢٧ ــ المصدر السابق ــ المواد ٢٨ ــ ٣٤ .
٢٨ ــ المصدر السابق ــ المواد ٤٤ ــ ٧١ .
٢٩ ــ المصدر السابق ــ المادة ٣٦ .
٣٠ ــ المصدر السابق ــ المادة ٤٦ .
٣١ ــ المصدر السابق ــ المادة ٥٢ .
٣٢ ــ المرسوم الملكي رقم أ / ٩٠ ، المادة ٦٨ . راجع الهامش رقم ٢١ .
٣٣ ــ المرسوم الملكي رقم أ / ٩١ . المادة ١٧ . راجع الهامش رقم ٢٢ .
٣٤ ــ المصدر السابق ــ المادة ١٨ .
٣٥ ــ المصدر السابق ــ المادة ١٧ .
٣٦ ــ المصدر السابق ــ المادة ٣ .
٣٧ ــ المرسوم الملكي رقم أ / ٩٠ ، المادة ٥ . راجع الهامش رقم ٢١
٣٨ ــ المصدر السابق ــ المادة ٣٩ .
٣٩ ــ المصدر السابق ــ المادة ٢٦ .
٤٠ ــ للمزيد من المعلومات راجع كتاب جي.إن . دي . اندرسون : القانون الاسلامي في العالم الحديث (١٩٥٩م) وكتب أخرى لـ (روبي) و (فانزي) و (أبو الاعلى المودودي) .
٤١ ــ اليماني ، المملكة العربية السعودية ، الموسوعة العالمية المقارنة .
٤٢ ــ وقد تستخدم كلمتي (النبي) و(محمد) في هذا التقرير دون اضافة صلى الله عليه وسلم ولا يقصد بذلك عدم الاحترام .
٤٣ ــ اليماني في ١٩ ــ أس . راجع الهامش رقم ٤١ .
٤٤ ــ كتاب ابو طالب (النظام القضائي في المملكة العربية السعودية) (١٩٨٤م) .
٤٥ ــ نظام القضاء ، المرسوم الملكي رقم م / ٧٦ وزارة العدل (١٤ شوال ١٣٩٥ ــ ١٩٧٥) طبع في مطبعة الحكمة (١٣٩٦هـ) .
٤٦ ــ المصدر السابق ــ مادة ١ .
٤٧ ــ التطور التشريعي في المملكة العربية السعودية (١٩٧٧) .
٤٨ ــ القانون القضائي ، المواد ٢ ــ ٤ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٧٣ . راجع الهامش رقم ٤٥ .
٤٩ ــ المصدر السابق ــ المادة ٥ .
٥٠ ــ المصدر السابق ــ المادة ٨ .
٥١ ــ المصدر السابق .
٥٢ ــ وزارة الخارجية الامريكية ، تقارير البلدان حول حقوق الانسان للعام ١٩٩١م . بالاضافة الى تقرير ١٩٩٢م في ١٥٧٩ .
٥٣ ــ المصدر السابق .
٥٤ ــ القانون القضائي ، المادة ٤٩ . راجع الهامش رقم ٤٥ .
٥٥ ــ موسوعة النظم التشريعية الحديثة ١٦ /٥/٢٤٠ (طبعة ار ريدين ١٩٩٠م) .
٥٦ ــ القانون القضائي ، المادة ٢٠ . راجع الهامش رقم ٤٥ .
٥٧ ــ المصدر السابق ، المادة ١٣ .
٥٨ ــ المصدر السابق ، المادة ٢٢ و ٢٦ . بالاضافة الى ذلك راجع موسوعة النظم التشريعية الحديثة ، في ٥/٢٤٠/١٤ . راجع الهامش رقم ٤٥ .
٥٩ ــ القانون القضائي ، المادة ٢٢ . راجع الهامش رقم ٤٥ .
٦٠ ــ المصدر السابق المادة ٢٣ .
٦١ ــ المصدر السابق ، المادة ٢٤ .
٦٢ ــ المصدر السابق ، المادة ٢٥ .
٦٣ ــ أبوطالب في ٩٧ . راجع الهامش رقم ٤١ .
٦٤ ــ المصدر السابق في ٩٩ .
٦٥ ــ اليماني ، في ١٨ ــ اس . راجع الهامش رقم ٥٥ .
٦٦ ــ موسوعة النظم التشريعية الحديثة في ٥/٢٤٠/١٩ راجع الهامش رقم ٥٥ .
٦٧ ــ المصدر السابق .
٦٨ ــ الشيخ الجبير ، تعريف الجريمة طبقا للقانون الاسلامي ولمصادر التشريع الاسلامية . والشيخ الجبير كان رئيسا في فترة ما لمحكمة الاستئناف .
٦٩ ــ المصدر السابق . بالاضافة الى ذلك راجع كتاب البسيوني (الجرائم والعقوبة في الاسلام) (٥ يونيو ١٩٨٤م) .
٧٠ ــ الجرائم والعقوبات في ٩ . راجع الهامش رقم ٦٩ .
٧١ ــ المصدر السابق .
٧٢ ــ المصدر السابق في ٦٦ .
٧٣ ــ الشيخ الجبير في ٤٢ . راجع الهامش رقم ٦٨ ــ البسيوني في ٣٩ راجع الهامش رقم ٧٠ .
٧٤ ــ البسيوني في ٣٩ . راجع الهامش رقم ٧٠ .
٧٥ ــ المصدر السابق . توجد هناك فوارق بين المذاهب الاسلامية الاربعة بالنسبة لطبيعة الجريمة وطريقة العقوبة .
٧٦ ــ الشيخ الجبير في ٤٢ . راجع الهامش رقم ٧٠ .
٧٧ ــ بن ملحة . جرائم التعزير في ٢١٣ . راجع الهامش رقم ٧٠ .
٧٨ ــ البسيوني في ٥٣ . راجع الهامش رقم ٧٠ .
٧٩ ــ البسيوني في ٥٥ . راجع الهامش قم ٧٠ .
٨٠ ــ هذه العقوبات وفقا للكتاب والسنة . والايات هي :ــ٣٣ : ٥٠ ، ٥ : ٤٥ ، ٢:٧٨١ ، ٥ : ٣٨ ، ٢٤ : ٢ ، ٤ : ٣٤ .

تقرير « العفو الدولية » عن حقوق الإنسان في السعودية خلال عام ١٩٩١

■ قُبض على ما يزيد على ٣٥٠ من المصلين المسيحيين والمسلمين الشيعة ، وكان معظمهم من سجناء الرأي . وكان سبعة على الاقل مايزالون محتجزين حتى نهاية العام . وظل قيد الاحتجاز طوال العام ، دون تهمة أو محاكمة ٢٠ معتقلاً سياسياً ممن قبض عليهم في السنوات السابقة ، من بينهم تسعة من سجناء الرأي . ولكن أفرج عن ٣٤ سجيناً سياسياً منهم ١٩ سجين رأي . وبرزت التفاصيل الخاصة بمحاكمات سياسية جائرة واستمر ورود أنباء تعذيب لمعتقلين بما في ذلك فرض عقوبات قضائية هي الجلد وقطع الاطراف . ونفذ حكم لاعدام في ٢٩ شخصاً .

لم تكن قد نفذت حتى نهاية العام الترتيبات الخاصة بانشاء نظام الحكومة يقوم على الشورى والتي وعد بها الملك فهد بن عبد العزيز في نوفمبر ١٩٩٠م « راجع تقرير منظمة العفو لدولية لعام ١٩٩١ » وقدمت الى الملك عدة التماسات تطالب بالاصلاح السياسي من جانب الزعماء الدينيين وكبار رجال الاعمال والمثقفين .

وقبض على نحو ٢٦٥ من المصلين المسيحيين ، الفلبينيين والكوريين على أيدي رجال هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وهي هيئة رسمية تشرف على تطبيق الشريعة الاسلامية « كما تفسر في المملكة العربية السعودية » . ففي يناير قبض على خمسة من الفلبينيين في أعقاب مداهمة لكنيسة خمسينية في الرياض العاصمة ، واحتجزوا في سجن الملز في الرياض وورد أن كلاً منهم جلد ١٥٠ جلدة ، وفي شهر مايو كان قد أفرج عن معظمهم بعد استجوابهم ، ولكن أربعة منهم ظلوا معتقلين في سجن الملز لما يزيد على شهر كامل . وورد أن ثلاثة منهم أطلق سراحهم وتم ترحيلهم ، ولكن لم يتضح ما حدث للرابع حتى نهاية العام ، وفي أكتوبر قبض على نحو ١٨٠ كورياً بعد مداهمة مكان عبادتهم في مخيم بوادي حنيفة على مشارف الرياض وأفرج عن معظمهم في نفس اليوم ولكن ظل ٣٨ منهم ، ومن بينهم نساء وأطفال محتجزين فترات وصل بعضها الى أربعة أيام .

وفي مارس قبض على ما يزيد على ١٠٠ من الشيعة ، من مواطني المملكة العربية السعودية في القطيف في اعقاب مظاهرات قامت احتجاجاً على القبض على آية الله العظمى السيد أبو القاسم الخوئي في العراق وأطلق سراح الجميع دون اتهام في غضون أيام معدودة .

وقبض على تسعة ممن اشتبه في معارضتهم للحكومة في المنطقة الشرقية ، فيما بين يناير ويوليو وكان من بينهم سبعة من سجناء الرأي وكانوا جميعاً من الشيعة ، واشتبه في تأييدهم « لمنظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية » ولـ « حزب الله في الحجاز » وأفرج عن اثنين دون تهمة ، ولكن ستة ظلوا قيد الاعتقال دون تهمة أو محاكمة ــ فيما يبدو ــ حتى نهاية العام . أما التاسع ويدعى زهير الصفواني ــ وهو طالب وكاتب صحفي مستقل ــ فقد ظل محتجزاً منذ يناير في سجن المباحث العامة بالدمام وقد احتجز حجزاً انعزالياً لمد خمسة شهور ، وورد أنه حكم عليه بالسجن أربع سنوات وبالجلد ٣٠٠ جلدة .

وظل قيد الاعتقال ما لا يقل عن ٢٠ معتقلاً سياسياً ، ممن قبض عليهم في السنوات السابقة وذلك دون تهمة أو محاكمة فيما يبدو . وكان تسعة منهم من سجناء الرأي : خمسة طلاب في جامعة الملك سعود في الرياض قبض عليهم في ١٩٨٩ وأربعة اشتبه في مناصرتهم « لمنظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية » وقبض عليهم في عام ١٩٩٠ . أما الأحد عشر الباقون فقد قبض عليهم عام ١٩٨٨ بزعم تأييدهم « لحزب الله في الحجاز » يقضون عقوبات السجن الصادرة بحقهم بعد محاكمات جائرة في أواخر عام ١٩٨٩ أو اوائل عام ١٩٩٠ « راجع تقرير منظمة العفو الدولية للاعوام ١٩٩٠ و ١٩٩١ » .

وقد تعذر الحصول على المزيد من المعلومات بشأن المواطنين اليمنيين الذين قبض عليهم عام ١٩٩٠ أو التحقيق في عدد الذين ظلّوا قيد الاعتقال في نهاية العام ، على الرغم أنه من المعتقد أن معظمهم قد رحل الى اليمن « راجع تقرير منظم العفو الدولية لم ١٩٩١ » .

وفي الفترة من يناير أغسطس أفرج عن ٣٤ معتقلاً سياسياً وسجيناً ممن صدرت عليهم الاحكام ، وكان قد قبض عليهم في الاعوام السابقة . وكان من بينهم ١٩ سجين رأي ــ منهم صالح العزاز ، وهو صحفي مشهور ، و١٨ من المشتبة في تأييدهم « لمنظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية » ، واثنان ممن يحتمل أن يكونوا من سجناء الرأي ، وكان قد قبض عليهم جميعاً في عام ١٩٩٠ « راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩١ » . وأفرج في يونيو وأغسطس عن تسعة من مواطني المملكة العربية السعودية الذين صدرت عليهم أحكام بالسجن في أعقاب محاكمات جائرة لقلب نظام الحكم في البحرين عام ١٩٨١ .

ووصلت معلومات بشأن المحاكمة الجائرة لأربعة مواطنين كويتيين حكم عليهم في عام ١٩٨٩ بالسجن مدداً تتراوح بين ١٥ و ٢٠ سنة ، وبالجلد ما بين ١٠٠٠ و ١٥٠٠ جلدة « راجع تقرير منظمة العفو الدولية لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ » وقال أحدهم إنهم اجبروا على توقيع « اعترافات » تحت وطأة التعذيب في أحد المعتقلات بمدينة جدة ، وقد حرموا من توكيل المحامين ، ولم يخطروا بأنهم سوف يحاكمون ، ومثلوا مدة تقل عن ٢٠ دقيقة أمام ثلاثة رجال قيل أنهم قضاة . ولم يتبينوا أنهم قد « حوكموا » وصدرت عليهم الاحكام الا بعد الافراج عنهم في شهر مارس .

واستمر ورود أنباء تعذيب المعتقلين ، اذ ورد أن روزانو غوبيز ، وهو مواطن فلبيني قبض عليه رجال « هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » في سبتمبر ، قد علق في السقف ، وتعرض للضرب والركل في بطنه وأجبر على « الاعتراف » بأنه بغي ذكر . وورد أنه حكم عليه بالسجن أربعة أشهر وبالجلد ١٨٠ جلدة . وفي أكتوبر قبض على نويل لوباغ وهو مواطن فلبيني أيضاً في جدة ، وورد أنه تعرض للضرب « بالفلقة » ــ أي باطن الرجلين ــ عدة ساعات وهو معلق في السقف . وكان لايزال معتقلاً دون محاكمة في سجن بريمان في جدة في نهاية عام ١٩٩١ .

وتأكد في غضون العام نبأ وفاة سعيد الفراش في الحجز في نوفمبر ١٩٩٠ ، وقد توفي بعد أن قبض عليه رجال « هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » بعشر ساعات في مكة ، وفي أعقاب الاحتجاجات التي قدمتها أسرته ، شكلت وزارة الداخلية لجنة تتكون من اعضاء « هيئة الامر بالمعروف والنهي عن المنكر » للتحقيق في وفاته . وورد أن اللجنة رفضت قبول النتائج التي توصل اليها عدة أطباء من أن سبب الوفاة هو كسر في الجمجمة من أثر الضرب ، وانتهت الى أنه مات ميتة طبيعية ، ووردأن اسرة الضحية رفعت الامر الى الملك فهد بن عبد العزيز ، ولكن النتيجة لم تكن قد عرفت حتى نهاية عام ١٩٩١ .

وفي ديسمبر تم تنفيذ ثلاثة أحكام قضائية بقطع اليد ، اذ قطعت الايدي اليمنى للضحايا الثلاث حتى المعصم بعد ادانتهم بتهمة السرقة .

وفي الفترة من مايو الى ديسمبر أعدم ٢٩ رجلاً علناً بقطع رؤوسهم ، وقد نفذت أحكام الاعدام في الرياض والجبيل وجدة وغيرها من المدن ، وكان الضحايا مواطنين سودانيين وباكستانيين وسعوديين ، ممن أدينوا بتهمة القتل العمد والاتجار في المخدرات ، والاختطاف ، وبعض الجرائم الجنسية .

وفي أكتوبر قامت قوات الامن الاردنية باعتقال رجل الاعمال السعودي محمد الفاسي في عمان ثم سلمته الى السلطات السعودية . وورد أن القبض عليه كان يرجع الى الاقوال التي أدلى بها تأييداً للعراق أبان أزمة الخليج ، وأنكر المسؤولون في السفارة السعودية بالاردن علمهم باجباره على العودة . وكان لايزال قيد الاعتقال الانعزالي في نهاية العام ، وورد أنه معتقل في مكان سري في الرياض .

وقد أعربت منظمة العفو الدولية ، في غضون العام ، عن قلقها ازاء القبض على المسيحيين والمسلمين الشيعة بسبب تعبيرهم السلمي عن معتقداتهم الدينية . وكررت طلبها للمعلومات الخاصة بسجناء الرأي وغيرهم من المعتقلين السياسيين الذين قبض عليهم في السنوات السابقة ، وربما في ذلك المواطنون اليمنيون . وسألت المنظمة عن اجراءات المحاكمة المتبعة في قضايا المواطنين الكويتيين الاربعة الذين صدرت عليهم الاحكام عام ١٩٨٩ وأعربت عن القلق بشأن تعذيب المعتقلين ومواصلة فرض العقوبات القاسية أو اللاانسانية أو المهينة ، مثل الجلد وقطع الاطراف والاعدام ، كما اعربت منظمة العفو الدولية أيضاً عن قلقها ازاء الاعتقال غير المعترف به فيما يبدو لمحمد الفاسي ، وكررت المنظمة طلبها بزيارة المملكة العربية السعودية ، وهو الطلب الذي كانت الحكومة قد قبلته من حيث المبدأ في عام ١٩٩٠ « راجع تقري منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩١ » ولكنها لم تتلق أي رد من الحكومة أثناء العام □

المنظمة العربية لحقوق الإنسان في تقرير لها عن السعودية خلال عام ١٩٩١

قيود إضافيّة على حرية التعبير السلمي

■ اجتذبت المملكة العربية السعودية هذا العام أنظار مراقبي حقوق الانسان بدورها في حشد قوات التحالف ، وماصاحبه من ردود فعل داخلية أو ترتب عليه من اجراءات ، ومروراً بما تعرضت له مواقعها المدنية من قصف صاروخي خلال الحرب أسفر عن سقوط ضحايا من المدنيين ، وانتهاء بحالة الترقب العام التي سادت ، انتظاراً ، للاصلاحات السياسية التي وعد بها العاهل السعودي في شهر نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٠م والتي تشمل اعداد نظام أساسي للحكم ، ونظاما لمجلس الشورى ، ونظاما للمناطق يتضمن تنظيما اداريا جديداً للاقاليم السعودية .

وفيما استمرت مزدودات حرب الخليج هي المحور الاساسي لمسار حقوق الانسان بالمملكة فقد تأجل اصدار قوانين الاصلاحات السياسية للعام الجديد ١٩٩٢م « » .

□ الاطار الدستوري والقانوني

من المعروف أنه لايوجد في المملكة العربية السعودية دستور مكتوب ، ولابرلمان ، ولا هيئات منتخبة أيا كانت اختصاصاتها . كما أنها واحدة من الاقطار الخليجية التي لم توقع على اتفاقيات حقوق الانسان الكبرى ، باستثناء ميثاقي القتل الجماعي والرق . وبالرغم من أن المملكة العربية السعودية عضو في منظمة العمل الدولية منذ عام ١٩٧٦م والتي تبيح مواثيقها حق تشكيل النقابات فان هذا الحق وكذلك الاضرابات العمالية محظورة . ويعتبر مرسوم ملكي صدر في ٢١ يونيو ١٩٥٦م ، أن اي اتفاق على ترك العمل يقوم به ثلاثة أفراد على الاقل جريمة يعاقب عليه بالسجن لمدة عام كل من شارك ، أو اتفق ، أو دعا للتظاهر والاضراب عن العمل . كما تحرم مراسيم حكومية تشكيل التجمعات أو الاحزاب السياسية ، ويعتبر الانتماء الى حزب ، أو الدعوة اليه ، جريمة ضد أمن الدولة ويعاقب مقترفها بالسجن لفترة قد تصل الى خمسة عشر عاما وذلك بموجب قانون الامن الوطني الصادر عام ١٩٥٦م .

ويضع القانون قيوداً مشددة على حرية التعبير ، كما ينص على انزال عقوبات شديدة بحق أولئك الذين يعارضون السياسات الرسمية ويشمل ذلك من بين أمور أخرى : التدخل في الشئون السياسية ، بما في ذلك الانتماء للتنظيمات السياسية ، أو التحريض على الاحتجاجات العلنية ، الحث على الاضرابات والمشاركة فيها ، الاتصال بالتنظيمات السياسية خارج البلاد ، وتزويد الآخرين بالمعلومات التي قد تجعلهم معادين للسلطة . وينص قانون الامن الوطني على أن من يثبت بحقه ارتكاب الجرائم الموصوفة يعاقب بعقوبات تتراوح بين السجن والنفي داخل البلاد والاعدام . لكن على

الرغم من تلك العقوبات ومن الحظر المفروض على تشكيل الاحزاب والانتماء اليها تسجل المصادر وجود خمسة أحزاب رئيسية سرية بالمملكة بالاضافة لعدد آخر من الاحزاب السرية الاصغر حجماً . ومن تلك الاحزاب الاخوان ، ومنظمة الثورة الاسلامية ، وحزب الله الحجاز « تنظيم شيعي » ، والحزب الشيوعي أو ما أصبح يسمى مؤخراً بالتجمع الديموقراطي في السعودية ، وأيضاً حزب العمل الاشتراكي في الجزيرة العربية .

وفيما يتعلق بمجالات التعبير يضع قانون الصحافة والمطبوعات الصادر عام ١٩٨٢م ، قيوداً مشددة على تداول ونشر المطبوعات وخاصة كل ما قد ينطوي على المساس بأمن الدولة ونظامها العام ، أو ما قد يسيء الى العلاقات مع الدول الاخرى ، أو ما قد يشمل الدعوة الى المبادى الهدامة أو يترتب عليه زعزعة الطمأنينة العامة ، أو بث الفرقة بين المواطنين .

ويتيح القانون لوزراة الاعلام حق مصادرة أو الاتلاف أي عدد من أي صحيفة في المملكة ، وبدون تعويض ، اذا ما تضمن مايمس الشعور الديني ، أو يعكر الامن ، أو يخالف الاداب العامة أو النظام العام . وينص القانون على انزال عقوبة السجن لمدة أقصاها عام واحد أو الغرامة أو كليهما . كما توجد قوانين أخرى تقيد مجالات نشر الكتب وطباعتها حيث تشترط على المؤلف أو الناشر عرضها على الرقابة قبل ارسالها الى المطبعة ، حيث يمنع طباعة أي كتاب لم يحصل على الترخيص اللازم لذلك .

واذا كانت حريات التعبير تقابل بهذه القوانين المشددة ، فانه من الطبيعي أن توجد قوانين أشد صرامة فيما يتعلق بمناهضة العنف . فوفقاً لقانون رقم ١٤٨ لعام ١٩٨٩م والذي يعرف أعمال العنف التي قد ترتكبها التنظيمات السياسية المحظورة بانها « فساد في الارض » يعاقب مرتكبوها بالاعدام بقطع الرأس أو رمياً بالرصاص أو الرجم ، أو بتر اليد اليمنى والقدم اليسرى .

هذا ومن المعروف أن جميع التشريعات في المملكة السعودية توضع موضع التنفيذ إما بموجب مرسوم ملكي أو بموجب أوامر وزارية يصادق عليها الملك .

وعلى صعيد الاجراءات القانونية المعمول بها داخل المحاكمات تشير المصادر الواردة للمنظمة سواء تلك الواردة من خلال الشكوى ، أو من واقع تقارير المنظمات الدولية المعنية بحقوق الانسان ، أن المملكة لاتعترف بحقوق الدفاع القانونية المتعارف عليها دولياً ، كما أنها تجرى في الاغلب على نحو مغلق ، ولاتطبق المحاكم سوى أحكام الشريعة ، حيث يرتكز النظام القضائي على أسس الشريعة الاسلامية . هذا وتختص وزارة العدل بالنظر في الاستئنافات المرفوعة ضد الاحكام الصادرة وان كان ديوان المظالم ومجلس القضاء الاعلى هما الجهتان المخولتان بالنظر في القضايا التي تتسم بخطورة خاصة . ويختص الملك بالنظر في القضايا المتضمنة حكماً بالاعدام .

□ الحق في الحرية والامان الشخصي :

تفيد التقارير الواردة للمنظمة أنه خلال السنوات الثلاث الاخيرة استمر احتجاز مايزيد على ٧٠٠ معتقل سياسي دونما محاكمة ، بينهم مئات الطلبة ومن العاملين بقطاعات مهنية مختلفة . من بين هؤلاء الشاعرة فاطمة أحمد اليوسف والتي يتردد أنها اصيبت بالشلل من جراء تعرضها للتعذيب .

كما أشارت التقارير الى أن مايزيد على ٢٠٠ شخص من بين العناصر السياسية المعارضة تعرضت للاختطاف من جانب الاجهزة الامنية السعودية ، من بينهم ناصر السعيد مؤلف كتاب « تاريخ آل سعود » في بيروت ١٩٧٩م ، وطاهر التميمي السياسي الاردني الجنسية .

كما أفادت الشكاوي الواردة للمنظمة في يونيو ١٩٩١م أن خمسة أشخاص قد تم احتجازهم دون محاكمة وهم الشيخ سمير علي الربح ، والشيخ حبيب محمد حسين ، ومحمد حسين التاروتي ، وسيد محسن سيد علوي القلاف ، وزهير الصفواني وذلك خلال الاشهر القليلة السابقة وأضافت الشكاوي أن أيا منهم لم يقدم الى المحاكمة ، كما لم توجه لهم تهم بجرائم محددة . وأن أحدهم وهو الشيخ سمير علي الربح كان قد احتجز هو وزوجته واثنان من بناته في مطار الرياض وفيما أخلي سبيل أفراد اسرته بعد أيام من ايقافهن استمر احتجازه . وأضافت أن المحتجزين حرموا من تلقي زيارات من ذويهم ، وأنه من غير المعروف حقيقة مصيرهم . وقد خاطبت المنظمة في حينها سمو الامير نايف بن عبدالعزيز وزير الداخلية وناشدته ايضاح الوضع القانوني للمذكورين وطبيعة التهم الموجهة اليهم . ورجته سرعة تقديم المحتجزين لمحاكمة عادلة ، وذلك اذا ماكانت هناك تهم بجرائم محددة منسوبة اليهم ، أو اخلاء سبيلهم اذا لم تكن بحقهم مثل هذه التهم وأعربت المنظمة عن مخاوفها من أن تكون الاجراءات المتخذة بحقهم قد جاءت بسبب آرائهم ومعتقداتهم .

هذا وكانت تقارير أخرى للمنظمة قد أفادت اعتقال ما لايقل عن خمسة وثمانين منتقداً للحكومة لم يلجأوا الى العنف ، جرى اعتقالهم مابين شهري فبراير / شباط ونوفمبر / تشرين ثان من عام ١٩٩٠م ، فيما اشتمر احتجاز ٢٣ شخصاً من بينهم . كما أفادت اعتقال نحو ٢٧ شخصاً في أكتوبر ، تشرين أول وسط مزاعم بأنهم من مؤيدي « منظمة الثورة الاسلامية » وتردد بأن ٢٢ من بينهم قيد التوقيف .

وفيما أطلق سراح مايزيد على ألفي سجين في أبريل ١٩٩٠ في أعقاب صدور عفو ملكي أشارت التقارير الواردة للمنظمة أن معظمهم دون تهمة أو محاكمة . وتضمن ذلك العدد ٢٦ متهماً بالانتماء الى « منظمة الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية » وخمسة أشخاص بدعوى انتمائهم الى « حزب العمل الاشتراكي في الجزيرة العربية » وأربعة آخرين بسبب انتمائهم لـ « حزب الله في الحجاز » .

كذلك وأفادت التقارير الواردة للمنظمة عن وقوع حملة اعتقالات أخرى في أبريل / نيسان من عام ١٩٩١م في صفوف مظاهرة سلمية في مدينة القصيم إحتجاجاً على منع بعض علماء الدين من القاء الخطب في ضوء الاوامر الصادرة من الامير عبدالإله بن عبدالعزيز أمير منطقة القصيم ، منع بموجبها الشيخ سلمان بن فهد العودة ، والشيخ عبدالله الحمد الجلالي ووجهت اليهما تهمة تجاوز الحدود المسموحة في الوعظ ، حيث انتقدا انتشار القوات الاجنبية في الاراضي السعودية . وورد أن المظاهرة قد هوجمت من جانب قوات الامن ، وأن بعض المتظاهرين أصيبوا بجروح نتيجة الصدامات التي واكبت ذلك .

كما أوردت التقارير التي تلقتها المنظمة أن قوات مكافحة الشغب قد قامت بتفريق مظاهرة في القطيف سار فيها حوالي أربعة الاف مواطن احتجاجاً على قمع القوات العراقية للانتفاضة العفوية التي قام بها الشيعة في جنوب العراق ، واحتجاجاً على الاعتقال القسري لسماحة اية الله أبو القاسم الخوئي أعلى سلطة دينية شيعية وورد أن قوات الامن السعودية قد اعتقلت أكثر من خمسين متظاهراً ، كما اقتحمت منازل من اشتبهت في صلتهم بأعمال الاحتجاج . وأن أمير المنطقة الشرقية قد استدعى عدداً من وجهاء المنطقة وحذرهم من مغبة التشجيع على ممارسة أي نشاط سياسي معتبراً أن مثل هذا النشاط ، وكذلك التعبير عن الاراء السياسية هو من حق الحكومة حصراً .

هذا وتلقت المنظمة في مطلع العام ١٩٩١م شكاوي تفيد إلقاء القبض على عدد من الاشخاص بسبب آرائهم ومعتقداتهم ، في مقدمتهم الشيخ عائض القرني الذي ورد أنه اعتقل إثر محاضرة ألقاها في مدينة بيشة بعنوان « القوى الضالعة في أزمة الخليج » ، وقد تم سجنه في أحد سجون أبها . وأضافت أنه عندما ذهب المواطنون في مسيرة يقارب عددها المائتين لمراجعة أمير المنطقة في أمر سجنه أبلغوا أن الامير لن يقابل الا خمسة أشخاص من هذا العدد وقد تم اعتقال هؤلاء الخمسة ، فيما اطلق سراح الشيخ عائض القرني بعد أخذ تعهد منه .

كذلك تلقت المنظمة شكاوى من أسرة الشيخ محمد الفاسي تشير الى اختطافه من الاردن

واحتجازه بالسعودية دون اتهام أو محاكمة ، وتعرضه للتعذيب خلال احتجازه . وقد أفادت التقارير الواردة للمنظمة أنه اعتقل في الاردن يوم ٢ أكتوبر / تشرين أول ١٩٩١م بواسطة قوات الامن ، وسلم الى السطات السعودية ، التي أودعته سجناً سرياً بالقرب من الرياض ، ولم تسمح لذويه أو محاميه بالاتصال به وانه يعاني من أزمة صحية وتعرض للتعذيب ووقع على اعترافات بالاكراه . وأن سبب هذه الاجراءات هو انتقاده للحكومة السعودية خلال أزمة الخليج .

وكما هو معروف فان الشيخ محمد الفاسي هو أحد أنسباء الاسرة الحاكمة بالسعودية وهو رجل أعمال يقيم خارج المملكة ، وتحول اختطافه واعتقاله لقضية رأي عام تناقضت فيها المواقف بشكل حاد ، وقد خاطبت المنظمة العربية لحقوق الانسان سمو الامير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة تناشده الكشف عن حقائق هذا الموضوع وتوضيح مصير الشيخ محمد الفاسي حرصاً على سمعة المملكة وحقوق الرجل ، كما ناشدته العمل على اطلاق سراح الفاسي اذا لم تكن هناك اتهامات محددة موجهة له ، أو سرعة تقديمه للمحاكمة اذا كانت هناك مثل هذه الاتهامات .

كما كانت المنظمة قد تلقت شكوى أخرى تشير لاعتقال الصحفي المعروف صالح العزاز في أخريات عام ١٩٩٠م اثر اشتراكه في المسيرة النسائية الشهيرة بالرياض . وخاطبت المنظمة السلطات السعودية المختصة بشأن تلك الشكاوي وطالبت باطلاق سراح المحتجزين مالم تكن هناك تهم بجرائم محددة منسوبة اليهم ، وبكفالة عادلة لهم اذا ماتوفرت بحقهم مثل هذه التهم .

□ الحق في محاكمة منصفة

ظلت ظاهرة اعتقال المعارضين السياسيين لآماد طويلة مثار قلق المنظمة . ورغم أن انعقاد المحاكمات بذاته لايعني تمتع المتهمين بالضمانات القانونية اللازمة ، الا أن حرمان المعتقلين في كثير من الحالات من أن تنظر جهة قضائية في قضاياهم مع حرمانهم من الاتصال بمحامين بغية الدفاع عنهم أو من الاتصال بذويهم يثير مخاوف عميقة لدى الدوائر المقربة من هؤلاء المعتقلين ، حيث يصبح مصيرهم غير معروف ، بما في ذلك ما اذا كانوا على قيد الحياة ، خاصة في ضوء حالات الوفاة المتكررة من جراء التعذيب وغيرها من الحالات التي يصاب فيها بعض المعتقلين بأضرار صحية بالغة نتيجة سوء المعاملة وقسوة الاوضاع المعيشية داخل السجون .

وتفيد مصادر المنظمة أن أحكاما بالسجن لمدد تتراوح ما بين ٧ و ١٥ عاما قد صدرت في أوائل عام ١٩٩٠م اثر محاكمات استغرقت بضع دقائق فقط ، وتمت على نحو سري ، وتردد أن الدفاع قد حرم من حضورها . كما أضافت تلك المصادر أن أربعة مواطنين كويتيين كان قد حكم عليهم بالسجن مدة تتراوح ما بين ١٥ و ٢٠ عاما إثر محاكمات مماثلة .

وكانت المنظمة قد تلقت شكاوى تفيد باستمرار اعتقال بعض العناصر السياسية المناوئة بسبب آرائهم النقدية إزاء أزمة الخليج وتواجد القوات الاجنبية على الاراضي السعودية . واستمرار اعتقال مئات من الاشخاص من المتهمين بالانتماء أو التعاطف مع أي من المنظمات السياسية المحظورة لسنوات . ومن بين هؤلاء مجيد عبدالله السعيد الذي أفادت الشكاوي الواردة أنه محتجز دون محاكمة منذ عام ١٩٩٠م ، حيث ألقي القبض عليه بينما كان بصدد تجديد جواز سفره بمكتب الجوازات ، وأنه قد تم ايداعه في حينها بالسجن المركزي بالدمام ، ووجهت اليه تهمة التعاطف مع منظمة « الثورة الاسلامية في الجزيرة العربية » فيما أكدت الشكوى أن المذكور والبالغ من العمر ٢٣ عاماً لم يقترف أي عمل من أعمال العنف وأن الامر لم يتجاوز حدود تعبيره السلمي عن ارائه ومعتقداته .

كما أضاف أحد التقارير الواردة للمنظمة ، أن المنظمة التي اتهم المذكور بالتعاطف معها هي بدورها منظمة سلمية تعنى بحقوق الاقلية الشيعية في المملكة ، وأنها قد تأسست عام ١٩٧٥م ، وحصرت نطاق نشاطها في مجال التعليم والتنوير ببعض مفاهيم المساواة وحقوق الانسان ، وأن أدبياتها تخلو من أية دعوة لاستخدام العنف أو القوة لتحقيق أهدافها . وقد خاطبت المنظمة السلطات السعودية المختصة بشأن المعتقل المذكور ، واستفسرت عن طبيعة الوضع القانوني له وأسباب عدم تقديمه للمحاكمة . كما ناشدت السلطات توفير محاكمة عادلة له تتوافر فيها كافة الضمانات القانونية اللازمة .

□ حرية الاعتقاد والتعبير في التجمع السلمي

شهد عام ١٩٩١م وكذلك أخريات عام ١٩٩٠م قيوداً إضافية على حريات التعبير السلمي أيا كان شكلها ، سواء كانت من داخل المسجد ، أو في المحاضرات ، أو في الصحافة ، أو الكتب ، أو التجمعات السلمية ، أو الامسيات الثقافية ، أو الانشطة الاكاديمية ، بل وامتد التقييد لشرائط الكاسيت التي جرى احكام الرقابة عليها هي الاخرى .

وقد ارتبطت تلك الاجراءات بالمناخ الذي صاحب أزمة الخليج وباحتدام الجدل السياسي حول عدد من القضايا التي ارتبطت بها ، وفي مقدمتها وجود القوات الاجنبية على الاراضي السعودية ، وأسلوب ادارة أزمة الغزو العراقي للكويت .

فعلى صعيد الخطباء في المساجد منع الشيخ أحمد البلوشي ، وهو إمام خطيب أحد أكبر المساجد بمدينة الدمام من الخطابة في مطلع عام ١٩٩١م اثر انتقاده للتواجد الاجنبي في المملكة اثر غزو الكويت ، كما تم اعتقاله لفترة وجيزة واستمر منعه من الخطابة حتى نهاية العام ، كذلك منع الشيخ سلمان بن فهد العودة ، الشيخ عبدالله الجلالي من القاء الخطب في صلاة الجمعة ، ومن القاء دروسهما الاسبوعية بسبب انتقادات وجهها لسياسة الحكومة خلال أزمة الخليج وخاصة موافقتها على مرابطة القوات الغربية وانطلاق عملياتها العسكرية من أراضي المملكة . وقد صدر قرار المنع بتاريخ ١٩٩١/٤/١م من جانب الامير عبدالإله بن عبدالعزيز آل سعود ، أمير منطقة القصيم . كما احتجزت السلطات السعودية أحد أئمة المساجد في الرياض وهو الشيخ عائض القرني ، الشخصية الدينية البارزة ، لأنه خطب في مسجده منتقدا الحكومة السعودية ومنددا بالوجود العسكري الأجنبي . وقد أطلقت السلطات سراحه فيما بعد ، ولكنها قيدت نشاطه ومنعت نشر مقالات أسبوعية له في صحيفة « المسلمون » .

كما عتقلت السلطات أعدادا أخرى من رجال الدين الشيعة البارزين من بينهم الشيخ حسن مكي الخويلدي الذي اعتقل في ابريل ١٩٨٨م ولايزال رهن الاعتقال ، والشيخ عبداللطيف ناصر ، والشيخ عبدالكريم الحبيل اللذين لايزالان رهن الاعتقال بدورهما .

وفي مجال الصحافة حملت أزمة الخليج قيوداً اضافية عن تلك القائمة بالفعل قبل اندلاع الأزمة . ففيما استمرت اجراءات الاعتقال ، والفصل التعسفي في صفوف الصحفيين والكتاب وأساتذة الجامعات فرضت رقابة مشددة على جميع الصحف والمجلات ، خاصة تلك الصادرة في البلدان التي لم تؤيد موقف دول الخليج من الأزمة ، ويشمل ذلك الصحف الاردنية واليمنية والعراقية والجزائرية والسودانية . كما صنفت بعض الصحف في دول التحالف في قائمة الصحف المعادية على الرغم من أنه كان مسموحا بادخالها من قبل . ومن بينها مجلة التضامن الصادرة في لندن والتي حظر دخولها منذ أغسطس / اب ١٩٩٠ وصحيفة « الوفيل » انتميت « الفرنسية وذلك منذ شهر سبتمبر ١٩٩٠ كذلك استمر الحظر المفروض على عدد من الصحف من قبل نشوب أزمة الخليج ومنها صحيفة الاهالي « مصرية » والوطن العربي « تصدر في باريس » والقدس وغيرها .

هذا وتمنع السلطات السعودية دخول بعض الكتب بما في ذلك المنشورة بصورة قانونية والموزعة في أقطار مجلس التعاون الخليجي

مثل كتب الدكتور عبدالله فهد النفيسي العضو السابق في البرلمان الكويتي والدكتور محمد الرميحي ، والدكتور خلدون حسن النقيب ، والذي نشر كتاباً عن المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية . كما منعت كتباً أخرى للدكتور غسان سلامة ، وجدير بالذكر أن بعض العناصر النسائية قد شملها على نحو أو آخر اجراءات تعسفية مثل فوزية البكر استاذة علم الاجتماع بجامعة الرياض والكاتبة في صحيفة « الجزيرة » قد اعتقلت عام ١٩٩٠م لدورها في المظاهرة النسائية التي جرت في يوم ٦ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٠ للمطالبة بحق قيادة السيارات وفصلت من الجامعة . علما بأنها قد سبق لها وأن اعتقلت عام ١٩٨٢م إثر اتهامها بمعارضة الحكومة . كما منع من الكتابة العديد من النساء بعد أن شاركن في المسيرة النسائية نفسها وفصلت العاملات منهن في الجامعة أمثال : د . عائشة المانع ، و د . عزيزة المانع ، و د . نورة صالح بادخيل ، و د . منيرة الناهض ، و د . ألفت مودة ، و د . سعاد المانع ، و د . نهال الأحمد ، هذا وفيما تناشد عديد من الهيئات الاقليمية والدولية العاهل السعودي الغاء قرارات الفصل فان هذه القرارات لاتزال سارية المفعول .

واضافة لماتقدم واصلت السلطات اجراءات تضييق الخناق على الصحفيين والقاء القبض على بعضهم ، ومن بين هؤلاء صالح العزاز مدير تحرير صحيفة اليوم ورئيس تحرير مجلة « غرفة التجارة والصناعة » ، فلدى اعتقاله في ٦ نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٠م إتهم بابلاغ المراسلين الاجانب بنبأ الاحتجاج الذي تنظمه النساء وبالتقاط صور لمظاهرة الاحتجاج . هذا وقد اطلق سراحه في ٤ مارس / آذار ١٩٩١م . كما تشير المصادر الواردة للمنظمة الى فصل محرر الصفحة الثقافية في صحيفة الجزيرة وهو الدكتور غازي القصيبي ومنع كتابه « حتى لاتكون فتنة » في العربية السعودية والذي يتناول مواقف الهيئات الدينية تجاه غزو الكويت في أغسطس / اب ١٩٩٠ .

وعلى صعيد التجمعات السلمية كما سبقت الاشارة فقد تصدت قوات الامن لتلك التجمعات بغية تفريقها ، واتسمت المواجهات بالعنف ، وأصيب خلال بعضها عدد من الاشخاص على غرار ماحدث أثناء مظاهرات شهري مارس / آذار ، وأبريل / نيسان ١٩٩١م .

هذا وتخضع الحريات الاكاديمية بدورها لقيود شتى ، وكذلك حق إقامة الامسيات الثقافية وسائر الانشطة الاخرى ذات الصلة . ومن أبرز الامثلة على ذلك استبعاد بعض جوانب من التراث الفكري والانساني في مجال الفلسفة والفنون . كما تخضع الابحاث والرسائل الجامعية للرقابة الامنية ويشترط لقبولها أن لاتتضمن أي تناول نقدي للسياسات الحكومية . كما تفرض اللوائح المعمول بها على أعضاء هيئات التدريس تجنب الخوض في المناقشات السياسية .. ولايصرح باقامة المحاضرات والندوات الثقافية الا بعد الحصول على ترخيص من ثلاث جهات رسمية : هي امارة المنطقة « جهاز محلي تابع لوزارة الداخلية » والرئاسة العامة لادارات البحوث والافتاء ، ووزارة العمل والشؤون الاجتماعية . هذا ولم تنج أشرطة الكاسيت من مجالات الرقابة المشددة وازداد التشدد مع بدايات أزمة الخليج للدور الهام الذي أمكن أن تلعبه في مجال نشر الآراء السياسية ، خصوصاً تلك المعارضة لنهج الحكومة . وفي مواجهة ذلك الامر نظمت مديرية الرقابة جولات تفتيشية مفاجئة على محلات بيع هذه الشرائط وقامت بإتلاف التسجيلات المخالفة للآراء السائدة في البلاد .

□ الحق في التنقل والسفر والاقامة

استمرت ممارسة هذا الحق مثار قلق المنظمة هذا العام أيضاً ، إزاء القيود المفروضة على بعض فئات المواطنين السعوديين ، وكذا تجاه الوافدين .

وتفيد التقارير الواردة للمنظمة بحظر سفر من سبق اعتقالهم لاسباب سياسية ، وتقدر أن نحو ١٣٠٠ مواطن ممن سبق اعتقالهم تم تجريدهم من جوازات سفرهم حرموا من السفر للخارج ، رغم تعذر الحاقهم بالعمل داخل البلاد . وقد ناشدت المنظمة العربية لحقوق الانسان السلطات السعودية اتاحة حق السفر والتنقل أمام كافة المواطنين ورفع القيود المفروضة على من سبق اعتقالهم وذلك في أعقاب تلقيها عدة شكاوي حول هذا الامر .

أما بالنسبة للعمالة الوافدة ، فقد استمر هذا العام صدور أوامر بمنع دخول الفلسطينيين ومواطني كل من العراق واليمن والاردن والسودان الى الاراضي السعودية ، أزاء موقف حكوماتهم من أزمة الخليج . كما أنهت الحكومة عقود العديد من الاساتذة الفلسطينيين قبل حلول موعد انتهائها كما استمر التخلص من العمالة الفلسطينية .

وقد أفادت مصادر الامم المتحدة في ٢٦ مارس ١٩٩١م أن مجموعة تضم ٩٠٠ عامل صومالي طردوا من المملكة ولم تقدم الحكومة تفسيراً لذلك ، وقد تم ترحيل هؤلاء على سفينة شحن سعودية كانت متجهة من جدة الى ميناء بربرة شمالي الصومال ، وحين رفض معظم أفرادها النزول بسبب الحرب الاهلية تم نقلهم مرة أخرى الى ميناء عدن باليمن .

كذلك أفادت التقارير الواردة للمنظمة أن السلطات السعودية أجرت حملة اعتقالات في نوفمبر ، تشرين ثان ١٩٩١م شملت أكثر من ٦٠٠ صومالي يعيشون في المملكة وقامت بتسفير ٢٢٠ شخصاً منهم الى ليبيا بعد رفض شركات الطيران نقلهم الى دول أخرى لأنهم لايحملون تأشيرات دخول . ولم يتم معرفة مصير الباقين .

□ منع التمييز وعدم المساواة أمام القانون

تتعرض النساء السعوديات لقيود متعددة ويستبعدون من بعض مجالات العمل حيث تنحصر فرصهن في مجالات التدريس والتمريض ، وقد كشف الموقف الجامد من قيادة النساء للسيارات مدى تردي حالة حقوق المرأة في السعودية ، ومدى الحاجة لتطوير النظرة لهذه الحقوق .

شغلت قضية النساء المتظاهرات في المملكة في أواخر عام ١٩٩٠م مساحة كبيرة في الاهتمام طيلة عام ١٩٩١م .. وكانت مظاهرة النساء في السادس من نوفمبر / تشرين ثان ١٩٩٠م ، من أجل المطالبة بحرية قيادة السيارة للمرأة قد تبعها اعتقال المتظاهرات وعددهن قرابة ٤٧ إمرأة ، وأخذ تعهدات عليهن وعلى « أولياء أمورهن » بعدم تكرار ذلك مرة أخرى والا وقعن تحت طائلة المحاسبة والاعتقال . وتبع ذلك فصل التظاهرات من أعمالهن ، حيث كان بعضهن يعملن مدرسات في الجامعة أو في وظائف حكومية أخرى كالتدريس ، كما سحب جوازات سفرهن ، ومنعهن من السفر ، حتى النصف الثاني من عام ١٩٩١م .

كان الرئيس العام لادارات البحوث العلمية والافتاء والدعوة والارشاد ــ كما أفادت التقارير الواردة للمنظمة ــ قد أصدر فتوى بحرمة قيادة المرأة للسيارة وقال « أن ذلك لايجوز ، لأن قيادتها للسيارة تؤدي الى مفاسد كثيرة وعواقب وخيمة ». وقد قامت وزارة الداخلية بناء على هذه الفتوى التي صدرت في أكتوبر ١٩٩٠ ووقع عليها عدد من كبار العلماء باصدار قرار رسمي بمنع قيادة المرأة للسيارات جاء فيه : « ونظراً الى أن قيادة المرأة للسيارة تتنافى مع السلوك الاسلامي القويم .. فان وزراة الداخلية توضح للعموم تأكيد منع جميع النساء من قيادة السيارات في المملكة العربية السعودية منعاً باتاً ، ومن يخالف هذا المنع سوف يطبق بحقه العقاب الرادع » .

وعممت وزارة الحج والاوقاف على أئمة المساجد عدم الحديث عن موضوع المسيرة النسائية المطالبة بقيادة السيارات وهددت من يخالف ذلك بالمساءلة ، كما أكدت على تجنب مناقشة هذا الموضوع في خطبة الجمعة ، أو غيرها أو السماح لأحد بالتعرض له في المساجد .

كذلك أصدر مدير جامعة الملك سعود تعميماً على الطلبة والأساتذة في الجامعة ــ أسوة ببقية الجامعات السعودية ــ يدعو فيه هيئة التدريس

والطلاب والطالبات الى الانصراف الى محاضراتهم وترك الجدل والنقاش في هذا الموضوع .

وفي أوائل عام ١٩٩١م ، طالب عدد من المثقفين وأسر النساء المتظاهرات ، طالبوا الملك في عريضة طويلة إعادة النساء المفصولات الى أعمالهن ، وايقاف حملات التشهير والاثارة التي تروج عن طريق الاشرطة والمنشورات الموجهة ضدهن وضد ذويهن .

كذلك يتعرض المسلمون الشيعة لأشكال مختلفة من التمييز وعدم المساواة . أبرزها في الالتحاق بالاقسام الجامعية والوظائف الحكومية . ووفقاً لتقرير تلقته المنظمة ، هناك نسبة لا يسمح بتجاوزها لعدد الطلبة من المنتمين للمذهب الشيعي في بعض الكليات والاقسام العلمية في الجامعات ، ومن بينها كليات الطب ، وقسم الاعلام ، وقسم العلوم السياسية والمعهد الدبلوماسي التابع لوزارة الخارجية اضافة الى الكليات العسكرية .

فقد وقع عدد من وجهاء المنطقة الشرقية على عريضة ارسلت للملك ابدوا فيها تفاؤلهم بشأن الانظمة السياسية التي تريد العائلة المالكة اقرارها « الدستور ، مجلس الشورى ، نظام المقاطعات » . وقالوا بأن الشيعة تعرضوا في السنوات الماضية للمضايقة في ممارسة الشعائر الدينية وموورست بحقهم مظاهر التفرقة ، وأوصدت الابواب أمام بعضهم للحصول على العمل الشريف ، وللدراسة الجامعية الا ما ندر وأنه جرى استبعادهم من الخدمة من كل الحقول العسكرية والامنية .. وبالتالي فقد تمنوا أن يخرج مجلس الشورى الى النور « ليعبر عن وحدة الامة كاملة دون استثناء » ، وأن يحدد النظام الاساسي « الدستور » ويقر مسألة المساواة والحريات الدينية .

ومن مظاهر هذا التمييز كذلك أوردت التقارير أن أحد أعضاء هيئة الافتاء الرسمية ، قد أفتى في ــ سبتمبر ١٩٩١م ــ بعدم حلّية أكل ذبح المواطنين الشيعة في المملكة . واشارت أن هذه الفتوى قد أثارت زوبعة داخل البلاد وتعرضت الحكومة لنقد شديد من قبل العديد من الهيئات الدينية في بلدان عربية واسلامية . ومن جهة أخرى قررت وزارة المعارف تدريس كتاب جديد للتوحيد لطلاب المرحلة الثانوية يحتوي على هجوم حاد ضد الشيعة ومعتقداتهم ، وقد رفض الطلبة حضور الدرس في بعض المدارس ، ومزق بعضهم الكتاب في شرق المملكة .

وكانت التقارير الواردة للمنظمة قد ذكرت أن الحكومة السعودية قامت في شهر مايو / أيار ١٩٩٠م بتحويل أكثر من ألفي عامل من المواطنين الشيعة في الامن الصناعي بشركة أرامكو الى مراتب مخفضة . وتعيين آخرين محلهم ، يمكن أن يوثق بولائهم المذهبي والسياسي ، وشملت تلك الاجراءات العاملين في مدن الظهران وبقيق ورأس تنورة والهفوف . وتلا هذا القرار تحويل العمال الى مراتب أدنى وفي أعمال لاتتناسب مع تخصصاتهم .

ولايقع هذا الاتجاه موقع القبول من علماء الدين السعوديين .. وقد ندد بعضهم التفرقة بين المواطنين السنة والشيعة . وتفيد التقارير للمنظمة أن المباحث السعودية أعتقلت الشيخ عبدالله قاسم الدحيم من قرية أم الساهك التابعة لمدينة صفوى بالمنطقة الشرقية ، بعد القائه خطبة الجمعة في منتصف أغسطس / آب ١٩٩١م ، دعا فيها بضرورة وحدة المجتمع ، وندد بمحاولات الاجهزة الرسمية للتفريق بين المواطنين على أساس سنة وشيعة . ويذكر أن الشيخ قاسم من المواطنين السعوديين السنة وعمل مديراً لمدرسة ابتدائية بصفوى لمدة طويلة .

□ الحق في المشاركة في الشئون العامة

تشهد الملكة منذ النصف الثاني من عام ١٩٩٠ مرحلة متميزة في التعبير عن الحاجة للمشاركة في الشؤون العامة ، وإجراء إصلاحات سياسية تتيح توسيع قاعدة هذه المشاركة ، ووجدت تعبيرها بشكل مباشر في عريضة وجهها بعض المثقفين من بينهم علماء دين وأكاديميون للعاهل السعودي للمطالبة بإجراء إصلاحات سياسية في أكتوبر / تشرين أول ١٩٩٠ .

وقد وقع هذه العريضة نحو خمسين شخصية من شخصيات المملكة ، بينهم ثلاثة وزراء سابقون ، وعدد من الكتاب والشعراء والصحفيين وأساتذة الجامعات والمثقفين والتجار ، وطالبوا الملك فهد بـ « النظر في أوضاع النظام الاساسي على ضوء ماجاء من تصريحات وبيانات أدلى بها ولاة الامر في أوقات متعددة » و « الشروع في تكوين مجلس للشورى يضم نخبة من أهل الرأي والكفاءة .. يكون من ضمن مسؤولياته دراسة وتطوير وإقرار النظم والقواعد المتعلقة بكافة الشؤون الاقتصادية والسياسية والتعليمية وغيرها والرقابة على أعمال وواجبات الاجهزة التنفيذية » ، و « احياء المجالس البلدية ، وتطبيق نظام المقاطعات وتعميم تجربة الغرف التجارية على بقية المهن » ، اضافة الى اصلاح القضاء وضمان استقلاله ، واعادة النظر في أوضاع الاعلام وفق قانون يتيح ممارسة كافة الحريات للدعوة واثراء الحوار في مجتمع مسلم مفتوح ، واشراك المرأة في الحياة العامة ، واصلاح نظام التعليم ، واقرار المساواة بين المواطنين ، وترسيخ مبدأ عدم التعرض للمواطن في أي شأن الا بحكم قضائي شرعي .

وفي مايو / أيار ١٩٩١م تقدم نحو خمسمائة شخص من كبار رجال الدين وأساتذة الجامعات الاسلامية والقضاة وطلبة العلوم الشرعية ، بعريضة جديدة . ومن المطالب التي تعرضت لها : « إنشاء مجلس شورى للبت في الشؤون الداخلية والخارجية ، توحيد المؤسسات القضائية ومنحها الاستقلال الفعلي والتام ، بناء السياسة الخارجية لحفظ مصالح الامة بعيدا عن التحالفات المشبوهة ، ومحاسبة المسؤولين وتطهير أجهزة الدولة وإقامة العدل والمساواة واصلاح الاعلام وأجهزته وغيرها » .

وقد تبع ارسال العريضة الى الملك ، استجواب معظم الموقعين عليها ، ومنع الكثير منهم من السفر الى الخارج وسحب جوازات سفرهم ، وتحدثت تقارير وردت للمنظمة عن حملة إعتقالات واسعة طالت العديد من أئمة المساجد في مختلف مناطق المملكة خاصة المنطقة الوسطى ، كما منع العديد من الخطباء من القاء الدروس الدينية ، وطلبت السلطات من العلماء الذين يعضدونها شجب الفتوى ، ونشرت وكالة الانباء السعودية في ٣٠ يونيو ١٩٩١م بياناً وقعه ١٨ من العلماء شجبوا فيه ماوصفوه « بالطريقة التي سلكت في نشر وتوزيع ماكتب لولي الأمر عن أمور يراد تحقيقها » ووصفوا طريقة نشر العريضة التي قدمت الى الملك بأنها « لا تخدم المصلحة ولا تحقق التعاون على البر والتقوى » . واختتم العلماء بيانهم بالتحذير من مغبة تكرار مثل ذلك العمل مستقبلا .

وقد ساهمت تطورات أزمة الخليج ، ووضع المملكة في بؤرة التركيز الدولي حول قضايا حقوق الانسان فيها عامة ، وحق المشاركة السياسية خاصة ، في تعميق الشعور لدى النخبة الحاكمة في اجراء اصلاحات سياسية .

وكما سبقت الاشارة فقد أعلن العاهل السعودي ، في نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٩٠م عن عزمه إجراء اصلاحات سياسية تشمل اصدار نظام أساسي للحكم ، وتشكيل مجلس شورى ، واصدار نظام جديد للمناطق والاقاليم ، وفيما ظل اصدار هذه الاجراءات ، موضع ترقب طوال العام فقد أرجئت للعام الجديد ، فيما لم تتخذ أية اجراءات تسهم في التمهيد جديا لاصلاحات جوهرية ، وظلت القيود المفروضة على حريات الرأي والتعبير ، والتجمع السلمي على نحو ماسلمنا في استعارضنا لهذه الجوانب □

* * *

* بعد الانتهاء من اعداد هذا التقرير أصدر العاهل السعودي في مستهل شهر مارس / آذار ١٩٩٢م ثلاثة أوامر ملكية بالنظام الاساسي للحكم ، ونظام مجلس الشورى ، ونظام المناطق .

الأخيرة

طبائع جديدة للاستبداد !

■ ينقلون ان البهلول دخل يوما الى قصر هارون الرشيد ، فوجد عرش الخليفة خالياً والحجاب والحراس يحيطون به من كل صوب ، فهاله مهابة المنظر ، وتصور للحظات انه توّج خليفة وهذا عرشه .. فساقته قدماه دون ان يشعر الى ذلك الكرسي المهيب ، واستراح عليه ، ثم وضع رجلا على رجل ، واخذ ينفخ الهواء من فيه .. حتى أحسّ به الحراس ، فانهالوا عليه ضربا وركلا الى ان وصل الرشيد ، فوجد نديمه على شفا الموت فسأله عن السبب فقال : اعلم ياهارون اني جلست على كرسيك هذا لحظات فنالني ما ترى ، فكيف سيصير حالك يوم القيامة وانت تجلس عليه طيلة هذه السنين ! .

وحسب رواية « المحرر » الباريسية ، فإن عاملا أسيوياً لقي نفس مصير البهلول ولكن حين غفا على سرير الملك فهد .

سيء الحظ أنور حسين نور محمد ، عامل كهرباء في الشركة التي تتولى صيانة قصر الملك فهد في جدة .. وفي الفترة التي كان الملك يقضيها في الرياض كان العمال يقومون بعمل الصيانة في القصر ، وأنور هذا ، وهو من مواليد جزيرة مورشيوس دخل الى غرفة الملك ليتولى الصيانة واختبار التوصيلات الكهربائية .. وفي غفلة من الزمن والحراس ، تلألأ سرير الملك امام العامل المتعب .. وبرقت أساور الذهب والفضة التي تكسوه ، فوجد المسكين نفسه يدنو من السرير ويستلقي عليه ، وظنّ ان العملية ستنتهي .. الا انه استسلم سريعا للنوم وغفا ليستيقظ بعد ساعتين على صفعات الحراس ورفساتهم .. ثم ساقوه للتحقيق وكان عقابه السجن سنتين والطرد من البلاد لأنه تجرّأ ونام على سرير خادم الحرمين الشريفين .

مشكلة هذا المسكين وقبله البهلول ، انهما تجاهلا ، ان الملوك لهم طبائع لا يصح ان يشاركهم فيها الناس ، ولهم شؤون لا يحق للعامة الاطلاع عليها ، ولهم نمط من الحياة مختلف ، لا يجوز ان يشاركهم فيه احد .. ليس بالنسبة للمثالين فقط وانما هو عام أينما وضع الاستبداد رحاله .

ففي البحرين يتعهد كل مواطن على ان يحيد بسيارته عن الشارع مهما كانت ظروفه ، اذا رأى موكب الامير او سيارة أحد أفراد العائلة الحاكمة .. ومن يخالف تسحب رخصته ويمنع من قيادة السيارة .

وفي الكويت .. يتوجب على كل مواطن أو مقيم قبل ان يعرف واجباته ومسؤولياته ، ان يحترم الذات الاميرية .. فالامير منزه عن التشكيك والنقد وهي مرتبة لم يحصل عليها حتى الانبياء في زمانهم .

أما في المغرب فقد فاجأ الحسن الثاني العالم عام ١٩٨٧ حينما زار بريطانيا بجلبه سريره الملكي معه الى فنادق لندن الفاخرة .. وكذلك ثلاثمائة طباخ وحاجب يجهزون الطعام للملك الذي وفد في زيارة عمل رسمية لمدة أربعة أيام ، وفي حين بررت السفارة المغربية للصحافة الانجليزية سبب احضار الطباخين بحرص جلالته على عدم مفارقة الاكلات المغربية فإنها لم تستطع تبرير جلب السرير .. والملك جاء الى بريطانيا وليس الى الصحراء الغربية ! .

وكانت سلطات الجمارك في العراق أيام احمد حسن البكر تمنع كل زائر او وافد عن طريق البر من الدخول بسيارته اذا كانت من نوع الكاديلاك او البويك الامريكيتين لأن صاحب الفخامة يمتلك هذا النوع من السيارات ولا يحق تقليده في سياراته .

وهذه الاجراءات ليست مختصة بملوك اليوم ولكنها وجدت لها نظائر في تاريخ الاستبداد .. فقد كان اردشير اذا وضع التاج على رأسه ، لم يضع احد من الشعب قضيب ريحان ، حتى لا يتشابه مع صاحب الجلالة .. واذا لبس حلة حرم لبس نظائرها على المخلوقين ولو كانوا ذوي قربى .. ومن يقبض عليه في ذلك اليوم وقد ارتكب مخالفة مشابهة الوالي في لباسه يساق الى الموت .

واردشير هذا كان يقول : اما لو شئت لمنعت عن رعيتي هذه الليلة كذا وكذا فإذا جادله ندماؤه .. أمر الحاجب أن يكتب ، ورئيس الحرس ان يعلن ، والمخبرون ان ينتشروا لتنفيذ أوامر المنع تلك ! .

اما سيء الذكر الحجاج بن يوسف الثقفي .. فقد كان اذا وضع العمامة على رأسه لم يجرؤ أحد من خلق الله ان يدخل عليه بمثلها ، واذا جلس في المجلس او المسجد او في محفل عام حرم الجلوس بجواره ، وعد ذلك جريمة عقوبتها الاعدام .

وكان سعيد بن العاص واليا على مكة المكرمة ، فإذا اعتم لم يعتم احد بمثلها الا منحوس الحظ قد دنا أجله .

وأما أغرب طبائع المستبدين ، فهو ما قام به عبد الملك بن مروان .. حيث كان يوزع المخبرين والجواسيس لمراقبة الشباشب ، فإذا لبس سموه النعل الاصفر فلا بد للرعية ان تغير أحذيتها ذلك اليوم .. وكان قسم الشباشب في جهاز استخباراته هو الانشط في ذلك اليوم .

وكان في اليمن حاكم يحتكر أكل الوز .. فكان اي مواطن يأكل وزة يعاقب لانه شارك الذات الاميرية في المزاج والتذوق .

بيد ان هناك اختلافاً جوهرياً بين المستبدين القدامى والجدد .. فالسابقون كانوا يعشقون التنكيل بالرعية ، ويعتبرونها نوعا من التسلية والترفيه ، كمباريات المصارعة التي يحضر فيها الخليفة اثنان من عبيده ليتصارعا ولا تنتهي الا بقتل احدهما على يد الآخر حتى يقهقه الخليفة ويصرف للفائز جائزة .. او يستدعي احد الامراء حاجبه ويأمره ان يحلق رأسه ثم يأمر كاتبه ان يكتب على صلعته رسالة الى امير اخر ويرسل المسكين لنقل الرسالة وقد ختمت بهذه العبارة : اذا فرغت من قراءة كتابي هذا فاحرقه ! .

اما المستبدون اليوم فإنهم يفعلون كل ذلك بدعوى الامن الوطني .. فالابتعاد عن الرعية كفيل بتوفير جزء من الامن للطبقة الحاكمة ، واعتماد المظاهر المهيبة من شأنه ان يضفي مهابة في قلوب الناس تبعدهم عن التفكير في مساماة الخلفاء في عظمتهم ، او مشاركتهم في شؤون السلطة . صحيح ان ملوك اليوم يفتحون ابوابهم مدة ساعة ونصف كل اسبوع لاستقبال الناس ويطبلون لهذه الساعة ويضعونها في الدستور ويعتبرونها من منجزاتهم التي لا يدانيها غزو الفضاء .. ولكن حين تتمعن حتى في هذه الساعة تجد الحجاب والحراس يشددون على القلّة من الناس الذين يسمح لهم بالدخول بعدم ازعاج صاحب الجلالة بالشكاوى والهموم .. فقط : سلم وقبّل اليد وامش .. لكنهم يفسحون مجالا اكبر لمن يحمل قصيدة ثناء او تمجيد .

وهؤلاء الذين يغدقون على انفسهم وسائل الراحة ويجمعون القصور ، ويستعلون على شعوبهم يختلفون عن الاسكندر الذي جلس يوما للناس فلم ترفع اليه حاجة ، فقال : لا أعدّ هذا اليوم من ايام ملكي .. لأن الحاكم والناس طرفي معادلة لا بد ان تقوم على الالفة والرحمة ، حتى ينعم المواطن ويستريح الحاكم من هم القلق الامني ! □